صوت النساء

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

توزع مجاناً

٢٦ نيسان - ٢٠١٢ العدد ٣٤١

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المرأة والمجتمع

26 April 2012 NO 341

للمرأة الفلسطينية الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية بما فيها المكافأة المالية دونما تمييز بينها وبين الرجل، على أن تتمتع بالحق في تساوي أجرها بالرجل لدى تساوي العمل بينهما.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية

طاقم شؤون المرأة

المرأة الفلسطينية وتحديات سوق العمل

صوتنا

مفهوم عمل المرأة

عندما نتطلع إلى الأرقام الإحصائية لعمالة المرأة الفلسطينية، نلاحظ بأن هناك ارتفاع قد طرأ على نسبة النساء المنخرطات في سوق العمل، ويعزي البعض السبب إلى أن معدلات الخصوبة قد انخفضت، وإلى أن عدد النساء اللواتي يحصلن على شهدات قد ارتفع. قد يكون هذا صحيحاً، ولكن قد يكون من المهم ان نناقش مفهوم العمل كمفهوم مجتمعي، وأن ننظر إلى تشكيل هذا المفهوم بين المفاهيم الأخرى التي تشكل وتتشكل في ثقافتنا. وهنا نلاحظ بأن المعظم ينظر إلى العمل كوسيلة لجلب الدخل، ويربطه بالعائد المالي للمجهود، وبالرغم من أن هذه النظرة صحيحة، إلا أننا نرى، أن في مجتمعنا يقتصر مفهوم اللعمل على هذا المعنى. إذن، في حال لم تكن الأسرة في حاجة إلى الناتج المالي للمرأة، ولديها ما يكفيها، لن يكون هناك داعي لعملها وانخراطها في سوق العمل، وهذا ما يقلق من ينشط في مجال الحقوق، حيث أننا نرى أن عمل المرأة هو حق وخيارلها وواجب عليها نحو وطنها ومجتمعها.

يكون عمل المرأة خيار في حال كانت تفضل أن لا نتخرط في سوق العمل وتبقى في البيت، ويكون هذا التفضيل لديها، مبني على إدراكها بأن من حقها أن تنخرط في سوق العمل، وأن هذا الحق محمي ومكفول. ولكن لأسباب معينة تقرر عدم الإنخراط في سوق العمل. وهنا تمارس المرأة حقها في

التتمة صفحـ7ـة

صور العدد بعدسة عصام الريماوي

تقرؤون في هذا العدد

المرأة الفلسطينية في سوق العمل بين الواقع والتحديات صفحـ2ـة

من يحمي العاملات الفلسطينيات صفحـ3ـة

العاملات ... فاتورة مضاعفة لاقتصاد منهك صفحـ9ـة

إضاءات

المرأة الفلسطينية في سوق العمل بين الواقع والتحديات

إعداد: سناء العاصي
صندوق الأمم المتحدة للسكان

كما هو سائد في معظم الأدبيات التنموية العالمية، فإن مشاركة المرأة في سوق العمل وفي العمل مدفوع الأجر، يعتبر مفتاح المشاركة الحقيقية في بناء مجتمع قائم على تكافؤ الفرص والمساواة بين كافة أفراده دون تمييز، وهو الطريق نحو المواطنة الكاملة والمشاركة الحقيقية في التنمية الشاملة، لما لها من أثر كبير في مشاركة فعالة للنساء في الفضاء العام وبناء المجتمع.

على الرغم من أنه ما زالت مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل تعتبر الأدنى على مستوى المنطقة، لأسباب قد يكون من أهمها محدودية فرص العمل المتاحة للنساء، ومحدودية الخيارات والتنوع في العمل الذي يعود بشكل رئيسي إلى انغلاق السوق الفلسطيني عن التواصل مع العالم، وحرية الاقتصاد والتكلفة العالية لهذا التواصل.

خلال العقد الماضي، طرأ ارتفاع على مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة، في حين كان هناك ثبات في نسبة مشاركة الرجال، ففي حين كانت مشاركة النساء ١٠٪ في العام ٢٠٠١، نجد أنها ارتفعت لتصل إلى حوالي ١٥٪ في العام ٢٠١٠، علماً بأن مشاركة الرجال كانت قد شهدت ثباتاً (٦٧٪) منذ العام ٢٠٠١ حتى العام ٢٠١٠، حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وقد يعود السبب في ارتفاع مشاركة النساء في القوى العاملة، إلى زيادة نسبة النساء من حملة الشهادات الجامعية، إضافة إلى التغيرات الديموغرافية التي يشهدها المجتمع الفلسطيني، والمتمثلة بشكل رئيسي بانخفاض معدلات الخصوبة، إضافة إلى حاجة الأسرة لوجود أكثر من معيل واحد لتلبية حاجاتها اليومية، مما يعزز تقبل الأسرة والمجتمع لخروج النساء لسوق العمل من أجل فائدة ورفاه الأسرة. مع ذلك تبقى الفجوة بين الجنسين كبيرة، ويبقى الطريق طويل ومتطلباته كبيرة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة، التي تعيشها فلسطين.

بلغت نسبة البطالة بين النساء حوالي ٢٧٪، مقابل ٢٣٪ بين الرجال، وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بالدول المحيطة. كما ويظهر من واقع البطالة لدى النساء الفلسطينيات، أن نسب البطالة تكون في أعلاها بين النساء الحاصلات على ١٣ سنة دراسية فأعلى، اللواتي يتوقع أن يكن من الفئة الشابة، حيث بلغت نسبة البطالة بين هذه الفئة من النساء ٣٦٪، وهو بعكس ما تشهده الدول الأخرى على مستوى العالم، التي عادة ما تكون فيها معظم النساء خارج سوق العمل، هن الأقل تعليماً والأكبر سناً.

يتميز الواقع الفلسطيني بارتفاع نسبة العاملات في أعمال ومشاريع تابعة للأسرة، حيث تعتبر المشاريع الأسرية المشغل الثاني للنساء بعد العمل في قطاع الخدمات، وقد بلغت نسبة النساء اللواتي يعملن في أعمال تابعة لأفراد الأسرة حوالي ٢٠٪ من مجموع النساء العاملات، مقارنة ب ٥٪ نسبة الرجال، وغالباً ما تكون هذه الأعمال والمشاريع ضمن نشاط العمل الزراعي، الذي يقتصر دور النساء فيه على المساهمة في إنجاز العمل ومتابعة المحاصيل، وقد أشارت نتائج دراسة تحليلية جرت حول تحديات مشاركة المراة في سوق العمل، أن النساء في هذا القطاع، لا يتمتعن بعائد عملهن بشكل مباشر للإنفاق على صحتهن وتعليمهن واحتياجاتهن الأخرى، وهذا بدوره يتطلب ضرورة العمل على تنظيم هذا القطاع، الذي قد يؤدي بالفائدة التنموية على النساء بصورة خاصة.

وقد طرأ انخفاض واضح على مشاركة النساء في الأعمال الزراعية خلال العقد المنصرم، فبعد أن كان ٣٨٪ من النساء العاملات يعملن في قطاع الزراعة (العام ٢٠٠٠)، أصبحت نسبة النساء العاملات في هذا القطاع لا تتجاوز ٢١٪، مما يعني أن النساء بدأت تتوجه أكثر للأعمال مدفوعة الأجر، وذلك لسد حاجاتهن وحاجة أسرهن، وهذا بدوره يتطلب حث الجهود المبذولة، من أجل الوصول إلى قانون يحدد الحد الأدنى للأجور، ويسعى لتحسين ظروف العمل للنساء.

كما لا يزال قطاع الخدمات هو المشغل الأكبر للنساء، حيث تتركز أكثر من ثلثي النساء العاملات في هذا القطاع، يليه قطاع الزراعة، حيث تشهد الأخرى حضوراً ضئيلاً جداً للنساء، كقطاع الصناعة والإنشاءات، حيث تواجه النساء العاملات في المجالات غير التقليدية تحديات اجتماعية وعرفية كبيرة، مما يجعلها تعيد التفكير في اختيار مجال التعليم والعمل الذي ترغب بأدائه، فالصورة النمطية للمرأة العاملة كمعلمة أو عاملة اجتماعية أو ممرضة، هي السائدة والمقبولة اجتماعياً.

وهنا لا بد لنا من التطرق لواقع الأغلبية الساحقة من النساء، واللواتي هن خارج القوى العاملة، حيث بلغت نسبتهن حسب الإحصاءات الرسمية الأخيرة، ما يقارب من ٨٥٪، من مجموع النساء في عمر ١٥ سنة فأكثر. ومن الجدير ذكره، أن غالبية هذه الفئة من النساء، تمتاز بأنها ضمن الفئات العمرية الشابة (١٥-٣٤ سنة)، فقد أشارت دراسة تحديات مشاركة المرأة في سوق العمل، بأنه غالباً ما تكون هؤلاء النساء متزوجات ليس لديهن أطفال، ويعشن في أسر كبيرة الحجم، وأنهن خارج القوى العاملة لأسباب تتعلق بالتفرغ للأعمال المنزلية، أو بسبب الالتحاق بالتعليم.

مما سبق، نرى أننا ما زلنا بعيدين من تحيقق العدالة بين الجنسين في مجال المشاركة الاقتصادية، فما زالت نسب مشاركة الرجال في القوى العاملة أكثر من ٤ أضعاف نسبة مشاركة النساء، كما وما زال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود، من أجل توفير المناخ الداعم لعمل النساء، مثل توفير الحضانات والنقابات الفاعلة، التشريعات والقوانين الداعمة لانخراط النساء في سوق العمل، وقوانين عدم التمييز في الأجور، ونظام العمل بدوام جزئي.

هناك حاجة لتعزيز نهج اشراك الرجال في تحقيق العدالة الاجتماعية، وجسر الفجوة بين الجنسين، وذلك من خلال برامج توعية تستهدف الرجال، في المشاركة بتخفيف عبء الأعمال المنزلية عن النساء، وتبني برامج توعوية لتعزيز دور الآباء في المشاركة الفاعلة في تربية أطفالهم، وتعزيز دور الوالدية، من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، وتشجيع الترابط الأسري ودور الأسرة كرافعة ونواة حقيقية في نمو ونهضة المجتمع.

المصادر:

مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق/عمل المرأة الفلسطينية. دراسة في انطباع الفلسطينيين وتوجهاتهم حول عمل المرأة ٢٠٠٩.

تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة: دراسة كمية نوعية حول مشاركة المرأة في سوق العمل.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المرأة والرجل في فلسطين. قضايا وإحصاءات ٢٠١١.

المرأة والعمل

«ما بين المفهوم والسياسة»[1]

رامي زقوت
وزارة شؤون المرأة

تناقش هذه المقالة، السياسة التي تتبعها المؤسسات نحو تمكين المرأة إقتصادياً، وبالذات بما يتعلق بزيادة نسبتها في سوق العمل، وعلاقة تلك السياسة بالمفهوم المستخدم، حيث يعتبر التمكين الإقتصادي هدفاً استراتيجياً للمؤسسات العاملة في مجال المرأة، كما تعتبر زيادة نسبة النساء في سوق العمل إحدى السياسات للوصول إلى الهدف المنشود.

إن ما دفعني للكتابة في هذا الموضوع هو الخلط، والغلط المتكرر الذي يصل حد الجدال في ورش العمل والاجتماعات، ونحن نسعى هنا إلى تقريب الموضوع من وضعه العلمي والمنهجي، ولا نسعى إلى الدخول في جدال عقيم.

كما أشرنا أعلاه، فالسياسة المعلنة في الخطاب الرسمي، أو بمعنى السياسة المكتوبة، هي زيادة نسبة النساء في سوق العمل، وللاستدلال على نسبة النساء في سوق العمل، يتم استخدام مصطلح "داخل القوى العاملة" المعمول به في منهجية منظمة العمل الدولية. وللتعرف على نسبة النساء في سوق العمل نقول نسبة النساء داخل القوى العاملة، من هنا فإن المؤشر الأساس على المستوى الوطني لقياس نسبة النساء في سوق العمل، هو: نسبة النساء داخل القوى العاملة، فماذا يعني مصطلح داخل القوى العاملة.

قوة العمل في الدولة أو القوة البشرية، هي جميع الأفراد في فلسطين والذين أتموا ١٥ سنة فأكثر، وتنقسم هذة القوة إلى فئتين، الأولى: أفراد نشيطون إقتصادياً، وينطبق عليهم مفهوم العمالة والبطالة، ويطلق عليهم كذلك الأفراد داخل القوى العاملة، والفئة الثانية: أفراد غير نشيطين إقتصادياً، ويطلق عليهم الافراد خارج القوى العاملة، وهم خارج القوى العاملة لعدة أسباب: طالب متفرغ، متفرغ لعمل المنزل، زاهد في العمل، العاجز وكبير السن، وجود إيراد وتقاعد والنزيل.

إذن: الأفراد داخل قوة العمل، هم الأفراد الذين ينتمون لسن العمل، وهم إما عاملين عمالة تامة، أو يعملون عمالة محدودة، أو أنهم عاطلين عن العمل، وتبلغ نسبة النساء للعام ٢٠١١ حسب هذا التعريف، ما يقارب ١٥٪، وهذه النسبة تشمل العمل المنظم وغير المنظم، وهذا يعني ليس ١٥٪ من النساء عاملات، بل جزء منهن عاطل عن العمل وتبلغ نسبة العاطلات عن العمل من هذه النسبة ٢٦٪. إن الملفت للنظر في هذه القضية ليست العاطلات عن العمل، بل الجزء الأكبر من النساء اللواتي يعتبرن من ضمن قوة العمل ولكنهن غير نشيطات إقتصادياً، وتبلغ نسبتهن ٨٥٪ وأولائك غالبية عدم نشاطهن إقتصادياً، يعود لتفرغهن لأعمال المنزل حسب التعريف المعمول به دولياً.

زبدة القول، هي: عندما نقول نريد أن نرفع نسبة النساء من ١٥٪ إلى ١٨٪ في سوق العمل، هذا يعني إننا نريد أن نقلل نسبة النساء خارج القوى العاملة وندخلهن داخل القوى العاملة، بغض النظر عن استهداف العاطلات عن العمل، وبالتالي فإننا بحاجة إلى مشاريع تستهدف النساء العاملات في المنزل، حتى يخرجن من حالة اللانشاط الإقتصادي حسب التعريف الدولي، بمعنى أننا نعمل مع فئة ال ٨٥٪ (غير نشيطات إقتصادياً). وعندما نقول نريد أن نرفع نسبة النساء العاملات، هذا يعني نريد توفير فرص عمل للنساء العاطلات عن العمل، وهنا نحن نعمل مع فئة ال ١٥٪ (نشيطات إقتصادياً). المقصود هنا هو إذا استهدفت نشاطتنا على سبيل المثال بالأساس توفير فرص عمل، أو إحداث تعديلات تشريعية، أو توفير حماية للعاملين، أو توفير دور حضانة، هذا يعني أننا نعمل مع فئة النشيطات إقتصادياً (١٥٪). أما إذا كانت نشاطتنا تستهدف بناء القدرات للنساء العاملات في المنزل، أو دعمهن بمشاريع صغيرة داخل المنزل، هذا يعني أننا نعمل مع النساء غير نشيطات إقتصادياً، ومن الممكن العمل بالاتجاهين وفي كلتا الحالتين، هو عمل نحو التمكين الإقتصادي للمرأة، لكن نحن بحاجة إلى تحديد المؤشرات الحقيقية، القادرة على قياس الهدف الموضوع.

نحن إذا بحاجة إلى تحديد أدوار المؤسسات، وطبيعة عملها، وأهدافها وسياساتها، ومؤشرات قياسها بدقة، وأنا أؤيد أن يتم تقسيم الأدوار ما بين المؤسسات العاملة في مجال عمل المرأة إلى مؤسسات تستهدف فئة النشيطات إقتصادياً، ومؤسسات تعمل مع فئة غير النشيطات إقتصادياً. بالتالي هنا يصبح لدينا مؤشرين قياس على الصعيد الوطني، هما: الأول: نسبة النساء داخل القوى العاملة، والثاني: نسبة النساء العاملات.

ختاماً ندرك أهمية العمل المنزلي للمرأة وقيمته، ومدى مساهمته الحقيقية غير المعترف بها، لكن حسب التعريف الدولي، فإن ذلك لا يدخل ضمن النشاط الإقتصادي للدولة، وباعتقادي هذا التحدي الأكبر للمؤسسات النسوية، فإما العمل على القوانين للاعتراف بالعمل المنزلي وهذا صعب جداً في ظل هذه الظروف، وإما استهداف النساء بالمشاريع الصغيرة والمدرة للدخل، وباعتقادي هذا الأنسب في الفترة الحالية للتمتع بحياة كريمة للنساء.

[1] أمين عاصي، مدير دائرة الدراسات والسياسات، وزارة شؤون المرأة فلسطين، نيسان ٢٠١٢.

من يحمي العاملات الفلسطينيات؟

مها التميمي

الأول من أيار هذا العام «عيد العمال العالمي»، مناسبة للتوقف عند واقع الطبقة العاملة الفلسطينية ودورها ومهماتها، وخاصة واقع العاملات الفلسطينيات. ومن الجدير بالذكر، أن العمال والعاملات في فلسطين يعيشون في ظل شروط غاية في الصعوبة، وذلك بفعل الأزمة الإقتصادية الحادة، الناجمة عن الحصار والفصل العنصري والحواجز العسكرية، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي، كما نلاحظ ازدياد التضخم والغلاء في الأسعار، وكل هذا ينعكس سلباً على وضع العمال وعلى وضع العاملات أكثر. فثمة هبوط حاد في أجور عاملات الخياطة ومشرفات الحضانات وروضات الأطفال، ونحن نتحدث هنا عن أجر لا يتجاوز ال ٣٠٠ شيكلٍ شهرياً، وهذا يجعل الاستغلال مضاعفاً، والأسوأ هو أن هذا الاستغلال مسكوت عنه، وينطوي على مفارقات مثيرة للدهشة، عندما تكون العاملات في المنظمات النسوية والمؤسسات التابعة لها، كرياض الاطفال والمشاغل والمكاتب، يفتقدن في معظمهن للحد الأدنى من الحقوق والضمانات. فهذه المنظمات تطرح المساواة من جهة، وتمارس العكس من الجهة الأخرى، في ما يتعلق بمسألة العاملات! وإذا كانت الأزمات الاقتصادية والبطالة من أهم أسباب الانتفاضات الشعبية العربية، فإن البطالة وسوء الأوضاع الإقتصادية لمجموع العمال والعاملات، تهدد المجتمع الفسطيني بانفجارات وأزمات جديدة.

إن وضع النقابات العمالية الفلسطينية، يشهد حالة من التراجع والضعف، بسبب طغيان العامل السياسي على النقابات، واقتصارها من الناحية العملية على التمثيل الذي أصبح في أسوأ أشكاله البيروقراطية، كالتوافق والكوتا والتمثيل وتقديم خطاب في المناسبات، والسفر إلى المحافل العربية والدولية، وللأسف يترافق هذا مع انقطاع الهيئات البيروقراطية عن هموم ومشكلات العاملات والعمال الآخذة بالتزايد والتعقيد. وكأن هذه الأشكال هي البديل عن الاهتمام بشؤون العمال والعاملات، وعن خوض معارك جدية من أجل تلبية احتياجهم والدفاع عن حقوقهم. ولا شك، كان للانقطاع وضعف الصلة وغياب الاهتمام سبباً في تراجع عدد العمال المنضوين في النقابات، وخاصة عدد العاملات الذي أصبح رمزياً أكثر. وهذه نتيجة منطقية، فعندما تفقد النقابات والاتحادات وظيفتها في الأخذ بيد العمال والعاملات، وفي توفير فرص عمل جديدة وتحسين الأجور والضمان والتعويض، والالتزام بساعات العمل المقرة، فإن العمال والعاملات سيبتعدون عنها ويهجرونها ولا يجدون الحوافز التي تدفعهم للإنضمام لها.

يقول مسح صادر عن مركز الاحصاء الفلسطيني عام ٢٠١١، إن مجموع المنتسبين للنقابات لا يزيد عن ١٦٪ فقط من مجموع العمال، بينما تبلغ نسبة العاملات المنتسبات للنقابات من مجموع العاملات في سوق العمل ٩,٨٪. إن هذه الأعداد المنخفضة من العمال والعاملات، يقدم مؤشراً مقنعاً لضعف النقابات وعدم ثقة العمال بقدرتها على خوض معارك حقيقية لمصلحتهم، وما يهم هنا هو عدم ثقة العاملات بإمكانية دفاع النقابات عن حقوق العاملات، التي تشهد انتهاكاً فظاً لأبسط حقوقهن. لقد أكد حسين الفقهاء أمين سر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، «أن غالبية العاملات في دور الحضانة ورياض الأطفال، محرومات من أبسط الحقوق المهنية والحياتية التي تضمنها كافة المواثيق والقوانين الدولية والإنسانية، مثل الحق في إجازة الأمومة ومستحقات نهاية الخدمة، واستمرار تلقي الراتب الشهري خلال العطلة الصيفية».

البطالة التي تتراوح بين ٢٠- ٣٠٪، وانخفاض الأجور وتفاقم الهوة بين الأجور المتدنية والأسعار المرتفعة باضطراد، وافتقاد العمال للضمانات وخاصة عمال الأنفاق، والعمل الأسود في قطاع غزة، الذين مات منهم العشرات وأصيب المئات، وكذلك عاملات القطاع الخاص كعاملات التنظيف والمشاغل والمؤسسات. كل هذه الأوضاع تحفز العمال للنضال من أجل حقوقهم، هذا النضال الذي يطرح مرة أخرى أهمية النقابات والاتحادات العمالية في تحقيق تلك المطالب. ولا شك أن كل تقدم في الحركة العمالية، يرتبط بتحرك العمال أنفسهم، سيما الفئات الواعية والمتقدمة، التي تملك من الوعي والحوافز، ما يجعلها قادرة على تجاوز البيروقراطية التنظيمية التي شلت عمل النقابات طوال عقدين.

إن شروط العمال والعاملات القاسية تضع اتحاد العمال والنقابات وجهاً لوجه أمام مهمات لا تقبل التأجيل والانتظار.

تحديد الحد الأدنى للأجور، ومطالبة الحكومة والقطاع الخاص باعتماده والالتزام به. غير أن تحقيق هذا المطلب المشروع والعادل، يستدعي اتباع سياسات كفاحية (اعتصامات، إضرابات، تظاهرات...) حسنا فعل الاتحاد في طرح هذا المطلب، والمطلوب هو خوض معركة ديمقراطية لتصويب الخلل الفادح.

ردم الهوة الحاصلة بين النقابات العمالية وجموع العمال والعاملات الفلسطينيات، وهذا يستدعي إدخال التعديلات التي ترقى إلى مستوى التجديد في بنيتها وفي دورها وأساليب عملها، وإعادة تأهيلها كي تتمكن من خوض المعارك لتحسين شروط العمال والعاملات. واعتماد آليات المشاركة الواسعة والتنافس وصراع البرامج والأفكار، الذي من شأنه خلق حالة حيوية تجدد الدماء والهيئات وتمكن من تطور المؤسسة النقابية وتقدمها.

توسيع عضوية النقابات في أوساط العمال والعاملات، وخاصة العاملات اللواتي يعملن في ظروف غاية في الصعوبة، واللواتي يتعرضن للإجحاف والظلم، مثل العاملات الزراعيات في الأغوار، وفي مشاريع الأسر الريفية، العاملات في مهنة الغزل والنسيج والخياطة، والعاملات في المنازل.

بناء نقابات نسوية ودعم قيادات نقابية من بين العاملات، ووضع المنظمات النسوية التي تطرح في برامجها مساواة النساء والرجال على المحك، وحفزها على دعم النقابات والنقابيات من أجل بناء نقابات نسوية، ودعم قياديات نقابيات قادرات على الكفاح من أجل حقوق متساوية للعاملات والعمال على حد سواء.

التحقيق في قضايا العمال الذين سقطوا وهم يبحثون عن لقمة العيش في أنفاق قطاع غزة، ومحاسبة المسؤولين عن موتهم وتعويض أسرهم، وإعادة التحقيق في قضية العاملات اللواتي سقطن في معمل الولاعات في الخليل، والتأكيد بأن قضيتهن لا تسقط بالتقادم.

المرأة الفلسطينية في الأهداف الانمائية للألفية

مشاهد من تمكين النساء الريفيات

الاغاثة الزراعية

من بين الظلمات نشأت في واقع مرير لأسرة فقيرة هزيلة، جميع من أنجبوا من أولاد معاقين، ومن بين الإعاقة خرجت كنبتة شيطانية وحيدة، خالية من الإعاقات الخلقية، تعاني من أمراض نفسية، أسيرة خوف من مواجهة المجتمع، لمَ لا؟! وهي ترى في أعين من يراها تساؤلات عديدة، أهي الوحيدة في الأسرة غير معاقة، وتارة أخرى ترى في أعينهم نظرات الشفقة لحالها وحال أسرتها.

كيف تواجههم وكيف تتعود على مجالسهم، إحساس بالنقص ينتابها وشعور بالدونية يسيطر على تفكيرها!!! ما العمل وكيف تتغلب على وحدتها، ما أقسى الظروف وما أصعب الأيام التي تعيشها.

ص.أل: ابنة قرية السوارحة، التي تقع غرب محافظة الوسطى في قطاع غزة، ولدت لأسرة فقيرة، أب كهل وأم تفقد السمع والنطق فترة الحمل، لتلد أطفالاً صم وبكم. عجز الأطباء عن معالجتها ومعرفة أسبابها، إلى أن أنجبت ص.أل بدون إعاقة، فرحت الأم بمولودتها السليمة جسدياً، إلا أنها لم تعافيها من حالة الإنطواء والوحدة.

استمرت ص.أل بتكميل تعليمها الجامعي، معتمدة على إعفاءها من الرسوم الجامعية من قبل الشؤون الاجتماعية، وتخصصت خدمة اجتماعية، علها تتعرف على مشاكل المجتمع، لتخفف عنها، وتساعد من هم في وضعها، وعلها تحصل على فرصة عمل لتحسين أوضاعهم الاقتصادية المتردية، كونها تسكن في بيت هزيل أسوء مما يتوقعه البشر، وينتقص أهم متطلبات الحياة، التي يمكن أن تحياها أسرة فقيرة، ومعاقين بحاجة لمصاريف ومواصلات للذهاب لمدرستهم الخاصة.

أنهت ص.أل تعليمها الجامعي، وفارق والدها الدنيا هرباً من متطلبات الحياة، تاركاً لها الدنيا لتواجه مستقبلها وتوفر قوت أسرتها وإعالة إخوتها الخمسة المعوقين، تعرفت على نادي تنمية المرأة الريفية في المنطقة، تشجعت وأقدمت لحضور دورات تدريبية ومحاضرات توعية، تجرأت واستمرت، وبدأت تتفتح فكرياً وتنطلق مجتمعياً، لتخفف من وطأة الانفراد وتختلط مجتمعياً لترى الحياة عن قرب.

تم الإعلان في النادي عن انطلاق مشروع "تمكين النساء الريفيات والمساواة بين الجنسين في المناطق الفلسطينية المحتلة"، الممول من مشروع تحقيق الأهداف الإنمائية، من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان. تقدمت النساء والفتيات لتقديم طلبات الاستفادة من التدريب، وكانت ضمن سبعة تم اختيارهم من ثلاثين سيدة تقدموا بطلبات للاستفادة، فرحت وواصلت تدريبها مع زميلاتها، وتشجعت وكانت أكثرهن التزاماً ونشاطاً طوال فترت التدريب.

فرحت داخل نفسها وقالت، يا لها من فرصة جيدة، كم أنا سعيدة، لقد تغيرت لدى أشياء كثيرة، وتعرفت على أشياء جديدة، وأحس بأنني ولدت من جديد. أنهت تدريبها وانطلقت ميدانياً لتنشر علمها وتتوسع في لقاءاتها، فهي الأقدر على معرفة النساء والتعرف على ما يدور بداخلهن، وأصبحت تضع يدها على أدق المشاكل والأحاسيس التي تنتاب النساء. ومقابل ذلك، حصلت على مبلغ من المال يشد من ضعفها وقلة حيلتها، ويوفر لها بعض التزاماتها، والذي حصلت عليه نتيجة اللقاءات والندوات النسوية التي نفذتها ضمن أنشطة المشروع.

ليس هذا فقط، تعرفت على مؤسسات في المنطقة ونفذت بها لقاءاتها، وأحست المؤسسات بقدراتها وقدروا عملها وأصبحوا يستعينوا بها لتنفيذ لقاءات في جمعياتهم بمقابل مادي، ومن جانب آخر اندمجت في المجتمع، وكونت من عملها أصدقاء ومعارف، حاولوا مساعدتها، وتوفير فرص عمل لها، فعملت في مجالها في إحدى المدارس كبطالة على بند بدل أمومة، وأثبتت وجودها لترفع المديرة تقريراً بطلب تثبيتها واستمرارها في العمل.

لمزيد من المعلومات الخاصة ببرنامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) يمكنكم الاطلاع على الرابط التالي:
mdg-f.mowa.pna.ps

تحدثن عن تجاربهن المميزة

فلسطينيات يتألقن ويثبتن أن المرأة قادرة على الإبداع

غزة - يافا الكفارنة

لا يتوقف الإبداع عند حد الجنس أو العمر، فكثيرات من النساء اقتحمن مجال الإبداع في مختلف المجالات، في الفكر والأدب والرياضة والفن والعلوم وغيرها، وإذا كانت المرأة في مقتبل عمرها، فإن الإبداع لا شك سيكون أكثر رونقاً وإشراقاً.

شقت كثير من النساء الفلسطينيات طريقهن نحو التميز والإبداع، وأثبتن ذاتهن وقدراتهن في حقول مختلفة، رغم أن كثيراً منهن أبدعن في مجالات تختلف عن تخصصاتهن التي درسنها، وهن يرين أن ذلك يحقق طموحاتهن، ويسهم في بناء مجتمعهن ونقل رسالته، وكان لمرحلة الطفولة وذويهن أثر كبير في صقل تجاربهن ومواهبهن. مظهر سناء الكباريتي، (٢١ عاماً، مستوى ثالث صيدلة) الطفولي، يخفي خلفه تجربة أدبية مبدعة في الرواية والشعر والفلسفة، تتخطى سني عمرها بكثير، رغم أنها تدرس الصيدلة. وترجع الكباريتي الفضل في إبداعها الأدبي إلى والديها، وتقول: «إن والديّ هما السبب الرئيس في صقل موهبتي وتطويرها. أمي مدرسة وروائية أيضاً، شربتني حب الرواية والشعر والقراءة بالملعقة، ووفر والداي لي الكتب والمراجع والقصص وغيرها».

تضيف: «منذ أن كنت في سن ١٠ سنوات اكتشفت موهبتي، حيث أشعلت انتفاضة الأقصى تلك الموهبة، وكانت أول قصيدة كتبتها «كلمات لطفلة بريئة» عن القدس، توجهت بها لمديرة المدرسة، التي اهتمت بي وشجعتني كثيراً، كما كان للمدرسات أيضاً في كافة مراحل عمري الدراسية، دور كبير في صقل موهبتي».

تواصل: «بعدها كتبت قصص الأطفال، وكنت أتابع مع مدرساتي في الإبتدائية، ووقتها كنت أحفظ القرآن الكريم، حيث حفظت عشرة أجزاء ما أثرى لغتي العربية بشكل كبير، وفي المرحلة الإعدادية كتبت قصصاً باللغة الانجليزية وشعراً ونثراً أيضاً. وفي سن ١٣ عاماً شاركت في مسابقة بعنوان «مبدعون صغار»، وحصلت على المركز الثاني، وفي سن ١٤ عاماً شاركت في مسابقة برعاية سلطة جودة البيئة، وحصلت على المرتبة الثالثة، وشاركت في النادي الصحفي الصغير، وتعلمت في مؤسسة «بيالارا» وكتبت مسرحية باللغة الانجليزية، وحصلت على المركز الثالث، على الرغم من أن كل المنافسين كانوا أساتذة في اللغة والكتابة، وفي سن ١٥ عاماً ركزت على الكتابة السياسية، وفي سن ١٦ عاماً بدأت كتابة الشعر الموزون وتعلمت فن العروض، وبدأت أخوض في رحلتي الشعرية، ومن ثم أنهيت من الثانوية العامة بمعدل ممتاز، وانضممت إلي نادي الإبداعات الشابة، والتحقت بكلية الصيدلة في الجامعة التي توافق ميولي العلمية».

رابطة الأدباء

وكان لسناء الكباريتي، فرصة الإنضمام لرابطة الأدباء الفلسطينيين، وهي في عمر ١٦ عاماً، بعد نقاش حاد دار بينها وبين مؤسس الرابطة، وعن تلك التجربة تقول: «عندما كان عمري ١٦ عاماً، كان هناك مهرجان للثقافة، وكان ضيف الشرف فيه د. عطا الله أبو السبح وزير الأسرى ومؤسس رابطة الأدباء الفلسطينيين، وعندما توجهت إليه بوجهي الطفولي، وقلت له أنني أكتب شعراً، قال لي: «أنت صغيرة على هذا العمل»، وعاملني بطريقة تهكمية، لكني واجهته وقلت: (أهو بالشكل أم بالعقل يا سيادة الوزير)، وحدثت بيننا مناقشة، استسلم بعدها، وطلب مني أن يقرأ شيئاً من شعري، وعندما رآه وقرأ جزء منه أقر بموهبتي ودعاني إلي الإنضمام لرابطة الأدباء الفلسطينيين، وكنت أصغر عضو آن ذاك، والأجمل من ذلك أنني التقيت به بعد سنتين وهو رئيس للرابطة وأنا شاعرة».

كتبت الكباريتي مجموعة مواضيع فلسفية تعتز بها كثيراً، مثل «السر المجهول على عتبات شنقيت»، «لماذا يدور كل شئ»، وتقول: «بدأت فعلاً أتوجه نحو الكتابات الفلسفية، إلا أنني خفت أن أصبح مثل د. مصطفى محمود، الذي كان يكتب دوماً بشكل رائع وبحس ديني أيضاً، ويربط بين الأشياء المحسوسة والربانية، وبعد أن توجه إلى الفلسفة ألحد في مرحلة معينة، ومن ثم عاد، لذا خفت من هذه المرحلة، والفضل يعود إلى أساتذتي الذين أعادوني إلي الخط الطبيعي مرة أخرى، وطلبوا مني إعادة النظر في قراءاتي وكتاباتي».

فلسطين غير

بدأت النشار الرسم على الأوراق والحيطان، وتألقت في الرسم عندما كانت في المدرسة، لكنها عندما كبرت اختارت تخصص الإعلام وليس الفن، لأن الفن بالنسبة لها موهبة وهواية، وهي تشعر بالإشباع المعرفي الشديد فيه».

تضيف: «بدأت تتشكل رؤيتي في الأعمال من خلال حبي لفلسطين، أريد أن أصنع أي شيء لبلدي، فالكثير من الناس يعبرون عن فلسطين من منطلق المعاناة والقهر والتضحيات، لكني أعبر عنها من منطلق الإبداع والحب والسلام والإخاء. يعني «فلسطين غير»، بمعني أن فلسطين رغم الظروف الإنسانية القاسية التي تعيشها، إلا أنها تملك من المبدعين والموهوبين الكثير الكثير، وإننا بسواعدنا مجتمعين نجعل فلسطين جميلة. باختصار التفاؤل هو شعاري في الحياة».

لم تتعلم النشار الفن، لكن أعمالها تشي بأن أنامل فنانة مبدعة تشكل بحسها المرهف لوحات فنية إبداعية، وهي تقول لكل فتاة لديها موهبة ولم يحالفها الحظ أو لديها صعوبات: «اعملي واصنعي لك بصمة من بيتك وسوف يعلم الجميع أن لديك شيء مختلف، وسوف تخرج أعمالك إلي النور دون أدنى شك». وتنقش فداء بالنحت على الجدران الأثرية، وبألوان الزجاج على الكؤوس، وعلى الفساتين بالتطريز والألوان، وعلى الأبواب بألوان الخشب والحرق، وتعمل أشكالاً بالصابون والزجاج، وتعمل ديكورات كاملة للبيوت من بقايا ومخلفات الأشياء. إبداعها بموهبتها جعل منها فنانة مشهورة، لأن أعمالها تعلق في البيوت والمطابخ والشوارع والملابس، وهي تصرف على نفسها من بيع أعمالها، وتطمح لأن يكون عندها بازاراً خاصاً بها رغم صغر سنها. وهي تطمح: «أن يتذكر التاريخ اسمي كفنانة عالمية وليس على صعيد غزة فقط».

وتلفت إلى أن «الناس باتوا يقبلون على منتجاتي ويسمعون عني، لدرجة أن عدداً كبيراً من الأجانب زاروا بيتي واشتروا كثيراً من منتجاتي، وعندما دخلت ايطالية بيتي، قالت عندما رأته: «واو.. عملك روعة». واشترت الكثير من الأشياء، وعرضت على أن تقيم لي معرضاً في ايطاليا، وان شاء الله سوف يتحقق ذلك قريباً».

ننشاكو

وأبدعت المرأة الفلسطينية أيضا في مجال الرياضة، على الرغم من الصعوبات والتحديات الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، وبالأخص في غزة.

تقول، لبنى التتر (٣٩ عاماً، أم لعشرة أطفال، وحامل)، المدربة الوحيدة على أسلحة «الكوبو دون» الذي يعتبر فناً قتالياً روحياً عضلياً وعصبياً، وهو عبارة عن ألعاب ننشاكو، ساي، السيف، سان ستيكون، والعصا العادية: «كنت أحب الرياضة منذ الصغر، والسبب في ذلك أنني كنت أحاول أن أجد مكاناً لنفسي بين إخوتي في البيت، خاصة أن حقوق المرأة في مجتمعنا الفلسطيني مهضومة من الطفولة إلى الكبر، في ظل انتشار ثقافة الذكورة».

تواصل: «كنت في البداية أمارس الرياضات الخفيفة، إلا أنني تعلمت هذا النوع من الفن بعد زواجي مباشرة في سن ١٩ عاماً، لأن زوجي مدرباً فيه، وشعرت بعد تعلمي أنه أصبح لزاماً على كما أخذت أن أعطي، وبالفعل بدأت رحلتي التدريبية في سن مبكرة، وقد دربت حتى اليوم أكثر من ٧٠٠٠ سيدة وفتاة».

وتقول: «كوني أم لعشرة أبناء وحاملٍ فإن ذلك لا يؤثر على ممارستي للتدريب على الإطلاق، بل أتخذه حافزاً».

وتلفت إلى أن هذه الرياضة نفسية بالدرجة الأولى، تعود بالنفع على السيدات من باب التفريغ، وأحياناً العلاج النفسي، وتشير إلى أن قوام هذه الرياضة هو التفريغ الانفعالي وضبط النفس، وهي رياضة رائعة وسلسة جداً، وعندما يسمع عنها الناس يتوقعون أنها رياضة عنيفة، إلا أنها على عكس ذلك، فهي توافق عضلي عقلي مع الجسم».

تبدو هديل الرملي، (٢٣ عاما، خريجة صحافة) مشاغبة ومشغولة دوماً، على الرغم من حداثة تخرجها من الجامعة، وهي تبدو أكثر تعلقاً بالتصوير، لدرجة أنها تعتبر أن كاميراتها هي نصفها الآخر الذي يجب ألا يغيب عنها، وقد لمع اسمها كمصورة احترافية وهي في نهاية العقد الثاني من عمرها.

وعلى الرغم من أن هديل عاشت وترعرعت في الأردن وإيطاليا، ولم تر فلسطين إلا عندما جاءت إلى غزة كي تدرس الصحافة، إلا أنها تبدو متحمسة للدفاع عن قضيتها بكاميرتها، وتقول، وهي تمسك بالكاميرا بنبرة واثقة: «جئت إلي فلسطين كي أدرس الصحافة وأخدم أبناء شعبي، أنا فلسطينية وأحمل رسالة فلسطينية، وأحمل على عاتقي أيضاً رسالة ملايين الفلسطينيين واللاجئين في كل مكان». تضيف: «كل شيء صورته على الصعيد الفلسطيني والإنساني هو دعوة للسلام، ونبذ التعصب والتطرف, فالصورة إن لم تكن تحمل قضية، فهي ليست خارجة من غزة، فالصورة تهدف لنشر القضية الفلسطينية الحقيقية كما هي». وتلفت إلى أن الحرب على غزة (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) كانت هي الدافع الرئيسي لها، كي تتجه نحو صناعة الصورة الناقلة لتعامل أهالي غزة مع فكرة الموت. فالصورة، حسب وجهة نظرها: «يجب ألا تموت وتدفن بعد نهاية الخبر، لأن القضية الفلسطينية باقية إلى أجل غير معروف، وصورها يجب أن تبقى دوماً حية في الأذهان».

تنوي تأليف كتاب بعنوان «الحياة في غزة»، تعرض فيه أربع سنوات عاشتها فيها، لكن كما تقول: «سأكتبه وأنا بعيدة عنها، مع أنها حبيبتي، إلا أنني يجب أن أخرج منها كي أستطيع كتابته، وحتماً سأعود ثانية لأواصل النضال من داخلها».

خربشات أطفال

بدأت ريم جعرور (٢٢ عاماً، روائية وأديبة، لها العديد من الروايات والقصائد)، تميل إلى الأدب في طفولتها الباكرة، وعن ذلك تقول: «وهبني الله ملكة الكتابة

مع كتابة الحروف الأولى في تعليمي المدرسي، فقد كنت في ربيعي السادس مستمعة جيدة للأغاني، أقوم بتغيير الكلمات ونسجها من مخيلتي الصغيرة على نفس اللحن والوزن، بالطبع لم أكن أفقه شيئاً في الشعر آنذاك، وما علمت أن هذه الكتابات قد تنضج يوماً وتصبح شعراً يقرؤه الكبار».

تصمت جعرور للحظة وهي تقلب بين يديها مجوعة كبيرة من الأوراق المكتوبة بخط طفولي، ثم تواصل: «من قرأ رسائل الطفولة لم يعرف أنها لي سوى من خطي الصغير وبساطة كلماتها، فقد كانت تهب لي عمراً فوق عمري، لرقي الكلمات، فقاموسي اللغوي كان زاخراً بالمصطلحات الجديدة على عالمي الطفولي، كوني مولعة بالقراءة». وتشير بيدها إلى مجموعة من الكتب كانت إلى جوارها، وتضيف: «ما زاد ثقافتي وأثر عليها أكثر هو مكتبة البيت، حيث أنهيتها كلها وما فيها من كتب في مرحلتي الابتدائية، وفي مرحلتي الإعدادية كنت أستعير الكتب أو أعيد القراءة من جديد».

وشقت جعرور طريقها إلى الصالونات الأدبية عند عمر ١٤ عاماً، وعن ذلك تقول: «كانت بدايتي مع صالون نون الأدبي النسوي، وفي اللقاء الأول أهدوني كتاب «نصيحة أب» وشهادة بخط اليد ممن كانوا موجودين، وقصيدة ارتجالية بحقي بعنوان «الكف هل تواجه المخرز؟» وكان ذلك دافعا لي».

تضيف: «نشطت أيضاً في سلك الإخراج وكتابة سيناريو مسرحيات نفذت، وأخرى تنتظر ولادتها على المسرح من رحم الأوراق، وسيناريوهات أفلام وثائقية نفذت منها ثلاث كتابات وإخراج وهم «آهات حياة من موت مصنوع» و«استشهاد فيلم» و «كاتبات شابات عبر المتوسط», كما كتبت الأغنية وسيناريو الفيديو الكليب، مثل فيديو «يا قاصد أطلال بلادي».

عراقيل

ولا تخفي جعرور مواجهة الكثير من العراقيل في طريقها، ومع ذلك فهي تعبر عن سعادتها لما حققته رغم تلك العقبات، وتقول: «لا أخفي مروري بظروف اجتماعية قاسية كوني فتاة تعيش في المجتمع الغزي، بأقوالهم لي إن هذه الكتابات تعرقل حياتك العلمية والاجتماعية، وقد كانت تصرفاتهم هذه تجعلني أتعثر قليلاً، لكني أدرك أن الله لن يخيبني، ويكفيني التقدير الذي حصلت عليه من أصدقائي وأهلي، بعد أن أمضيت ٢٢ عاماً من عمري».

النساء النموذج

فلسطينيات ماضيهن وحاضرهن يشهد على إنجازاتهن

ميساء الأحمد

لم يترددن يوماً في بذل التضحيات وتقديم أعظم الجهود لفلسطين ولكل مواطن فلسطيني، نساء في مواقع وظيفية مختلفة، يقدمن للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ما في وسعهن، سعياً للنهوض بالمجتمع الفلسطيني.

حضور المرأة في الساحة الفلسطينة كعضو فعال ومنتج، كان دائماً يظهر بشكل كبير، فهناك العديد من الأسماء لنساء فلسطينيات، يشهد لهن الجميع، أنهن قدمن ويقدمن الكثير في مسيرتهن الحياتية والوظيفية.

المرأة والتعليم

نجية نفاع، مديرة مدرسة سابقة في مدينة جنين، تبلغ من العمر ٨٧ عاماً، امرأة قدمت لجنين الكثير في فترة لم يكن فيها للنساء حضور كبير، وتحدت كل الصعاب حتى تنهض بمدينتها وتنشر العلم بين أبنائها، وحتى اليوم ما زال صيت هذه المرأة لامعاً وقدرها كبير في المدينة.

تقول نفاع: «تعلمت في زمن الإنجليز، ولم يكن في جنين بنات متعلمات، تحديت الواقع الاجتماعي وذهبت إلى كلية شميدت في القدس لأتعلم اللغة الإنجليزية، بعد ذلك توظفت عام ١٩٤٧». بعد ذلك انتقلت نفاع معلمة إلى مدرسة بنات جنين الثانوية، ثم عينت مديرة للمدرسة لمدة ١٠ سنين، أهل المدينة حتى اليوم لا ينسون معلمتهم ومديرتهم الفاضلة في كل المناسبات، كعيد الأم ويوم المعلم، فهي الحاضرة الأولى في الذهن عند ذكر المعلمات القديرات، اللواتي قدمن لمدنية جنين عمرهن. تكمل نفاع: «كنت دائماً أتابع نواقص المدرسة، وأجمع المال من أهل الخير لعملها، افتتحت القاعة المركزية والمختبرات المستخدمة في المدرسة حتى الآن». تميزت نفاع بمعاملتها المتميزة مع أهل المدينة، فكان الناس سعيدين منها، ودائماً كانت تشكر حسن تعاون أهل المدينة. عند وصولها إلى سن التقاعد، مدد لها سنتين إضافيتين للبقاء على رأس عملها، للاستفادة من خبراتها الكبيرة. وأضافت نفاع لمدينة جنين الكثير، فكانت من مؤسسي جمعية جنين الخيرية، حيث اقترحت تأسيسها من أجل تعليم الطلاب الفقراء، وأفنت عمرها ما بين المدرسة والجمعية.

المرأة والقانون

صمود الضميري، قاضية شرعية في مدينة رام الله منذ العام ٢٠١٠، ومكلفة برئاسة نيابة الأحوال الشخصية، الضميري أضافت للقضاء الفلسطيني ما هو جديد ومميز، من خلال حضورها في القضاء الشرعي، فحسب ما قالت، إن حضور المرأة في القضاء النظامي عالي، أما في القضاء الشرعي فهو في بداياته.

تتحدث صمود عن تجربتها وتقول: «واجهت العديد من الصعوبات على المستوى الشخصي وعلى المستوى العام، ولكن استطعت مواجهة هذه الصعوبات، مثل بعض الصعوبات القانونية في نيابة الأحوال الشخصية، ولكن نحن الآن في نهاية محاولة تأطيرها فيما يتعلق بفراغات دستورية مهمة، نعمل عليها منذ حوالي العامين، من خلال تشكيل قانون المحاكم وقانون ينظم عمل المحكمة العليا والمحكمة الشرعية».

وعن أهمية وصول المرأة للقضاء تقول الضميري: «يضيف وصول المرأة للقضاء مبدأ تكافؤ الفرص وكسر الحواجز، ويساعد في تفهم المرأة، والتفهم لا ينعكس على قضية الانحياز، فالقضاء يجب أن يكون فيه عدالة للرجل والمرأة، لكن مستوى التفهم أعلى ومستوى جرأة المرأة عندما تتحدث أمامك أعلى فيما يتعلق بقضايا الحياة الأسرية والزوجية، فيمكن أن تكون المرأة أقرب للمرأة في قضية الطرح ولكن ليس في قضية الانحياز».

تؤكد الضميري في النهاية، على أنها سعيدة جداً في عملها، وهي راضية عن نفسها وعن أدائها بما لا يخالف الدين والثقافة والعادات، طالما هناك حفظ للنفس ولحقوق الغير، وتؤكد أنه طالما الإنسان موجود فطموحه موجود.

المرأة والواقع الاجتماعي

مها جرار، من النساء اللواتي ساهمن في قضية إبراز الفئات المهمشة في فلسطين، تسلمت عام ١٩٨٣ إدارة مديرية الشؤون الاجتماعية في مدينة جنين، وبقيت حتى عام ٢٠٠٨ في منصبها. تقول جرار: «البداية كانت صعبة، فقد كنت السيدة الوحيدة في عملي، ولم يتعود الناس على رؤية امرأة تعمل، فقد كنت أول امرأة تتقلد منصباً كهذا في جنين، والصعوبة تكمن في التعامل مع المفاهيم المجتمعية في حينه، وبعد ذلك تعود الناس أن يروني داخل مكتب العمل، من خلال كوني قريبة منهم وأسمع احتياجاتهم دائماً».

تضيف جرار عن تجربتها، بأنها كانت دائماً تهتم بتطوير ذاتها، وتندمج مع المواطنين وتتعرف على مشاكلهم، وتقول: «تعرفت على حياة القرى البائسة في فترتها، وكنت استلم ٤٠٠ و٥٠٠ قضية، وأحب أن اتعامل مع كل قضية بشكل جيد وإنساني وأعطيها حقها». طبيعة عملها واسعة، فكانت مسؤولة عن الجمعيات الخيرية، النوادي، الأحداث، أقسام الأسرة والمشاريع القروية، ومع ذلك كان يلاحظ النشاط الدائم والأنشطة الكبيرة لمديرية الشؤون الاجتماعية في جنين. وتعد جرار من مؤسسي جميعة جنين الخيرية عام ١٩٧٣، التي تطورت وأنشئ تبعاً لها جمعية جنين الخيرية للمسنين. تتحدث جرار عن تجربتها وتقول: «هناك كثير من الأشخاص الذين ساعدناهم مادياً في السابق، حالياً أطباء ومهندسين وهم حافظين للجميل، فالفرد الفلسطيني طيب وعنده قدرات كبيرة يجب أن تستغل بطريقة إيجابية، وتكون النظرة له إيجابية سواء كان معاقاً أو غير معاق، وتذهب النظرة الفوقية لأنها تحطم الإنسان».

المرأة والإقتصاد

مها غنام، إحدى النساء العاملات في الحقل الاقتصادي، فهي مديرة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن، فرع مدينة طولكرم منذ العام ٢٠٠٥، تقول غنام: «وجود المرأة في مواقع إدارية اقتصادية فعال، لأنه يبقي عندها الطاقة والعزيمة والإرادة، من أجل تمكين المرأة والأسرة الفلسطينة والنهوض بالوضع الاقتصادي بشكل عام».

تؤكد غنام، أن المرأة قادرة على قيادة المشاريع الاقتصادية، لأنها متعلمة مثل الرجل، ولديها القدرة على العطاء، وأكثر النساء المنظمات هن النساء العاملات، لأن طبيعة العمل تفرض على المرأة أن تحدد أولوياتها.

تروي غنام، أن نتائج فرع مدينة طولكرم ممتازة، وفاتن كانت أنجح التجارب، أما الصعوبات فهي موجودة في كل مكان لكن مع وجود الإدارة الحكيمة والرشيدة يمكن التغلب عليها. وتشعر غنام بأن تجربة فاتن أضافت لها خبرة واسعة، وأنهم كمؤسسة يساهمون في دعم الاقتصاد الفلسطيني، من خلال تمكين الأسرة ومحاربة الفقر ورفع مستوى دخل الشرائح المختلفة في البلد، وتمكين المرأة الفلسطينية من خلال شعورها بأنها تستطيع قيادة مؤسسة، وقيادة بيت وتوفير دخل للبيت ولو في أبسط الأمور.

آمنة الريماوي... تاريخ طويل في العمل النقابي

روان سمارة

عندما تولدين أنثى في بلد شرقي، يعاني كسائر المجتمعات الشرقية من الجهل والفقر والعادات، التي تجرنا بكل قوتها للخلف والتخلف، فأنت لا تملكين سوى الاحتجاج والرفض، هذا إن كنت تملكين الشجاعة بالطبع، وإلا فأنت مرغمة على الحياة كما يرغب الآخرون. هنا في فلسطين لم نعاني نحن النساء من المنظومة الاجتماعية القاسية معنا وحسب، بل ألقى القدر على كاهلنا عبئاً من نوع آخر، الاحتلال الذي لم نستطع يوماً ترك الرجل يواجهه وحيداً عاري الظهر، بل كنا دائماً ولا نزال، جزء من هذه المعركة، نقف حول الرجل ومعه، ندعم نضاله ضد العدو بنضالنا، ونرسم حلم الحربة وأحلامنا، ولا ندخر في سبيل هذه الأحلام حتى أجسادنا. ونعود لنضع عتاد تلك الحرب الضارية، لنخوض معركة أخرى من نوع آخر، ضد من لا نستطيع تسميته بالعدو، فهو مجتمع نحن جزء منه، ,لكنه وبالرغم من التحضر الذي يدعيه، ورفض ظلم الاحتلال الذي يطالبنا به، إلا أنه لا زال يفرض على المرأة خوض نضال مزدوج، لتتمكن من الحياة بحرية وكرامة.

السيدة آمنة الريماوي، التي خاضت هذا النضال المزدوج بكل تفاصيله، بدأت في نهاية السبعينات خوض نضال من نوع جديد، ومواجهة ظلم من نوع آخر. آمنة ابنة قرية بيت ريما، بدأت عملها السياسي السري حين كانت ابنة أربعة عشر ربيعاً، فالتحقت بداية بصفوف الجبهة الديمقراطية، ثم تنقلت بين العديد من الأعمال التطوعية الجماهيرية، التي وبالرغم من ربط المجتمع لها بالشيوعية، إلا أن آمنة ظلت مصرة على الالتحاق بها والعمل من خلالها لتحقيق المنفعة العامة.

في أثناء دراستها الجامعية، تعرفت أمنة على معنى العمل النقابي والنضال من أجل حقوق العاملين والعاملات، الذين لم يستطيعوا يوماً الوقوف في وجه صاحب العمل للمطالبة بحقوقهم التي يجهلون الكثير منها، تقول: "من خلال احتكاكي بالعديد من العاملين، أحسست بمدى القهر والظلم الواقع على هذه الفئة، التي لا تعاني من تدني المستوى المعيشي لها وحسب، بل تعمل في كثير من الحالات في ظروف عمل غير لائقة، كما أن هذه الطبقة تعاني ضعفاً في كل من الوعي والتنظيم النقابيين, ,وهو ما ينعكس سلباً على ظروف حياتهم وعملهم". هذه الأسباب وغيرها، جعلت آمنة تتوجه للعمل النقابي، وهي لا تسعى سوى لتحقيق هدف واحد، هو زيادة الوعي لدى العاملين من كلا الجنسين بحقوقهم، والعمل على دمجهم ضمن نقابات تكفل لهم تحسين ظروف عملهم، وتحقيق شروط العمل اللائق، وتحسين أوضاعهم الإقتصادية والاجتماعية. بعد انتهائها من دراستها الجامعية، انتدبت آمنة ممثلة عن كتلة الوحدة العمالية التي كانت واجهة للجبهة الديمقراطية، حيث كانت المنظمات الجماهيرية في ذلك الوقت واجهة وغطاء للتنظيمات السياسية. وعند احتكاكها بسوق العمل، زاد إصرارها على العمل من أجل حقوق العاملين، فقد كانت حريصة منذ بداية التجربة، على العمل في مواقع العمل التي تضم تجمعات عمالية كبيرة، وتسعى من خلال احتكاكها بهم على تنظيمهم ضمن نقابات عمالية قطاعية تدعم مطالبهم واحتياجاتهم. وهو ما كان يؤدي دائماً لإنهاء عملها بصورة تعسفية.

في العام ١٩٨٠، تفرغت آمنة للعمل النقابي، حيث كانت تعقد العديد من الاجتماعات للعمال في القرى، بهدف توعيتهم والعمل على دمجهم. تقول: "كان الاجتماع الأول للعمال في بيت ريما في بيتنا، وكنت المرأة الوحيدة بين ٨٦ رجلاً، ومع ذلك أنا من قدت الاجتماع، وقدت التنظيم النقابي. ثم توالت الاجتماعات في القرى المحيطة بنا، وكنا نجتمع في المساجد ,والمقاهي والمنازل، وكنت أستطيع بالرغم من كوني امرأة، أن أفرض احترامي على الجميع، وهذا بالطبع نتيجة لالتزامي بقضيتي واحترامي للوضع الاجتماعي السائد، وإصراري على الوصول لما أريد". وبالرغم مما شهدته الحركة النقابية من مد وجزر، إلا أن العمل النقابي ظل مستمراً ومتحدياً للعديد من العقبات، التي من أهمها الاحتلال، الذي أصدر في العام ١٩٨٩، أمراً عسكرياً يقضي بحق الاحتلال في الإطلاع على قوائم المرشحين لانتخابات الهيئة العامة, ,وسحب ترشيح الأشخاص الناشطين سياسياً كما كان لانشقاق الحركة النقابية ما بين عامي ١٩٨٣و ١٩٩٠ وما ترتب عليه من نشوء أربع منظمات تحمل ثلاثة اتحادات منها نفس الاسم، وقيام أكثر من ١٨٦ نقابة، كان له الأثر الواضح في إثارة البلبلة والإرباك بين صفوف العمال. كما كان هذا الأمر حافزاً لتلك النقابات على العمل والتنافس من أجل العمال وحقوقهم، وهو ما استمر حتى العام ١٩٩٠، حيث توحدت ثلاثة أطراف، هي الجبهة الشعبية، حركة فتح وحزب الشعب.

وفي العام ١٩٩٤، وبعد اتفاقية أوسلو، توحدت الحركة النقابية. وعقد مؤتمر في الأردن لمناقشة وضع النقابات، وكان بحضور ممثلين عن الكتل النقابية وممثلين للأحزاب السياسية. وكانت من أهم القضايا المطروحة تطوير الأنظمة الداخلية لهذه النقابات، وضع قوانين جديدة بعد دخول السلطة، وحدة الحركة النقابية بين الضفة وغزة، وهو ما تحقق في حزيران من عام٢٠٠٦.

وفي سؤال لنا حول رأيها بقانون العمل الفلسطيني، أجابت السيدة آمنة: "كنت منتدبة عن اتحاد نقابات العمال لمناقشة مسودة قانون العمل الفلسطيني، وبالرغم من نقاشنا ل١٥ مسودة، إلا أن القراءة الثالثة للقانون جاءت مجحفة من عدة نواحي، فأولاً يحق للمؤسسة أو صاحب العمل في حال الخسارة فصل العمال بعد الرجوع للوزارة فقط، ثانياً أقرت إجازة الوضع للمرأة بعشرة أسابيع بدلاً من ثلاثة أشهر، كما لا يحق للمرأة الاحتفاظ بحقوقها في حال تركها للعمل بسبب الزواج أو رعاية الأطفال، كما أن كثيراً من مواد قانون العمل لم تراع الاستثناءات التي تحتاج لتشريعات ثانوية، مثل حقوق العاملات في المنازل، بعض العمال في القطاع الزراعي، العاملات في دور الحضانة".

السيدة أمنة الريماوي، التي وصلت للعديد من المناصب الهامة في عملها النقابي، والتي من أهمها نائب الأمين العام لاتحاد النقابات، وقائمة بأعمال الأمين العام لمدة عشر سنوات، ورئيسة نقابة المزارعين والعاملين في الصناعات الزراعية، وسكرتيرة دائرة المرأة في اتحاد النقابات، تشجع بناتها والنساء الفلسطينيات على العمل النقابي والتطوع في هذا المجال، كما ترى أن العقبات الاجتماعية والسياسية التي تقف في وجه المرأة، يمكن تذليلها وتخطيها بالإرادة والعزيمة.

نتيجة الإهمال الطبي وضعف التحويلات والتشخيص الخاطئ

المحامية أبو مور دخلت المستشفى للولادة.. فأعطيت دواء أودى بحياتها

غزة- فايز أبوعون

لم تكن المحامية رانية جمعة أبو مور (٣٤ عاماً)، تعاني من أي مرض كان عندما دخلت للولادة في مستشفي دار الشفاء في مدينة غزة لتضع مولودها، حيث أمضت تسعة أشهر وهي تحمل حملا طبيعياً، تحت إشراف ومتابعة طبيب مختص في عيادات الوكالة، وطبيبه روسية في مخيم النصيرات الذي تقطنه مع زوجها المحامي نواف ثابت في المخيم نفسه.

أبو مور كغيرها من المواطنات اللاتي دخلن المستشفيات في قطاع غزة مشياً على الأقدام، وخرجن منها محمولات على الأكتاف، بعد أن قضين إما نتيجة الإهمال الطبي من قبل الأطباء أو الممرضين، أو ضعف التحويلات إلى الخارج أو التشخيص الخاطئ.

ويقول المحامي ثابت زوج المتوفاة أبو مور لـ «صوت النساء»، إنه بعد رحلة من التسيب الطبي، ابتداء من مستشفى الشفاء مرورا بمستشفى المقاصد الخيرية في القدس، وانتهاء بمستشفى هداسا عين كارم في القدس، وعدم التعامل الصحيح مع حالتها والتشخيص الخاطئ، وإعطائها علاجاً غير مناسبٍ، أدى إلى مضاعفات في الحالة وإصابتها بالتهابات حادة في الجسم، وانتشارٍ الالتهاب إلى أن وصل إلى الكبد، ما أدى إلى وفاتها لاحقاً.

وأضاف أن زوجته كانت دخلت إلى مستشفى الشفاء، وأجريت لها عملية قيصريه أنجبت على إثرها فتاه تم تسميتها عائشة، ولكن والدتها بقيت تعاني من مضاعفات بعد الولادة، نتيجة إصابتها بهذه الالتهابات، حيث لم يتم تشخيصها بالشكل الصحيح، وبالتالي تم إعطاءها الدواء غير المناسب، وبعد مماطلة استمرت ١٠ أيام، وبعد أن ساء وضعها الصحي إلى درجة أصبحت تنذر بالخطر الشديد، تم الإقرار بتحويلها إلى خارج مستشفيات القطاع، والحصول على تحويلة إلى مستشفى المقاصد الخيرية في القدس.

وتابع: «في مستشفى المقاصد الخيرية، أجريت لها الفحوصات والتحاليل الطبية اللازمة، حيث اكتشف الأطباء أنها مصابه بالتهابات حادة انتشرت في جميع أنحاء جسدها، الأمر الذي جعل الأطباء يقرون بعدم استطاعتهم السيطرة على تدهور الحالة الصحية للمحامية أبو مور، كما أنهم أكدوا عدم معرفتهم أسباب تلك الالتهابات، وأن تحويلها جاء متأخراً جداً ما أدى إلى الإصابة بتلك المضاعفات، التي أدت بدورها إلى حدوث حالة من التسمم في الجسم، أثرت على الكبد وأوقفت وظائفه».

وأشار ثابت، إلى أنه تقرر فيما بعد تحويلها إلى مستشفى هداسا عين كارم في القدس المحتلة لصعوبة حالتها، حيث بقيت هناك عدة أيام، لم يستطع الأطباء عمل أي شيء لها، ما أدى إلى وفاتها، وتم نقل جثمانها في رحله معاناة جديدة إلى قطاع غزه لتشييعه.

ولم تكن المواطنة منال الترك، التي توفيت نتيجة عملية تنظيف في الرحم، أدت إلى ثقب خرجت منه الأمعاء، فقام الطبيب بإرجاع الأمعاء إلى مكانها وإغلاق الجرح، دون الالتفات لما أصيبت به من جروح أخرى في الأمعاء الدقيقة، وتكون صديد لديها، ما أدى إلى إصابتها بالتسمم، أحسن حالاٍ ممن سبقتها.

ووفق زوجها الذي يعمل أيضاً كطبيب، فإن تغيرات طرأت على حالة زوجته الصحية، انتفاخ وورم فتم إعطاءها مسكنات ومضادات حيوية، إلا أن الأمر لم ينته عند هذا الحد، فزادت حدة الآلام، ما استدعى إدخالها إلى غرفة العمليات لتتكشف أسباب الآلام، وهو وجود جروح في الأمعاء الدقيقة، وتكون كمية من الصديد داخل البطن، أدى إلى تسمم الدم بعد ذلك، وتوفيت منال بعد ثمانية أيام.

هاتان الحالتان وغيرهما العشرات، تلخصان مدى الإهمال الطبي داخل مستشفيات القطاع وربما خارجه أيضاً، والتلكؤ الواضح وغير المبرر في دائرة العلاج في الخارج لتحويل المرضى، الذين يصعب علاجهم في القطاع إلى الخارج، سواء في المستشفيات الإسرائيلية أو إلى المستشفيات في الدول العربية أو الأجنبية، للتغلب على الحالة المرضية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

فالمواطنات نعمة علوش (٢٧ عاماً)، عايدة عبد العال (٣١ عاماً)، يسرى العمارين (٥٤ عاماً)، ليلى عليوة (٥١ عاماً)، منى نوفل (٣٧ عاماً)، فاطمة البطة (٤٥ عاماً)، فاطمة عياش (٥٥ عاماً)، فاطمة هنيه (٥٣ عاماً)، روان دياب (١٣ عاماً)، أمال أبو بنات (٣٥ عاماً)، دعاء عمران (١٨ عاماً)، روان نصار (١٥ عاماً)، زهيرة رضوان (٤٩ عاماً)، ندى الأغا (١٣ عاماً)، وغيرهن الكثير ممن قضين نحبهن نتيجة عدم تمكنهن من السفر للعلاج في الخارج، إما نتيجة الحصار وعدم سماح سلطات الاحتلال لهن بالسفر عبر معبر بيت حانون «ايرز»، أو نتيجة المناكفات السياسية بين حركتي فتح وحماس وإغلاق دائرة العلاج في الخارج تارة، أو السيطرة عليها وطرد موظفيها تارة أخرى.

قرار خاطئ

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وعلى لسان مدير وحدة تطوير الديمقراطية فيه حمدي شقورة، دعا مراراً وتكراراً وزارة الصحة في رام الله، إلى تعليق قرار تقليص تحويل مرضى قطاع غزة إلى المستشفيات الإسرائيلية، كما

دعا وزارة الصحة المقالة في غزة، إلى رفع يدها عن دائرة العلاج في الخارج، وإخراج هذه الدائرة التي وُجدت لمساعدة المرضى من دائرة الخلافات والمناكفات السياسة.

وقال شقورة، إن وزارة الصحة كانت وبناءٍ على قرار من وزير الصحة فتحي أبو مغلي، عملت على تقليص تحويل المرضى إلى المستشفيات الإسرائيلية منذ مطلع نوفمبر الماضي، وقد التزمت به دائرة العلاج في الخارج في غزة، ما اضطرنا إلى طلب العمل بسرعة إلى تعليق العمل في هذا القرار، لحين توفير بدائل ملائمة تقدم خدمة صحية مماثلة لمرضى القطاع.

وأشار إلى أن أسباب القرار يرجع وحسب مصادر في الوزارة، إلى ارتفاع تكلفة العلاج في المستشفيات الإسرائيلية، قائلاٍ إن مثل هذا القرار تم تداوله ودراسته في وزارة الصحة منذ سنوات، غير أن تأجيله إلى وقت لاحق كان بسبب حاجة بعض المرضى، وتحديداً المرضى أصحاب الأمراض الخطيرة والمستعصية، التي تحتاج إلى العلاج في مراكز متقدمة، ولأن المستشفيات الإسرائيلية هي الأقرب جغرافياً على قطاع غزة من الأردن أو مصر.

وأكد شقورة أن هذا القرار أدى إلى توقف عشرات التحويلات لمرضى يعانون من أمراض خطيرة، ٩٠٪ منهم يعانون من أورام سرطانية، علاجها غير متوفر في مستشفيات القطاع، ما أدى إلى تدهور خطير في حياة عشرات المرضى، وتحديداً تلك الحالات التي لا يمكن نقلها إلى المستشفيات المصرية لطول المسافة بسبب أوضاعها الحرجة.

الباحثة القانونية مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة الفلسطينية زينب الغنيمي قالت: "إن رحلة الموت للسيدة (ش. ر) بدأت بعد ولادتها بأيام، عندما تبيّن أنها تعاني من ضعف في القلب، وتم نقلها إلى مستشفى الأقصى في المحافظة الوسطى في قطاع غزة، وبعد محايلة استمرت أسبوع من عائلتها، تم تحويلها إلى مستشفى الشفاء في غزة، حيث قضت أكثر من أسبوعين بين العناية الفائقة وبين سرير في غرفة قذرة تضم أربع أسرة في قسم الباطنية في المستشفى، ويتبدل الأطباء المميزين جداً جداً على متابعة الحالة، أحدهم يكتب دواء لا يتوفر في المستشفى، وتشتريه العائلة على حسابها من الخارج، وفي اليوم التالي يأتي طبيب آخر ويكتب علاجاً آخراً وهكذا دواليك".

وأضافت الغنيمي في بيان حصلت "صوت النساء على نسخة منه، أن العائلة استغاثت بالمسئولين عن القسم، بأن يتم تحويلها للعلاج في الخارج، حيث أن حالة المريضة تتفاقم، ولكن المسئولين عن القسم والطب أخذتهم العزة بالإثم، فكيف لهم أن يظهروا أقل كفاءة من غيرهم، فكان ردِهم إننا أطباء أكفاء وأجلاء، وبعد أسبوعين وبعد استمرار تفاقم وضع المريضة، قرروا تحويلها للعلاج في الخارج، فبدأت رحلة عذاب جديدة مع وزارة الصحة في رام الله، حيث قامت العائلة باللجوء لكل من يمكنهم الترجي والاسترحام هنا وهناك، حتى اقتنعت إدارة العلاج في الخارج، بتحويل المريضة إلى مركز طبّي في (إسرائيل)، الذين بدورهم رأوا أن وضع المريضة الصحي صعب للغاية، وأنها تحتاج إلى مبالغ كبيرة للعلاج، وأنها وصلتهم متأخرة.

وتابعت: "بعد محاولات حثيثة استغرقت أسبوع لإقناع وزارة الصحة في رام الله ودائرة العلاج، تقرر تحويلها للأردن لأن التكلفة أقل، فتقرر نقلها إلى مستشفى الميزان في الخليل ريثما تنتهي إجراءات تحويلها للأردن، إلا أن المريضة ماتت صباح اليوم التالي في الخليل، ووفِرت نفقات العلاج في الداخل والخارج، على كل من وزارتي الصحة في غزة ورام الله، وذهبت ضحية المساومات بين الجذب والرخي، شأنها شأن الكثيرين.

وتساءلت الغنيمي عن أسباب عدم التحقيق مع الأطباء والموظفين في مثل هذه الحالات؟ وهل الطبيبة أو الطبيب معصومون عن المحاسبة؟، ولماذا يتم تحويل زوجة أحدهم لعملية تجميل أو فحص روتيني إلى المستشفيات الإسرائيلية المكلفة، بينما لا توافق على تحويل مريضة قلب بالسرعة المطلوبة إلى أن تموت؟، ولماذا الجميع يصرخ ويستغيث عندما يموت أحد من الشعب المغلوب على أمره بسبب قسوة الاحتلال وبطشه، ولا نصرخ أو نستغيث عندما نموت بسبب إهمال أو جهل أطبائنا وموظفينا، وبسبب إجراءات تعسفية انقسامية؟.

وأشارت إلى أن حياة هذه المريضة وغيرها ذهبت هدراً، ليكون ذلك تجسيداً واقعياً للانقسام، مضيفة أن ما تقصده ليس الانقسام السياسي بمعناه البسيط، بل ما تقصده الانقسام الأخلاقي أيضاً الذي يجعل من الموظفين والأطباء والمسؤولين في كل من وزارتي الصحة في غزة ورام الله مِدانون ولا أحد يسمع أو يرتعش له جفن، وكل همِهم التناحر على مكتسبات تافهة وضئيلة، لا ترتقي في الحقيقة إلى مستوى أن تِهدر أرواح وحياة المواطنين من أجلها.

يُذكر أن الأزمة تتصاعد بين الحين والآخر عند قيام وزارة الصحة المقالة في قطاع غزة، بالسيطرة على دائرة العلاج في الخارج، وتعيين مدير بدلاٍ من مدير دائرة العلاج في الخارج، الموظف لدى وزارة الصحة في رام الله، وتسلمه الأختام المستعملة في التصديق على معاملات العلاج في الخارج، ومغادرة الموظفين الأساسيين المبنى، ما يخلق حالة من الفوضى والتذمر من قبل ذوي المرضى المراجعين، وهذا الأمر تكرر كثيراً.

وتدعي وزارة الصحة في غزة، أن الموظفين المخولين بإنجاز معاملات العلاج في الخارج من وزارة الصحة في حكومة رام الله، يستخدمون معايير مزدوجة في الإجراءات، ولا سيما التعامل بنظام الواسطة والمحسوبية، وبالمقابل تقول حكومة رام الله، أن حكومة غزة تضغط لإنجاز تحويلات لأشخاص لا تقتضي حالتهم العلاج في الخارج، وتشير بذلك إلى اتهامات شبيهة من الجانب المصري.

وبين هذا وذاك، يبقى الموت يتهدد المرضى الذين هم بحاجة للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية، أو المحولين للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية والمراكز التخصصية.

للحفاظ على حياتهم

مركز الميزان لحقوق الإنسان، وعلى لسان مدير وحدة البحث الميداني به سمير زقوت قال لـ «صوت النساء»، إنه ومن منطلق تكثيف الجهود وتواصلها من أجل حل هذه المشكلة، وتأكيداً على جهود المؤسسات الفلسطينية الأخرى في هذا السياق، طالبنا وما زلنا بضرورة الحل الفوري لهذه المشكلة، التي باتت تهدد على نحو خطير حياة فئة من المواطنين وتضاعف من معاناتها، بالرغم من كونهم مواطنين يتمتعون بحقوقهم على قدم المساواة ودون أي تمييز، وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني.

وأكد زقوت أن الرعاية الصحية حق من حقوق الإنسان الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، داعياً الحكومتين في غزة ورام الله، إلى تقدير خطورة الموقف وآثاره الكارثية على حياة مرضى قطاع غزة، والعمل وبأقصى سرعة إلى التوافق وحل العقبات كافة، التي تحول دون وصول مرضى قطاع غزة المحولين للعلاج في الخارج إلى المستشفيات، والنظر في الآليات التي من شأنها تذليل العقبات التي تواجههم، وتقديم الدعم والمساندة لهم، ليس للاعتبارات الإنسانية فقط، بل ولأن هذا الأمر هو من صميم واجبات السلطة التنفيذية تجاه مواطنيها.

من جانبه أقر مدير عام المستشفيات د. مدحت محيسن، بأن وزارته تتابع شكاوى المواطنين بشأن الإهمال الطبي بكل جدية، قائلاٍ إن الشكاوى المتراكمة منذ خمس سنوات وصلت إلى نحو ٦٠٠٠ شكوى.

وأشار محيسن، إلى أن القطاع الصحي في غزة بالمقياس العالمي، أفضل من مصر والأردن وأميركا وتركيا، من حيث أعداد حالات الإهمال الطبي والأخطاء التي تصيب قسم الولادة في المستشفيات، مؤكداً أن الوزارة لم تتهاون في أي قضية رفعت إليها، كما أن بعض الأطباء تم إيقافهم عن العمل، ومنهم من تم إبعاده عن الخدمة، ومنهم من نقل إلى أماكن أخرى نتيجة الإهمال الطبي.

في ظل قانون عمل وغياب آليات تطبيق ناجعة

إجراءات تمييز صارخة بحق العاملات

رام الله-ابراهيم ابو كامش

جاء قانون العمل الفلسطيني في إطاره العام مطوراً لحقوق العمال، مقارنة مع القانون الأردني، الذي كان سائداً لغاية ٢٠٠١، لكنه لم يعالج خصوصية وضع المرأة العاملة. وإن انعدام تطبيق القانون من قبل غالبية المنشآت المحلية، ألحق ضرراً فادحاً بالمرأة العاملة، حيث كما هو معلوم أن غالبية النساء يعملن في القطاع غير المنظم، وأعمال التمييز فيها ظاهرة واسعة، لم يتمكن القانون من معالجة ظواهر التمييز واسعة الانتشار.

وتصطدم كل محاولات صالونات التنظير الرسمية والقطاع الخاص المحمومة لتجميل وضعية ومكانة المرأة العاملة الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني، وما يحكمه من أنظمة وقوانين وتشريعات، بحقيقة الظلم وواقع التمييز الصارخ الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية، لتدق جدران كل أروقة المقار الحكومية والتشريعية، ولتدق بقوة وعنفوان جدران منشآت العمل وواجهات مكاتب أرباب العمل الزجاجية، وأبواب مؤسسات القطاع الخاص الفولاذية، لعل وعسى يقرون بحقيقة وضعية المرأة الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني المتردي والمزري جداً، الذي ما زال في انحدار دائم، فنسبة مشاركة النساء في سوق العمل تتراوح ما بين ١٤٪ - ١٦٪ وأن وصولها إلى النسبة الاخيرة، هو مجرد وصول شكلي مواسمي في زراعة محددة، إذ أن النسبة الحقيقية الثابتة بين ١٤٪ -١٤,٨٪، وهي النسبة الأدنى في الوطن العربي.

ظروف عمل سيئة

وبالرغم من وجود وزارة عمل ومديرية رقابة وتفتيش، إلا أن ظروف النساء العاملات في القطاع الخاص سيئة جداً، حيث تدني الأجور وغياب الحماية الاجتماعية، والعمل غير المنظم في المشاريع الصغيرة وأملاك العائلة وغيره، ما يؤدي إلى افتقاد المرأة للكثير من حقوقها، وتحديداً فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، سواء بمكافئة نهاية الخدمة، أو تأمينات صحية، أو تأمينات إصابات عمل، وقانون تقاعد مغيب بالكامل، وهي القضايا الهامة بالنسبة للنساء. ورغم نص قانون العمل الفلسطيني أيضاً، على حظر التمييز على أساس الجنس، إلا أن التمييز في الأجور في الكثير من المؤسسات والمنشآت، قائم ليس فقط بين المرأة والرجل، وإنما بين المرأة المتزوجة والمرأة العزباء لصالح الأخيرة، فما زالت بعض المؤسسات، رغم عدم إعلانها رسمياً رفضها تشغيل المتزوجات، إلا أنها تتخذ إجراءات بعدم تشغيل المرأة المتزوجة، حتى لو كانت في سن الإنجاب (بحسب الناشطة النقابية آمنة الريماوي)، بالإضافة إلى غياب إجازات الولادة والأمومة والطفولة ورعاية الأطفال، أو من هم بحاجة من المسنين أو مرضى..الخ. إن ظاهرة رفض تشغيل النساء المتزوجات، وتفضيل النساء العزباوات، موجودة في القطاعات والمنشآت، والأنكى من ذلك، هناك عمليات فصل إذا ما تم توظيف النساء العزباوات عندما يتزوجن وعلى خلفية الحمل، حيث يتم الاستغناء عن خدمات هؤلاء النساء على خلفية الحمل والولادة. وتتعرض الكثيرات من نسائنا للفصل، ويتم تخريج ذلك استنادا للمادة (٤١) من قانون العمل، إنه بسبب خسارة أو بسبب إعادة هيكلة للمؤسسة، في حين أن الواقع هو بسبب الحمل والإنجاب.

غياب المحاكم العمالية

وفي إطار قانون العمل الفلسطيني، وبسبب غياب المحاكم العمالية المختصة بقضايا العمال، تدفع الثمن بشكل رئيسي النساء، أولا لضعف وغياب المحاكم العمالية، وثانياً للعادات والتقاليد والعرف السائد، بأن النساء لا يوصلن قضاياهن للمحاكم، مما يضعف من حمايتهن ومطالبتهن بحقوقهن.

ومن حيث ساعات العمل، فإن قانون العمل نص على أن تكون ساعات العمل ٤٥ ساعة عمل أسبوعية، ولكن لغاية الآن لم يتم الالتزام بتطبيق هذا القانون، حيث الكثير من المؤسسات تشغل ٨ ساعات عمل يومياً و٦ أيام في الاسبوع. والقضية الأخرى، موضوعة العمل الإضافي، فإذا كان العمل الإضافي الزامي، فهو عمل جبري (بحسب وصف الريماوي)، وهذا محظور دولياً وفي قانون العمل الفلسطيني، كما أن العمل الإضافي، يجب أن يكون بموافقة الطرفين، ولكن تضطر بعض النساء تحديداً في قطاع الخدمات، العامة مثل المحال التجارية، مكاتب محامين، مكاتب مهندسين، مكاتب أطباء، للعمل ساعات إضافية، وأحياناً إذا كان صاحب العمل واع للقانون، فإنه يقول للعامله «بأنه يدفع لها بدل إضافي، لكنه يحسب لها الساعة بساعة، ولا يحسب حسب نصوص قانون العمل الساعة بساعة ونصف، وهو ما تؤكده الريماوي.

القوانين بشكل عام في أي دولة من الدول، تعبر عن ثقافة هذه الدولة، والأساس أن يصبح هناك توعية وقناعة بأهمية سيادة وتطبيق القانون، فالكثير من نزاعات العمل التي تصل إلى محاكم عمالية، هو ليس بسبب اختلاف حول تفسير القانون أو اختلاف بالنص القانوني، فالكثير من أصحاب العمل يقولون إنهم يعرفون أنها ستحصل على حقوقها عبر القانون، لكن عليها أن تأخذ هذه الحقوق عبر المحاكم، لأنهم يراهنون على الأحبال الطويلة للمحاكم، وإنها لا تعالج هذه القضايا بشكل سريع.

تمييز على أساس النوع الاجتماعي

يلاحظ أي مراقب، مثل الأمين العام لاتحاد النقابات المستقلة، محمود زيادة، التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي، حيث أينما تتركز العاملات، سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى القطاع، يمكن ملاحظة الفارق في الأجور وفي كل شروط وظروف العمل، وهذا يؤشر لوجود مواقف وانطباعات مسبقة من قبل أصحاب وإدارات هذه المنشآت في القطاعين الخاص والمنظمات والجمعيات الاهلية، حيث الفوارق الواسعة في الأجور وفي الترقي والتدريب. هذه مسألة لم يعالجها القانون، ولم تعالجها أنظمة خاصة من قبل إدارات وأصحاب هذه المنشآت، بمعنى إن مبدأ الإنصاف غير معمول به، ومبدأ الأجر المتساوي القيمة للعامل، مبدأ غير معمول به في غالبية منشآت القطاعين الخاص والأهلي. وبتقدير زيادة، فإن هذا عائد لجملة من الأسباب، أولاها ضعف قدرات وزارة العمل من حيث الإمكانيات وأعداد مفتشي العمل، غياب محاكم العمل، عدم إقرار حد أدنى للأجور، والقضية الأساس ضعف الحركة النقابية، التي حتى هذه اللحظة لم تتمكن من إعمال مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي القيمة.

ومع أن القانون نص على حق المرأة العاملة باجازة ١٠ أسابيع أمومة وساعة رضاعة لمدة سنة مدفوعة الأجر من تاريخ الولادة، لكن بالممارسة العملية، غالبية المنشآت لا تلتزم بتطبيق ما ورد في القانون، والحد الأدنى لإجازة الامومة بموجب معايير العمل الدولية ١٤ اسبوعاً، في حين حددها قانون العمل الفلسطيني بـ ١٠ أسابيع وغالبية المنشآت لا تلتزم بها.

ناهيك عن مبدأ التمييز في قضية التشغيل، حيث أن نسبة النساء العاملات لا تتجاوز ١٥٪ من إجمالي العاملين، بمعنى أن التمييز يشتمل على التشغيل وشروط وظروف العمل، بالإضافة إلى الإنتهاكات التي تمس النساء والرجال، من جهة تطبيق قانون العمل، للأسباب المشار إليها سابقاً، فيما يتعلق بتدني قدرات وزارة العمل، وغياب محاكم العمل، وعدم اضطلاع الحركة النقابية بمسؤولياتها في إعمال مبدأ المساواة والإنصاف.

كل العاملات في قطاعي رياض الأطفال والنسيج والخياطة، هن نساء يعملن بأجور متدنية، مقارنة مع قطاعات ومهن لا تزيد أهمية، من حيث دورها في العملية الإنتاجية والإقتصادية وطبيعة الخدمات المقدمة من قبلها، لكن غالبية العاملين فيها ذكور، فنجد أن الأجور فيها أعلى من القطاعات التي تعمل فيها نساء.

وفي القطاعات المختلطة، التي يعمل فيها نساء ورجال، نجد أن الأجور في المهن أو الوظائف التي يعملن فيها النساء متدنية، بمعنى أن هناك تمييزاً واضحاً وسافراً (على حد وصف زيادة)، وحتى هذه اللحظة هناك نقص في التشريعات وفي متابعة تطبيق القائمة منها.

تتمة - مفهوم عمل المرأة

القرار بأن تمارس حقها من عدمه. وهذه الحالة مختلفة عن الحالة التى تضطر فيها المرأة للانخراط في سوق العمل دون خيارها، فيصبح الأمر له مدلول مادي فقط. وهذا ما يتم تعزيزه من قبل الثقافة المجتمعية، حيث أن مجتمعنا يرى، بأنه إذا لم تكن هناك حاجة مادية للمرأة، فلا حاجة لها للعمل، بل يذهب البعض قولاٍ وممارسة، بأن لا حاجة بتاتاً لانخراط المرأة قي سوق العمل، وأن «المرأة مكانها في البيت».

وعلى هذا الأساس، نلاحظ بأنه خلال الأزمات الاقتصادية، تزداد أعداد النساء اللاتي ينخرطن في سوق العمل، وأنه في حال تحقيق الهدف المالي من هذا الإنخراط، تنسحب المرأة من السوق.

وهذا، يدل على أننا ما زلنا لا نرى أن عمل المرأة ليس فقط حق، بل هو آلية من آليات تحقيق الذات، تطوير الشخصية. وهو الطريق لمساهمتها في تغيير أوضاع مجتمعها، ومساهمتها في صنع القرار وأداء واجبها تجاه مجتمعها. بل أكثر من ذلك، فإن انخراط المرأة في سوق العمل يفيد ليس فقط المرأة، بل والأسرة والمجتمع، حيث أن نشاطها الاقتصادي، له تأثير بالغ على مجموع الدخل القومي لبلادها. صحيح أننا نركز على انخراط المرأة في سوق العمل، ولكن ننظر أيضاً ألى عملها المخفي، وغير المرئي الذي تمارسه في البيت، في الحقل وفي كثير من النشاطات التي لا تحسب ولا يتم حتى الاعتراف بها. فالمرأة من خلال نشاطاتها وأعمالها التي تقوم بها داخل الأسرة (مثل الطبيخ، والكي، والرعاية، والحماية والتدريس... الخ.) توفر قدراً من المال لا يتم احتسابه في الدخل القومي، علماً أن هذه الجهود لها تكلفة مالية عالية، ولكن يتم النظر لها كأعمال بسيطة وعادية، وأن على المرأة أن تقوم بها، وهذه هي أصلاٍ مهمتها الأساسية.

نحتاج إلى الكثير من الجهود لتصحيح مفهوم العمل، ولاحتساب جهود المرأة أين ما عملت، ومهما كانت، حساباً دقيقاً يعطي حق للنشاطات التي تقوم بها المرأة في سوق العمل، داخل البيت، في الحقل...الخ. وهذا يحتاج ليس فقط إلى تغيير الثقافة المجتمعية، بل وإلى قانون يتم تطبيقه بعدالة، ليس كالقانون الحالي، والذي يتعامل مع عمل المرأة وكأنه ثانوي أو إضافي، وكأنها تقوم به كنوع من أنواع الترف. حيث أن قانون الخدمة المدنية الحالي، الذي يخصم من راتب المرأة الموظفة من أجل الضمان الاجتماعي، وعند وفاتها لا يستفيد أطفالها من هذه الاقتطاعات.

من خلال تغيير مفهومنا لعمل المرأة، تكون قد قطعنا شوطاً كبيراً في التغيير الاجتماعي، من خلال الاستفادة من كل نشاط اقتصادي نقوم به المرأة، لما فيه من فائدة تعود على الجميع وليس لها لوحدها.

الجمعيات النسوية

منبراً لنقل المرأة لواقع الإنتاج والإبداع

سلفيت- ناردين أبو نبعة

«توفر الجمعيات فرصاً حقيقية لتطور المرأة من أجل الإرتقاء بدورها وفاعليتها في المجتمع، ودعمها ثقافياً واقتصادياً، وتوفر لها فرص التدريب وتطوير مهارتها وتعليمها مهن جديدة، وهذا يفتح لها باب رزق جديد».

بهذه العبارات تثني هيفاء شقور، على دور الجمعية في توفير فرصة عمل من خلال مشاركتها قي دورة تصوير نظمتها جمعية نساء الزاوية الخيرية، كان من نتائجها فتح استديو تصوير بكامل معداته، معتبرة ذلك انجازاً هاماً للنساء. تقول رئيسة الجمعية هيام رداد، أن الهدف الأساسي من إنشاء الجمعية تنمية وتفعيل مشاركة المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتم ذلك من خلال مشاركتها في مساعدة الأسر المحتاجة والمدارس، وحضور الدورات والمشاركة في المشاريع التي تنفذها الجمعية، إضافة لمشاركتها في تمثيل الجمعية في الندوات المدعوة لها، والمشاركة في إعداد المسابقات الثقافية التي تنظمها الجمعية.

وتتابع رداد: «أما من الناحية الاقتصادية، فتحرص الجمعية على أن يكون للمرأة دور في داخل الأسرة، من خلال مشاركتها في مشاريع انتاجية وحضور الدورات، التي تطور من مستواها المهني، المتمثل بالأعمال اليدوية الحرفية، من خرز وقش والرسم على الزجاج والتطريز والنسيج والدورات الخاصة بالزراعة والتجميل وحفر الآبار.

تمكين النساء إقتصادياً

تشير فاطمة عاصي، رئيسة جمعية نساء من أجل الحياة في بلدة بديا، إلى أن الجمعية تسعى لتدريب النساء على الأعمال اليدوية، وتوفير المواد الخام للسيدات، والتشبيك مع المؤسسات لتسويق المنتج، بالإضافة للمشاركة في المهرجانات والبازارات التي تنظم في محافظات الوطن، على سبيل المثال، مهرجان الجاروعة في جنين، مهرجان فرخة الدولي ومهرجان الزيتون في محافظة سلفيت، مهرجان التين في نابلس. إضافة للتنسيق مع الغرفة التجارية، للمشاركة في معارض المنتج ال وطني في رام الله، إضافة لتوفر معرض على طوال العام في بديا لعرض كل منتوجات النساء.

تحدثت عاصي عن دور الجمعية في استعياب فتيات من ذوي الاحتياجات الخاصة، يعانين من الصم والبكم وأخرى من صعوبة النطق، تعلمن الخياطة والقص والتطريز، وأصبحت لهن مهنة يقضين بها وقت الفراغ، وبداية لإخراج الابداع والمواهب.

تضيف: "أن من المشاريع الناجحة التي نفذتها الجمعية، مشروع تم بالتعاون مع الأونروا، حيث عملت به خمس عشرة امرأة، براتب شهري في مجال الأعمال اليدوية، وفي نهاية التدريب تطبق ما تعلمتة في مقرالجمعية".

قصص نجاح

من القصص الناجحة التي ساعدت الجمعية في إبرازها للسيدة سامية دلنة من قرية قيرة، التي تقول: "القرية تخلو من محلات لتأجير الكراسي للمناسبات، فبدأت المشروع بمئة كرسي ومنصة أفراح، والآن أملك خمسمئة كرسياً يتم تأجيرها، إضافة لتوفير كافة مستلزمات المناسبات، وهذا شكل مصدر دخل جيد لأسرتي، وجاءت فكرة المشروع من خلال دورة نفذتها مؤسسة أصالة في الجمعية، تناولت كيفية التخطيط للمشاريع وإدارتها وتسويقها".

تقول أحلام حسين رئيسة جمعية نساء اسكاكا سابقاً، أن الجمعية كغيرها من الجمعيات تحرص على تنفيذ دورات وتدريبات خاصة بالأعمال اليدوية، لما لها من إقبال شديد لدى النساء والفتيات، ولوجود مجال للإبداع في هذا الجانب التراثي والفني.

تحدثت رئيسة الجمعية عن المشروع الذي نفذته الجمعية بالتعاون مع مؤسسة الرؤية العالمية، القائم على تشغيل الخريجات الجدد، براتب شهري في الأمور الإدارية المتعلقة بالجمعية، إضافة لقسم آخر يعطي دروساً في التقوية لطلبة المدارس الضعفاء في دراستهم.

تشير حسين إلى تنظيم الجمعية لتدريبات حول طريقة عمل الصابون على الطريقة الباردة، ودورات إنتاجية وزراعية وحيوانية، من خلالها تحصل السيدات على أشتال زراعية وحفر آبار لري المزروعات، وبعض من الحيوانات المنتجة مثل الدجاج والأرانب. إضافة لمجموعة من السيدات يصنعن كريم من الشمع وخلطات علاج طبيعية من الأعشاب، ومجموعات أخرى تعمل على تصنيع الغذاء من فريكة ومخللات ومفتول.

مبدأ المشاركة

أوضحت رئيسة جمعية التوفير والتسليف في محافظة سلفيت ميسون زيادة، أن فكرة الجمعية قائمة على مشاركة النساء العضوات بمبالغ مالية، حتى يكون رأس المال داخلي، بحيث يتم توظيف خمس عشرة موظفة في كل فروع قرى وبلدات المحافظة، وبراتب شهري، ففكرة الجمعية بمثابة "بنوك ريفية".

تتابع زيادة: "تمنح الجمعية القروض للأمور المتعلقة بالزواج والبناء والعلاج والتعليم، وتستفيد العضوات منها من خلال استثمار الأموال في مشاريع على مستوى المحافظة، أو الفردية منها، ومن خلال البرامج التي تنفذها الجمعية من صندوق الطالب والتكافل الاجتماعي".

منسقة جمعية تنمية المرأة الريفية في المحافظة رغدة جمال أحمد، تحدثت عن تنفيذ مشروع تمكين المرأة قي المناطق الريفية والمساواة بين الجنسين، من خلاله تم توفير فرص عمل للخريجات الجدد في قرى فرخة ومسحة وكفل حارس، تم تدريبهن على مواضيع النوع الاجتماعي والعنف المترتب عنه، بحيث يكن قادرات على إعطاء دورات تدريبية في الأندية والجمعيات في هذا المجال".

وذكرت أحمد عدداً من المشاريع التي نفذت في المحافظة منها: توزيع الجمعية لعشرين سيدة في ثلاث قرى، عشر دجاجات بياض وكيس علف، نجحت سيدتين في ذلك المشروع وزادت إنتاجها، وأصبحت تبيع المنتج للمحال التجارية، وبدعم من الإغاثة الزراعية، تم فتح محل صغير لمجموعة من النساء في قرية مسحة، يتم فبه بيع أدوات منزلية، يتم من خلاله دفع اشتراك شهري، وحسب كمية البيع يتم توزيع الأرباح على العضوات، إضافة لاختيار عشر نساء من نادي نسوي فرخة، في تعاونية على إنتاج الصابون البارد والمخللات وتسويقها محلياً، ويشاركن في الطبخ في المناسبات.

العاملات والنفخ في القربة المثقوبة

هل يسد قانون الحد الأدنى للأجور هذا الثقب للأبد

طوباس: شهناز حميد

في الوقت الذي يشكل فيه إقرار قانون الحد الأدنى للأجور، بارقة أمل لمجموعة من العاملات في مشغل للخياطة، فإن هذا القرار في حالة إقراره، يشكل عاملاً مدمراً لصاحب المشغل، الذي لن يجد بديلاً من إغلاق المشغل وتسريح العمال، لأن هذا القرار في حالة تنفيذه يجعله يتحمل خسائر جمة. وما بين القرار المأمول ونظيره المشؤوم من وجهة نظر الطرفين، تقف وجهات نظر عديدة أخرى، ما بين مؤيدة ومعارضة للقانون، الذي من المنتظر إقراره، في الوقت الذي يحاول كل طرف تفصيل القرار لصالحه، سواء الجهات الرسمية أو الأهلية وحتى النقابية. وقد يبدو المبلغ المحدد كحد أدني للأجور، ليعادل معدل خط الفقر في فلسطين، والبالغ وفقاً للإحصاءات الأخيرة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٤٥٠ شيكل، حلماً لدى فريال دراغمه، التي تعمل في قطاع الخياطة منذ سنوات طويلة، ولا يتعدى أجرها اليومي الأربعين شيكلاً لا غير. تعتبر ضراغمة، أن أي مبلغ قد يتم التوصل إليه في ظل هذا القانون، منصفاً لها ولزميلاتها العاملات في مشغل الخياطة في قرية العقبة في محافظة طوباس، اللواتي يتقاضين أجوراً تختلف وفقاً لطبيعة العمل الذي يقمن به، ما بين خياطه وتنظيف.

غير واقعي

غير أن هذه العاملة التي تحلم بتطبق هذا القانون، لتخرج من دائرة الأجور المتدنية، التي تحيط بقطاع الخياطه تحديداً منذ سنوات. ترى أن تطبيقه أمراً غير واقعي، فهي ترى أن العديد من الموظفين، وهم الموظفون الحكوميون، يتقاضون رواتب تحت خط الفقر. وتعاني العاملات في مشاغل الخياطه وقطاع السكرتاريا ورياض الأطفال عموماً، من تدن هائل في معدل الاجور. يتراوح معدل الأجر اليومي للعاملات في مشغل الخياطه التابع لجمعية المرأة الريفيةً في قرية العقبة، ما بين خمسة وعشرين شيكلاً للعاملة في مجال تنظيف الأقمشة، والخمسين شيكلاً لمن تتقن الخياطة بمهارة، في حين يتقاضى العامل الرجل ما بين سبعين ومئة شيكل. ويدحض محمد السدة مدير هذا المشغل، الادعاء القائل بوجود تمييز في الأجور ما بين العمال والعاملات، وفقاً للجنس، فالعامل الذي يتقاضي مئة شيكل مثلا يعمل خمس عشر ساعة متواصلة، في حين تتقاضى زميلته العاملة خمسين شيكلا لقاء عملها لثماني ساعات. يبدي السده تخوفاً من هذا القانون، الذي يرى فيه مخاطرة كبيرة على أصحاب العمل، تحديداً على أصحاب مشاغل الخياطة، اللذين حتماً سيخسرون في حالة أقر هذا القانون. يضيف قائلا: «في حالة أقر هذا القانون سأغلق المشغل وأسرح العمال وأبحث عن عمل جديد، مبيناً أن المبلغ المطروح، ليس كحد أدني للأجور بل حتى أنه أقل بكثير، ويعرضه لخسارة حقيقية فادحة. يستعرض السده أسباب رفضه للقانون، التي يقول بأنها منطقية للغاية، فهو يأخذ القصات من المصدر الإسرائيلي بأجر مرتفع، وإذا ما قورن هذا الأجر مع النفقات اليومية التي تترتب على صاحب المشغل، وبالمقارنة مع كمية الإنتاج وهامش الربح، فإن النتيجة ستكون مبالغ قليلة تعود على صاحب المشغل. ويعرب السدة عن استعداده لعرض وثائق رسمية صادرة عن المقاصة الإسرائيلية وضريبتي الدخل والمضافة، والمصاريف اليومية التي تظهر حجم النفقات اليومية التي يتكبدها، والتي تجعله خاسراً في ظل تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور.

بدائل محلية

يرى السده بأنه يتوجب على القائمين على إقرار القانون، النظر في إمكانية ضبط الاستيراد للبضائع الصينية، وتوفير بدائل لخياطه محلية، من شأنها أن تعود بالنفع والفائدة على العمال وأرباب العمل على حد سواء. إنطلاقاً مما تتعرض له المرأة العاملة، سيما العاملة في رياض الأطفال والسكرتاريا وعاملات المنازل، من انتهاك صارخ وواضح للحقوق، فلا بد من إقرار القانون المتعلق بالحد الأدنى للأجور، إنصافاً لهؤلاء ولعموم العاملين، وذلك وفقاً لإبراهيم دراغمه عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

وقال دراغمه: «تعيش المرأة مآسي حقيقية في سوق العمل، سيما من حيث الأجور، خاصة في قطاعات الخياطة ورياض الأطفال، إذ يتراوح معدل الأجر المتحقق لهن شهريا ما بين ٢٠٠-٥٠٠ شيكل، وهو المبلغ الذي لا يفي لشراء إحدى المتطلبات الاساسية للمرأة، كشراء فستان مثلا». يضيف دراغمه: «من الممكن التنازل عن الحد الأدنى للأجور، ليصل إلى ١٤٠٠ شيكل شهرياً، وذلك فقط في حالة إقرار قانون الضمان الاجتماعي والتأمين، وهذا القانون سيعمل على إحداث نقلة نوعية في أوضاع العمال، لا سيما العاملات اللواتي طالما عايشن أوضاعاً صعبة، يتخللها الاستغلال والتمييز والإضطهاد». تميمة مرسال، رئيسة لجنة المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، تقول إن الأمل بتغيير واقع العاملات في القطاع الخاص عموماً، مبني على هذا القانون في حالة أقراره، مبينة أن العاملات في رياض الأطفال والسكرتاريا والمحال التجارية، هن الفئة الأكثر أملاً نظراً لما سيحدثه هذا القرار في حالة إقراره من قفزة في رواتبهن، التي لا تتعدى الخمسمائة شيكل على أعلى تقدير. تشير إلى أن العاملات، بتن على قدر كبير من العلم والمعرفة بحقوقهن وواجباتهن وبالقانون المنتظر، وذلك جراء حملات وورش التثقيف التي تعقد لهن من قبل الاتحاد، مبينة أن الاتحاد العام ينظم زيارات ميدانية دائمة لهن في مواقع العمل، بغية التواصل ما بينهن وبين هذا الجسم النقابي، الذي يسعى جاهداً لإنصافهن وإحقاق حقوقهن.

بدورها أشارت إيمان عساف، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي في وزارة العمل، إلى أن النساء عموماً يتقاضين أجوراً متدنية، لا سيما في قطاعات الخدمات والزراعة، التي تعاني أصلا من تدني الأجور بشكل عام.

وتقول إن النساء العاملات في قطاعات السكرتاريا وحضانات الأطفال، يتقاضين أجوراً متدنية، مشيرة إلى أن الآمال معقودة على قانون الحد الأدنى للأجور في حالة إقراره، بأن يحل المشكلة.

النظرة النمطية

استعرضت عساف النظرة النمطية المجتمعية لعمل المرأة، التي غالباً ما تقف كإدعاء لسبب تدني الأجور التي تحصل عليها النساء، التي تتمحور في أن المرأة تعمل لرفاهيتها أو لقضاء حاجاتها الشخصية.

وقالت: "مع أن هناك الكثير من النساء في مجتمعنا، يشكلن المعيل الأساسي للأسرة في ظل غياب الرجل، سواء كان أباً أو أخاً أو زوجاً لأسباب عديدة خلفها الاحتلال الإسرائيلي" . وأردفت قائلة: "حتى لو كانت المرأة تعمل لرفاهيتها أو لشراء حاجاتها الشخصية غير الأساسية، فهذا لا يبيح التمييز بحقها وهضم حقوقها".

العاملات... فاتورة مضاعفة لاقتصاد منهك!

جنين - عبد الباسط خلف

ترسم أرقام الجهاز المركزي للإحصاء، صورة قاتمة لحال النساء العاملات في الأراضي الفلسطينية، التي تؤكد محدودية مشاركة المرأة في القوى العاملة، لكن العاملات أنفسهن يَشكلن صورة أكثر سواداً لحالهن في ظل اقتصاد مِنهك. إستناداً إلى لغة الأرقام، فإن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة خلال السنوات العشر الماضية، بلغت ١٦,٦٪ من مجمل الإناث في سن العمل في العام ٢٠١١. وما زالت مشاركة الرجال تزيد بأكثر من ٤ أضعاف عن النساء، بجوار فجوة في معدلات الأجرة اليومية بين الجنسين، إذ يشكل معدل الأجر للنساء ما نسبته ٨٤٪ من معدل نظرائهن الرجال في عام ٢٠١١.

يقول «الإحصاء» إن معدلات البطالة لا زالت مرتفعة بين النساء، وصلت ١٩,٢٪ عام ٢٠١١، في حين كانت ١٣,٨٪ عام ٢٠٠١. وتعاني قرابة ١٥٪ من الأسر التي ترأسها إناث الفقر الشديد؛ ٢٠,٦٪ في قطاع غزة مقارنة بـ ١٢,٥٪ في الضفة الغربية.

ثلاث وظائف!

فيما ترى رحاب بزار، الموظفة في جامعة بير زيت، بأن الحال الاقتصادي الراهن، جعل النساء يبحثن عن الدمج بين وظيفتين، أو البحث عن وظائف إضافية أخرى جزئية، إضافة إلى كونها مسؤولة عن وظيفة تقليدية داخل البيت والأسرة. وتؤكد بزار أن الراتب لا يكفي، فالأعباء المفروضة عليها كثيرة، ولا داعي لعدها. أما الرجل فعليه فقط أن ينفق على الأسرة. وأصبحت المرأة مجبرة على العمل داخل البيت وخارجه، وبقي الرجل يعمل في مكان واحد. وهذا يؤدي إلى مضاعفة الأعباء على النساء دون مقابل، ويصبح بالتالي من الواجبات المفروضة عليها.

وترى الإعلامية فليتسيا البرغوثي، أن الوضع الاقتصادي الراهن لا يمنح النساء العاملات حقوقهن، بل على العكس يمارس بحقهن التمييز السلبي في الكثير من الحالات. غير أن تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة على العاملات، يرتبط بوضعهن الوظيفي ودخلهن وتعليمهن، فتأثيره على العاملات في حقولهن الزراعية مثلاً، يختلف عن تأثيره على نظيراتهن في القطاع الحكومي، الذي لا يتشابه أيضاً مع العاملات في القطاعين الخاص والأهلي. تضيف: «النساء اللواتي يمتلكن أمناً وظيفياً، قد يعود إلى عملهن كحال المرأة في السلك الأكاديمي، الذي يكون أقل عرضة للاهتزاز من تداعيات الأزمات الاقتصادية، وهذا لا يعني اختفاء التأثيرات بشكل مطلق؛ لأن الوضع السياسي يلقي بظلاله على الاقتصاد بشكل جلي، وكل ما يتعلق بالنساء العاملات، سيكون عرضه لما سيفرزه الوضع السياسي الصعب، كما أن الأحوال الاقتصادية القادمة، لا تبشر بخير لكافة أصناف النساء».

تتابع البرغوثي: «الرواتب، وكجزء من المؤشر على الأزمة، تقدم تحليلا لحال النساء، وبخاصة اللواتي يرأسن اقتصاديات أسرهن، في ظروف غياب الزوج لغير سبب. غير أن أوجه الصرف رغم اختلافها، تبقى الهاجس الدائم للعاملات، فأطفالهن في مدارس خاصة، ويحتجن شهرياً لمصاريف لسياراتهن، ويسكن بيوتاً بالإيجار، ويدفعن فواتير الماء والكهرباء، ويحتجن شهرياً لأكثر من ٢٠٠٠ دولار، وهذا أيضاً يعتمد على طبيعة المرأة وطريقة الصرف، ودرجة استقلاليتها الاقتصادية، والمدى الذي تتشارك فيه مع زوجها في تقاسم الأعباء، أو تتلقى مساعدات من عائلتها وقت الأزمات الحادة». تواصل: «مصاريف الحياة تفوق أي تصور، والغلاء الذي يعيشه الفلسطيني في كافة مناحي الحياة، يجعل الرواتب غير كافية إلا للأساسيات، كالتعليم والصحة وبعض الواجبات الاجتماعية، التي تتكاثر في مواسم الصيف، ويصعب السيطرة عليها».

ثمن إضافي

تعتقد علا محمد، التي تعمل في شركة خاصة في رام الله، أن المرأة العاملة تدفع ثمناً إضافياً في بلادنا، وهي مسألة مرتبطة بالتقليد الاجتماعي، الذي يجعل الأبناء أكثر قرباً إلى الأمهات من الرجال، في تأمين طلباتهم اليومية. وبالطبع لا تستطيع الأم أن ترد ابنتها أو ابنها خائب الأمل، وتفتش لهما عن طريقة لتأمين ما يحتاجانه، رغم الأزمة الاقتصادية التي تواجهها، وتأخر راتبها، أو تواضع ما تحصل عليه.

تقول: «يؤدي الواقع الاقتصادي الصعب للعاملات، وانخفاض أجورهن، إلى تدني استقلاليتهن الاجتماعية؛ لأنهن يعجزن في النهاية عن توفير كل احتياجاتهن الأسرية. وتتساءل: كيف لمرأة عاملة في روضة أطفال، تتقاضى راتباً قليلا، لا يكفيها ١٠ أيام في الشهر، أن تدافع عن قرارها بجدوى العمل الذي تؤديه، مقابل خروجها من المنزل ساعات طويلة.

ترى عبير محمود، الموظفة في وزارة حكومية في مدينة جنين، أن العاملات يحملن ثقلا كبيراً في ظل ظروف اقتصادية متعثرة، وخاصة إذا ما تزامنت مع رواتب شحيحة أو متأخرة أو غير منتظمة في موعدها.

تضيف: «المتطلبات لا تنتهي، والمسؤوليات كبيرة، الرواتب لا تستطيع الوفاء بالالتزامات، وهذا يتسبب بخلق شعور حزين للأم العاملة، التي لا تقدر أن توفق بين عاطفتها باعتبارها أماً تريد تلبية كل احتياجات أطفالها وأسرتها من جهة، وبين ما تتمكن من توفيره بالفعل لهم من احتياجات، فتدخل في صراع أرقام وحسابات لا ينتهي».

تؤكد خلود الشيخ إبراهيم، أنها تعمل في روضة أطفال، وتتقاضى ٦٠٠ شيقل في الشهر، لكنها لا تستطيع أن تعتبر نفسها عاملة حقيقية؛ ولن تعارض زوجها إذا ما طلب منها التفرغ لبيتها وأسرتها، بعد أن يرزقهما الله بأطفال؛ لأن راتباً كهذا، لا يكفي للحضانة ومصاريف أجرة التاكسي لوحدهما، وما يعقد الأمر الغلاء الذي لا يتوقف.

ويرى المدون محمد أبو علان، أن أعباء الوضع الاقتصادي لا يمكن الحديث فيها على أساس النوع الاجتماعي بالدرجة الأولى، من منطلق الشمولية في تأثيرها على كافة شرائح المجتمع امرأة ورجل، إلا أن الفارق يكون في حجم التأثير لهذه الأعباء على المرأة، يكون أكثر في معظم الحالات، جراء الفوارق في الأجور، التي تدفع للمرأة في العمل، ما يجعلها تواجه صعوبة أكبر مع سياسة ارتفاع الأسعار، وأكثر عرضة للدخول إلى خط الفقر بشكل يفوق نظيرها الرجل.

دراسة نشرها مركز المرأة للأبحاث والتوثيق

تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل

قراءة- محمود الفطافطة

أشارت دراسة علمية، إلى أن النساء الفلسطينيات خارج القوى العاملة، هن أكثر شباباً وأكثر تعليماً، الأمر الذي يشير إلى أن المشكلة الأساسية هي في توفر فرص العمل في السوق المحلية، أي أن المشكلة ليست في العرض، وإنما الطلب على عمل النساء. وتبين الدراسة التي أعدها د. لؤي شبانة وجواد صالح، ونشرها مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، أنه ربما يكون أهم أسباب انخفاض المشاركة النسوية، هو وصول الكثير من النساء إلى القناعة بأن البحث عن عمل غير مجدي بسبب طول فترة البحث.

وتوضح الدراسة أن التمييز ضد النساء في الأجور بالمقارنة مع أقرانهن الذكور، إلى جانب ارتفاع تكلفة التسهيلات اللازمة لعمل المرأة، مثل دور الحضانة والرعاية النهارية، أدى إلى الوصول لحالة يكون فيها عمل المرأة غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية، لا سيما للمرأة التي لديها أطفال، مما يجعلها تخرج خارج سوق العمل. هذا الواقع (وفق الدراسة) يشكل أهم عامل طرد للمرأة المتزوجة، التي لديها أعباء تربوية من سوق العمل.

وتذكر الدراسة أن تدني المشاركة النسوية في سوق العمل الفلسطيني، مرتبط بخليط من الأسباب، أهمها:

- أسباب اقتصادية: تكمن في عدم مقدرة سوق العمل على استيعاب العرض من القوى العاملة النسوية، وعوامل الطرد من السوق، خصوصاً تدني الأجور وانخراط النساء في العمالة المهمشة.
- أسباب اجتماعية: مرتبطة بدخول المرأة إلى سوق العمل في سن متأخرة بالمقارنة مع الذكور.
- أسباب اجتماعية وثقافية: تتمثل في محدودية المهن التي تنافس المرأة عليها. وتوضح الدراسة، أن العديد من النساء المنخرطات في سوق العمل، يعملن في قطاع الزراعة على شكل عمالة غير مأجورة، وهذا الواقع لا يتيح المجال لاستخدام عائد العمل بصورة مباشرة من قبل المرأة، وما يرتبط بذلك من مقدرتها على الإنفاق على صحتها وتعليمها.

وتؤكد الدراسة، أن النساء الفلسطينيات يقصدن عدد غير محدد من الأنشطة الاقتصادية، حيث تتركز نسبة عالية من النساء في عدد قليل جداً من الأنشطة الاقتصادية التقليدية، وهي التعليم والصناعة والزراعة والخدمات، كما يلاحظ بأن هناك نسبة عالية من النساء، يعملن في القطاعات الخدمية، مما يقلل من دور المرأة في القطاعات الإنتاجية. كما يبدو أن النساء في المجتمع الفلسطيني، يقصدن عدداً محدوداً من المهن، حيث تتركز نسبة عالية من النساء في عدد قليل جداً من المهن التقليدية، وهي العمل كمعلمات أو ممرضات أو مزارعات أو حرفيات في مجال صنع الملابس، ويلاحظ بأن هناك نسبة قليلة من النساء يعملن في مهن تشريعية أو قيادية. وتنوه الدراسة، إلى أن وضع المرأة في سوق العمل هو وضع غير ثابت، وأن المرأة تواجه مقاومة لبقائها في السوق، حيث يبدو أن هناك عوامل طرد مستمرة تدفع بها إلى خارج سوق العمل، كما يظهر من مجمل الانتقالات على المدى القصير. وتبين أن النساء خارج القوى العاملة فئة غير متجانسة، ويمكن تقسيمها في مجموعات منفصلة عن بعضها البعض، وهذا يؤكد الحاجة لاتباع سياسات مختلفة حسب كل فئة من الفئات فيما يتعلق ببرامج التمكين.

وخرجت الدراسة بجملة توصيات، أهمها:

وجود حاجة ماسة إلى دراسة أكثر عمقاً لفهم أسباب عدم مشاركة النساء في القوى العاملة. والمطلوب دراسة متابعة نوعية، يتم فيها عرض نتائج هذا البحث ونقاشه مع نساء ومسئولي قطاعات اقتصادية ومجموعات ناشطة، لتحديد أسباب عدم المشاركة وآليات تفعيلها.

هناك حاجة لزيادة مشاركة النساء في سوق العمل، وذلك من خلال تصميم برامج دعم لعمل النساء، من خلال التغلب على عناصر المقاومة، التي تعمل على طرد النساء من سوق العمل، من خلال عمل حاضنة لتشغيل النساء لفترة معينة، إلى أن تستقر عملية تشغيل النساء، بحيث تصبح جزءاً من مركبات سوق العمل. هناك حاجة للتوعية المجتمعية بأهمية دخول النساء للمهن والوظائف، التي لم تكن تقليدياً مجالاً لعمل المرأة، حيث أن ذلك يؤدي إلى تفعيل أكبر في سوق العمل، مع واقع تجارب الدول الأخرى.

عام من عمر دنيا

المركز التخصصي لأورام النساء كان فيه ملاذ لمئات النسوة

رام الله - خالد الفقيه

في العام الماضي، وفي غمرة الاحتفالات بيوم المرأة العالمي، شهدت مدينة رام الله، إزاحة الستار عن إفتتاح أول مركز تخصصي لأورام النساء، تحت مسمى دنيا، كثمرة لجهود استمرت سنوات من التحضير والدراسة، بين مؤسستي لجان العمل الصحي وميدي بالستاين السويسرية، ومنذ ذلك الوقت، قدم المركز خدمات صحية نوعية للنساء، اللاتي وجدن فيه ضالتهن المنشودة.

في هذا الإطار قالت الدكتورة نفوذ المسلماني، المديرة الإدارية والطبية للمركز، أن دنيا استقبل خلال عام من إفتتاحه ما يقارب ٧٠٠ حالة لفحص الثدي والفحص النسائي، كان من بينهن حوالي ١٠٠ أمرأة مصابة بسرطان الثدي أو الرحم أو المبايض، ويتابعن الفحوصات في مركز دنيا.

وأضافت: «في «مركز دنيا»، وخلال عام واحد تم تشخيص ٢٠ حالة جديدة مصابة بسرطان الثدي، وتشخيص ٢٢ حالة ما قبل سرطان عنق الرحم، من بين ٤٠٠ عينة لمسحة عنق الرحم. مشيرةٍ إلى أن «دنيا»، يعد المركز التخصصي الأول من نوعه في فلسطين، ويختص بأورام النساء، وهو مركز غير ربحي ومقره في مدينة رام الله، وهو مشرّع الأبواب لكل إمرأة تبحث عن الخدمات الطبية المتكاملة والنوعية، للكشف عن الأورام النسائية وأورام الثدي، من قبل طبيبات مختصات، إلى جانب الفحص الشعاعي للثدي (الماموجرام) والفحص بالأمواج فوق الصوتية (الألتراساوند)، ومسحة عنق الرحم وخزعة الثدي وعنق الرحم.

استشارات

كما يقدم المركز الاستشارات الطبية وخدمة التعلم والإستشارة عن بعد، عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة، وليس المحاضرات التثقيفية والندوات التي تقدم لجمهور النساء، ليس فقط في المركز وإنما في التجمعات المختلفة".

وقالت أيضاً، إن هذه الخدمات هي فحوص يجب القيام بها من قبل النساء بصورة دورية، للوقاية والكشف المبكر عن الأورام النسائية وأورام الثدي، كون التشخيص المبكر هو الضمانة الأقوى للشفاء من سرطان الثدي، حيث تصل احتمالات الشفاء إلى ٩٠٪ في حال إكتشافه في مراحله الأولى، و تصل نسب الشفاء لتسع حالات من عشرة، في حال الكشف المبكر عن المرض وإنتهاج العلاج السريع والملائم.

وعن واقع سرطان الثدي في فلسطين بين النساء، بينت المسلماني أنه يعد المرض الأكثر إنتشاراً بين أمراض السرطان عند النساء في العالم، حيث تشير الإحصاءات إلى وقوع حالة وفاة عالمياً بسبب سرطان الثدي بسبب التشخيص المتأخر، وتقدر المعطيات الفلسطينية إلى أن إمرأة واحدة من بين ١٢إلى ١٣ إمرأة، تصاب بهذا المرض حتى عمر الثمانين.

وأردفت: أن سرطان الثدي يحتل المرتبة الأولى طبقاً لعدد الحالات المبلغ عنها في العام ٢٠١٠، حيث تم تسجيل ٢٥٤ حالة تعاني من سرطان الثدي، ما يعني (١٨,٨٪) من مجموع حالات السرطان المبلغ عنها في الضفة الغربية لوحدها، وقالت كذلك، إن سرطان الثدي يأتي في المرتبة الأولى من بين السرطانات التي تصيب الإناث في فلسطين، وقد بلغت نسبته في العام ٢٠١٠ (٣٤,٩٪) من مجموع حالات السرطان المبلغ عنها، مشيرةٍ إلى أن هذه النسبة تتركز لدى الفئة العمرية (٢٠-٥٩) عاماً، مع العلم أنه جرى الكشف عن وجود ثلاث حالات إصابة بسرطان الثدي بين الذكور، وكانت كلها في الفئة العمرية ٦٠ سنة فأعلى.

عن واقع الخدمات المقدمة، أوضحت المسلماني، أن دنيا يسعى لتكريس تجسيد التعاون بين الكفاءات المحلية والعالمية، من أجل تقديم أفضل تشخيص وعلاج ورعاية صحية نوعية للنساء المصابات. مشيرةٍ إلى أن المركز هو عيادة غير ربحية، تعتمد على الدعم المهني الطوعي الذي تقدمه باقةٍ من أفضل الأطباء المتخصصين في هذا المجال.

وعن العلاقة بالمؤسسات والجهات الصحية ذات العلاقة قالت: "يتلقى المركز الدعم والاستشارة المهنية المتخصصة من مؤسسات طبية عالمية، كمستشفى بازل الجامعي في سويسرا، ومستشفى لوتسيرن الحكومي السويسري، ومستشفى لوفن الجامعي في بلجيكا، والجمعية العالمية لأورام النساء. ويساهم المجتمعين العالمي والمحلي من خلال مؤسساتهما، في تقديم الدعم المالي له. ولهذه الغايات جرى تجهيز المركز بأحدث الأجهزة وبغرفة "التواصل عن بعد"، أو ما يسمى بالفيديو كونفرنس وذلك لهدفين: الأول: إتاحة المجال "للتعلم عن بعد" على يد الخبراء العالميين في هذا المجال، والثاني: تسهيل تزويد الخبراء بكل البيانات، والفحوصات، والصور اللازمة، بهدف مناقشة الحالات وتشخيصها على الهواء مباشرة".

الرأي الثاني

وأكدت أن المركز يقدم من خلال أطبائه المحليين وخبرائه العالميين، خدمة ما يسمى بالرأي الثاني، وهي خدمة تفيد في تشخيص الحالات خارج المركز، لمن يرغبن في سماع رأي ثان من قبل مختصين عالميين آخرين، وفيما يخص العلاج الطبيعي، أوضحت إن الهدف منه هو التخفيف من الأعراض الجانبية المرافقة للعلاج بالأدوية أو بالجراحة، عدا عن تقديم ما يسمى بالعلاج الملطف للآلام المزمنة.

وعن بدايات الفكرة، أعادت المسلماني الأمر للعام ٢٠٠٧، حيث ولدت فكرة المشروع كاستجابة لا بد منها للتخفيف من آلام المرأة الفلسطينية، وخاصةٍ الصعوبات التي تعترضها في الحصول والوصول للخدمات الصحية في الضفة وغزة، وهو أمر لطالما تحدثت عنه المؤسسات الصحية العالمية في تقاريرها، بسبب الاحتلال وسياسات الإغلاق والحواجز، التي تقطع الأوصال في فلسطين، إلى جانب التدهور المستمر في الواقع الاقتصادي أيضاً بسبب ممارسات الاحتلال، إضافةٍ إلى العجز والتراجع في مستوى الخدمات الصحية العلمية، إذ جرت ملاحظة غياب وجود مشافي تعليمية جامعية، أو مختصة بأورام النساء.

وحول العلاقة مع مقدمي الخدمات الصحية في فلسطين، أوضحت بأن العلاقة ليست تنافسية بل تكاملية، مشيرةٍ إلى إجتماعات عقدت بهذا الشأن مع وزارة الصحة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لهذا الغرض، وحتى لا تتكرر الخدمات المقدمة.

وحول الطاقم العامل في دنيا، فصلت المسلماني الأمر بالقول: إن الطاقم يتألف من أطباء مختصين في علوم الأورام والأشعة والطب النسائي، وجراحة الثدي وتشخيص الأورام النسائية وأورام الثدي وعلم تخفيف الآلام المزمنة، كما يعمل في دنيا مختصون في الصحة النفسية للمصابات بأورام النساء، ومختصون في العلاج الطبيعي المرافق للعمليات الجراحية. وهو يستقبل الحالات طيلة أيام دوامه المعلن عنها.

ودعت المديرة الإدارية والطبية للمركز المجتمع المحلي، للإسهام في التخفيف من آلام نساء فلسطين، عبر الدعم والمساندة لدنيا، كي يستمر في تقديم خدماته ويطورها ويوسعها، لا سيما وأن الفحوصات والعلاجات مكلفة، وليس بمقدور الكثيرات من النسوة الفلسطينيات تحمل أعباءها، وهو ما يجعلهن فريسة للمرض وربما الوفاة، وقالت إن الباب مفتوح لمن يرغب في مساعدة المركز عبر الدعم والتبرع، لتغطية احتياجات المركز وتوفير العلاج للمصابات من بنات شعبنا، الذي تعودنا عليه المسارعة لدعم كل مشروع وطني وصحي، يخفف من آلام شعبنا الذي يرزح تحت الاحتلال وممارساته القمعية، التي تستهدف الإنسان الفلسطيني وصحته ومستقبله، بشكل لا يقل عن سرقة أرضه ومقدساته وتهويدها، بغية الاستيلاء عليها.

وأشادت كذلك بالمؤسسات والشخصيات التي بادرت منذ اليوم الأول لإفتتاح المركز، بالتبرع له ودعمه مادياً ومعنوياً.

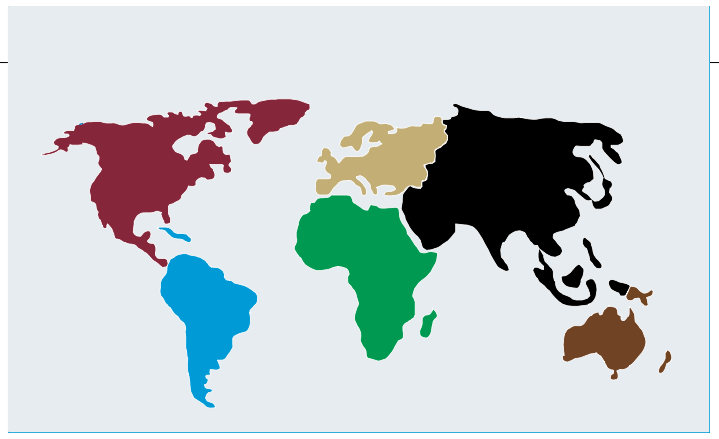

نساء وأخبار

يقتل بناته بلدغات ثعابين لشكه في نسبهن

مصر: في مفاجأة كبيرة في قضية مقتل ثلاث شقيقات بلدغ الثعابين في مركز بني مزار في المنيا جنوب مصر، اعترف الأب بارتكابه الجريمة، بعد شكه في نسبهن إليه عقب انفصاله عن زوجته.

وحسب "بوابة الأهرام" كان مدير أمن المنيا، تلقى بلاغاً يفيد بوصول كل من: هند حمدي محمد ٧ سنوات، وشقيقتيها فاطمة ٥ سنوات، وصابرين ٣ سنوات، إلى مستشفى بني مزار العام جثثاً هامدة. وبسؤال والدهن، ويدعى حمدي محمود ٣٣ سنة، أمين شرطة يعمل بسكة حديد بني سويف، قال إن فتياته لقين مصرعهن بلدغ ثعابين داخل منزلهن.

واستدعت المباحث، والدة الأطفال، التي وجهت الاتهام لزوجة الأب بقتل بناتها انتقاماً منها، إلا أن زوجة الأب أنكرت الاتهامات، وأقرت بعدم وجودها في المنزل أثناء حدوث الجريمة.

وبالتحقيق مع الأب، اعترف بارتكاب الجريمة، وقال إنه منذ انفصاله عن زوجته منذ عام ونصف، والجميع يشكك في سلوك طليقته ونسب الأطفال إليه، حتى قرر التخلص منهن، فقام بالتدرب مع حاوٍ على التعامل مع الثعابين وإحضارها، وضع عدداً منها في غرفتين في المنزل مع بناته، وخرج ثم عاد ليجدهنّ جثثاً هامدة.

طفلة تتعرض للإغتصاب كل ٢٠ دقيقة

بريطانيا: ذكرت أرقام رسمية، أن أكثر من ٤٠٠ طفلة تتعرّض لاعتداء جنسي كل أسبوع في بريطانيا، أي بمعدل واحدة كل ٢٠ دقيقة. وذكرت صحيفة بريطانية، أن الشرطة في انجلترا وويلز، سجلت وقوع ٢٣,٠٩٧ جريمة جنسية ضد الأطفال العام الماضي، تشمل الاغتصاب وسفاح المحارم وبغاء الأطفال والمواد الإباحية، أي ما يعادل ٤٤٤ اعتداءٍ جنسياً في الأسبوع. وأضافت أن ٢١٣٥ اعتداءٍ جنسياً، أي ما يعادل ١٠٪ من مجموع الجرائم الجنسية ضد الأطفال، قادت إلى إدانة مرتكبيها وإصدار أحكام سجن بحقهم، فيما فر الآلاف من المجرمين المولعين بالأطفال من دون عقاب. وأشارت الصحيفة إلى أن شرطة العاصمة لندن، تعاملت مع غالبية جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال، والتي بلغت ٣٤٢٠ جريمة، تلتها شرطة وادي التايمز، والتي تغطي مقاطعات أوكسفورد شاير وباكينجهام شاير وبيرك شاير، وتعاملت مع ١٢٦٤ جريمة. وقالت: "إن أعمار ضحايا ١٤٧٠ جريمة جنسية ضد الأطفال، تراوحت بين ٥ سنوات وما دون، فيما تراوحت أعمار ضحايا ٤٩٧٣ جريمة بين ٥ و١ سنوات، وضحايا ١١ و١٧ سنة".

السجن قد يكون مصير من يشتكين من سوء معاملة الأزواج

أفغانستان: قالت منظمة هيومن رايتس ووتش لحقوق الإنسان، أن الأفغانيات اللاتي يهربن من العنف المنزلي، أو يجبرن على ممارسة البغاء، أو يهربن من أزواج اعتادوا ضربهن بآلات حادة، قد ينتهي بهن المصير إلى السجن، بينما يظل الأزواج طلقاء. وهروب المرأة الافغانية "جريمة اخلاقية"، بل إن بعض ضحايا الإغتصاب يتعرضن للسجن، لأن ممارسة الجنس خارج رباط الزواج حتى وإن كان بالقوة فهو زنا.

وقالت أمينة ١٧ عاماً، التي زج بها في السجن طوال أشهر، بعد أن أجبرت على ممارسة البغاء، لباحثين من هيومن رايتس ووتش: "مصيري دمر من أول يوم جئت فيه إلى هذه الدنيا".

ورغم ما تحقق من تقدم في حقوق المرأة وحرياتها منذ سقوط حكومة طالبان قبل عشر سنوات، تواجه المرأة الأفغانية في شتى أنحاء البلاد خطر الخطف أو الإغتصاب أو الزواج القسري أو الاتجار بها وكأنها سلعة. وقالت "هيومن رايتس ووتش"، التي تتخذ من نيويورك مقراً: "المعاملة التي تلقاها النساء والفتيات المتهمات بارتكاب جرائم أخلاقية، هي سبة في جبين الحكومة الأفغانية بعد طالبان ومن يدعمونها دوليا، وكلهم وعدوا أن يكون احترام حقوق المرأة هو ما يميز الحكومة الجديدة عن طالبان".

وأضافت: "هذا الموقف تقوض أكثر نتيجة تغير موقف الرئيس حامد كرزاي المتكرر من حقوق المرأة، ونظراً لغياب الإرادة أو القدرة على انتهاج خط متسق في مواجهة القوى المحافظة داخل البلاد، أقدم على الكثير من الحلول الوسط، التي أثرت سلباً على حقوق المرأة". وقالت "هيومن رايتس ووتش» ان محنة امرأة تدعى نيلوفار تجسد المشكلة، فقد ضربها زوجها عدة مرات بمفك في رأسها وصدرها وذراعيها، بعد ان اتهمها بالزنا لأنها أدخلت رجلاً إلى بيتها، وكانت هي التي تعرضت للاعتقال لا هو". وقال الإدعاء في القضية لهيومن رايتس ووتش: "الطريقة التي ضربها بها لم تكن سيئة بما يكفي لتزج به في السجن، لم تقترب من الموت، ولذلك لم يكن هناك داع لدخوله السجن". وكان سوء معاملة المرأة من الأسباب الرئيسية التي ساقتها حكومات غربية لرفضها الإعتراف بحكومة طالبان كحكومة شرعية في أفغانستان حين كانت في السلطة.

وأيد قانون صادر عام ٢٠٠٩، المساواة بين الرجل والمرأة، ويجرم الزواج من فتيات صغيرات والزواج القسري وبيع وشراء النساء بغرض الزواج، أو لحل نزاعات أو إرغامهن على قتل أنفسهن في بعض الحالات.

ولا ينتهي الامر عند السجن فقط، فالنساء والفتيات اللاتي يخرجن من السجن، يواجهن وصمة عار في المجتمع المحافظ، وقد يتعرضن للقتل فيما يعرف باسم "جرائم الشرف".

وقالت عائشة ٢٠ عاماً، التي حكم عليها بالسجن ثلاث سنوات، لفرارها من رجل يسيء معاملتها بعد أن تزوجت منه زواجاً قسرياً لباحثي "هيومن رايتس ووتش": "كل ما كنت أطلبه هو الطلاق، لا أستطيع العودة إلى منزل والدي لأنه سيقتلني، كل أسرتي تخلت عني".

المرأة والعمل: بين الحق والواجب والحاجة!

تحسين يقين

تعمل المرأة إذا احتاجت!

كيف نفسّر الحاجة هنا؟

ستكون العبارة الافتتاحية صحيحة إذا فكرنا فيها إبداعياً؛ فغايتي من المقال هو التفكير الإبداعي، إذ ماذا سأضيف لهكذا موضوع أشبعه المتخصصون تحليلا وتفسيراً ووعياً!

نعم تعمل المرأة إذا احتاجت، لكن من يحدد معنى الحاجة من منظورها كإنسان أولا، وكامرأة ثانياً؟

وحتى لا نشتت الذهن، أقول إن حاجات الإنسان كثيرة، ولا تقتصر على الجانب المادي منها، بل هذا أهون الحاجات، والحاجات غير المادية أكثر أهمية كونها تميّز إنساناً عن آخر.

كان أول عمل للإنسان هو الفعل الطبيعي: تأمين متطلبات العيش.

الحق والواجب فكر إنساني متطور خلال الحضارات المتعاقبة، لكن هناك ما هو قبل،

ومع تطور الإنسان، فقد ظل العمل الطبيعي مرتبط به، من أجل العيش. وقد استغرق ذلك وقتاً كبيراً حتى اطمئن الإنسان لحاجاته، وقتها بدأ الاختيار والإبداع، بل وقتها ظهر الفن كمتعة له، حيث كان من الطبيعي بعد الإطمئنان إلى تحقق الحاجات الرئيسية، أن يلتفت الإنسان إلى حاجات أخرى.

وأول عمل كان، كان عملا، أي عمل مجرد ليس خاصاً بجنس معين، كان عملاً للإنسان، وكان عملا للرجل والمرأة، للشراكة الطبيعية بينهما. وددت الرجوع إلى علم الإنسان، أو التاريخ الطبيعي أو قصة الإنسان والحضارة، لأعرف شيئين محددين يساعداني في التفكير:

الأول: متى بدأ الإنسان يتعامل مع نفسه والآخرين من منطلق الجنس؟ متى كانت بدايات العمل المذكر والعمل المؤنث! ولماذا؟

الثاني: عندما حدثت الوفرة في الطعام، هل حدثت بفعل الرجل والمرأة أم بفعل الرجل؟ وعندما حدث ذلك، كيف كانت بداية التأثير على سلوك الرجل والمرأة؟

جيّد أن نفكر، وكم هو رائع أن نحاول الاجتهاد في الخروج عن الإطارات العادية، كونها تجعلنا نعيد إنتاج أنفسنا؛ لذا ستكون محاولة الاستدلال من خلال كلا القلب والعقل، وأسئلة سريعة لنساء حولي، ولعل تجربة كل واحد/ة فينا، تساعدنا في الإحساس بالمفهوم وتطور وعينا تجاهه، لأن العمل من صفات البشر.

التفكير بالذات مهم، حتى ننطلق من المعرفة والخبرة، فطرة وطبيعة الإنسان، ولربما أمكننا تخيل الإنسان كيف كان، وكيف مارس حياته، وكيف وصل نظامه إلى التقسيم في العمل والوظائف، الذي يبدو أنه غير معروف على وجه الدقة أنه كان مقصوداً أو غير ذلك، أي حدوث سلسلة أحداث وحركات وعي وشعور بسيطة بدائية، دفعت باتجاه التقسيم بين الرجل والمرأة.

قالت لي تلميذتي المتزوجة حديثاً: تركت العمل!

لماذا؟ قلت لها، فأجابت لقد تزوجت وزوجي قادر مالياً، ولا نحتاج لراتبي.

- العمل؟

ردت زوجتي رانية، وهي تربوية وفنانة: «أحب العمل، ولكن لو خيرت لعملت في مجال تخصصي، الآن أعمل موظفة، وبصراحة أحتاج للعمل من منطلق اقتصادي، وأطمح لعمل أجد فيه نفسي وأحقق أهدافي، وفي الوقت نفسه أحصل على دخل».

قالت أختها إيمان، وقد سمعتنا نتحاور: «أتمنى أن أجد عملا أحبه، وبالطبع له مردود اقتصادي».

سألت: ولو لم يكن هناك مجال للإبداع؟

قالتا: نعمل كما يعمل الناس، لكن ننشغل بالبحث عن مجال لتحقيق الذات المبدعة (فنانة) أو المتعلمة (تقنيات حيوية).

قالت زميلتي رندة: «زوجي قادر مالياً، لكن عملي يجعلني مستقلة مادياً، كما أن العمل ضمان للمستقبل». المرأة بحاجة للعمل للحماية، ثم أردفت قائلة: «العمل يقوي الشخصية، ويجعلني أعيش أجواء اجتماعية؛ فالاتصال بالناس يمنح الإنسان نشاطاً وقيمة..الدخل مهم لكنه ليس كل شيء..

لو كان دخل زوجي كبيراً لتركت العمل!

عملي في البيت مرهق، وتربية وتعليم الأطفال.

هل سيكون جوابك كما هو لو كان زوجك يشاركك في العمل المنزلي؟

زوجي لا يساعد، سوى في القليل!

المرأة والعمل أو العمل والمرأة، يقودنا المفهوم إلى الإنسان والعمل، باعتبار المرأة إنساناً، ولعلنا نقيس الجنس على غيره في نطاق الكائن الواحد، وهذا ليس أمراً طبيعياً فقط، بل هو أمر إنساني.

أعود إلى الحياة القروية في السبعينيات، حينما كنت طفلا.

كان الرجال يذهبون للعمل في الأرض بشكل عام والنساء في البيوت، لكن في مواسم قطف الثمار، كان ذلك يتم معا، بمشاركة الأطفال، كل حسب مرحلة العمر. وفي بعض أنواع العمل، مثل قطف ورق العنب، كان الرجال يرعون الأطفال في البيوت، بينما تعمل النساء في الحقل.

وكانوا يختلطون في العمل وفي الأعراس، الرجال والنساء، وأظن أن ذلك كان أقرب للطبيعة.

حينما كنا أطفالاً، كنا نساعد الأهل، صحيح أننا كنا نسعد لسرور الكبار بمساعدتنا، لكن ذلك كان يبهجنا أيضاً؟

لماذا؟

الجواب يكمن في الذكريات، العودة لذكريات الطفولة الآن، والمراهقة والشباب، قد يساعد في فهم مسألة العمل والإنسان؛ فقد كان العمل في معظمه سعادة شخصية، نفسية واجتماعية، أكثر منه منظوراً اقتصادياً.

يمكن أن نسمي ذلك إثبات ذات فاعلة، أو تحرر أو دور اجتماعي.

أظنني وصلت إلى ما أؤمن به، وما أود التعبير عنه: نحن لا نعمل لأننا محتاجون لدخل العمل فقط. وحتى لو احتجنا واعتمدنا على الدخل القادم من العمل، فإنه لا ينبغي فقط التفكير في الدخل الاقتصادي، لأن ذلك سيدفعنا نحو ترك العمل مع تحسّن الظروف المالية رجالاً ونساءً!

العمل من منطلق تأمين حاجات الإنسان يجعلهما أسرى الحاجة. ولن نكون متطورين ولا حضاريين، لأن حياتنا لم تأت لننشغل بالطعام والشراب.

والكلام منطبق على الإنسان، أي على الرجل والمرأة.

قالت الزميلة لبنى الأشقر: لنتحدث عن عمل المرأة كحق وواجب وليس لحاجتها له.

سأفكر: هو حق لها وواجب عليها، وحقها علينا أن نساعدها في تأمين هذا الحق وذاك الواجب.

من حق المرأة أن تعمل، وهذا الآن مكفول، ومن واجب المرأة أن تعمل لشارك في النهوض بأسرتها ومجتمعها ووطنها، وأظن أن هناك إجماعاً عليه باستثناءات محدودة، منها عقبات عمل المرأة خارج البيت وداخله!

فإذا ظهرت صعوبات أمامها، يمكن إزالتها، لكن الأهم ما هو واقع ومتكون في فكرها وفكر الرجل أيضاً، الذي هو الآخر يمكن أن يترك العمل إذا لم يعد يحتاج إلى دخله. والعمل هنا هو كل عمل يدوياً كان أو غيره.

فالعمل إنساني، وهو يخص الرجل والمرأة، فإذا تم توقيف المرأة عن العمل من نفسها أو من غيرها، فإن ذلك سيكون في سياق جلوس الناس ونومهم، ما دام الطعام متوفراً (وأقصد هنا بالطعام حاجات الإنسان التقليدية).

والحقيقة أن الإنسان غير مخلوق فقط للبحث عن هذه الحاجات، وليس تأمينها هو أقصى طموح الإنسان. لقد صار هم الناس هو تأمين مستلزمات العيش، فبسبب مرور البشر في ظروف صعبة اقتصادياً والعيش في بلاد نزاعات وصراعات.

لكن هل مستلزمات العيش هو الجانب المادي!؟

ببساطة، العمل حاجة إنسانية أولا وأخيراً، وهذا لا يمنع أسباباً أخرى تدفع للعمل، لكن في المقام الأول، فإن الإنسان بحاجة للعمل في كل الظروف، وأقصد به العمل خارج البيت، وبالنسبة للمرأة فالعمل مدفوع الأجر، كونه يشكل بالنسبة لها مجالا لتأمين العيش للإنطلاق من ذلك نحو غايات إبداعية رحبة.

فعندما بدأ الإنسان يعمل رجلا كان أو امرأة، لم يكن العمل له جنس، كان عملا، وأظن أن هذا المعنى الإنساني (البدائي)، كان متقدماً عما صار ما يوصف بالتقدمي.

فإذا عدنا للأصول، للبدايات البريئة والتلقائية، فسنحل الكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

فبذلك المفهوم لم تكن المرأة شيئاً، ولا كائناً اجتماعياً قاصراً (يجب أن يتم حمايته من الرجل)، ولا امرأة تمنع من الاختلاط، وتغلق عليها الدنيا باسم المفاهيم الثقافية المختلفة في البلاد المتعددة.

كانت المرأة إنسانا/ة تقوم بما تريد، لتؤمن نفسها وأسرتها، وخلال ذلك تتعامل مع المحيط إبداعياً، فليس هم الإنسان هو الطعام والشراب.

هو حق وواجب، وليس حاجة كما يفهم البشر التقليديون معنى الحاجة.

نسوة في شارع الحياة

خلود بدار

مبعثرات هنا وهناك، يرفعن فوق رؤوسهن صفحة جريدة، أو كرتونة بالية، يحتمين بها من ضربات الشمس الحارقة. ينادين عليك وعليه كلما كان هنالك متسع، ويحاورنك بعيونهن النافذة في أعماق الروح. يرسم الزمن عثراته خطوطاً فوق أيديهن وأعناقهن ووجوههن، ويرتحل بين الحدقات متناسياً أسباب مروره. الروائح تتناثر حيث يجلسن متربعات، لا على عروشهن، ولكن على بسطات الطريق الممتد من الخوف إلى الخوف. النعنع والبابونج ورائحة اللوز وورق العنب المسود والجبنة المعتقة والمفتول، الخيار البلدي والفقوس والسبانخ والخبيزة، وأنواع من الحشائش لم ينبت لها اسم بعد في مفكرتي، كلها روائح تأخذك بعيدا في ذكريات المكان. تقف حائراً من أيهن عليك أن تشتري، وأن تأخذ ما لذ وطاب من ابداعات الطبيعة، ومن حشائش الأرض الطاهرة!! ربما تشتري منهن، وربما تعود مرة أخرى بعد صراع مع الأسعار، التي تظنها مرتفعة، نظراً لظرفك الاقتصادي الخانق، لكنك تعود حتماً ولو لشراء ضِمة نعنع أو بقدونس.

مشهد سريالي للوحة فنية فريدة، أبدعتها المرأة الفلسطينية، وثقافة باتت متجذرة في مدن الضفة الغربية، تسعى دوماً للبحث عنها ورؤيتها، لتعود لحظة لأحضان الطبيعة. مشهد تجاري من زمن أصيل لأمهات وقفن في وجه المستحيل.

أمهات كبرن بسرعة وتجاوزن حدود الصمت، تركن خلفهن أجيالاً تكبر وتنمو لتزدهر، وسارعن نحو الحياة مقبلات لا مدبرات. يعملن على إعالة عوائل لا علم لنا بها ولا خبر، من الصباح وحتى المساء، وفي عز الظهيرة، وأحياناً تحت المطر، يجلسن متجاورات أو متبعثرات، على أمل أن يعدن ببعض الشواقل!! هؤلاء النسوة خرجن من رحم الحصار ليصنعن انتصارهن، انتصار اقتصادي رغم الظروف والقهر وانسداد الأفق. لم يشربن الأراجيل على ناصية المقاهي، ولم يبكين عجزهن، ولم يسمحن لكبريائهن أن يهون عند الآخرين. ولم يقنطن من رحمة الله، ولم يصرخن في وجه أحد أن شغلني!! ابتدعن بما لديهن وسيلة عيش متذبذبة كتباين الفصول الأربعة، وحفرن أسماءهن على جذوع الأشجار التي حفظت وجوههن.

على الضفة الأخرى من شارع الحياة المزدحم، تمشي الهوينا فتاة لم تتجاوز العشرين من عمرها، لم يقدر لها أن تكمل تعليمها لسبب أو لآخر، عائلي أو مجتمعي، تحمل بين يديها الصغيرتين صرة من ثياب وصرة من تعب، تمشي لحقل مليء بخيرات الوطن وأشواكه. تستيقظ مع بزوغ الشمس لمتابعة رحلتها اليومية، من تحضير وتنظيف وترتيب وتقليب... الخ من مسميات الواجبات المنزلية، ثم تستكمل رحلتها خارجاً نحو الحقول، لمعاونة أهلها في القطف والرعي والحلب وإطعام صغار الحيوانات وكبارها على حد سواء. ومن ثم تعبئة ما يمكن تعبئته من ثمار زيتون، إن كان موسمه، أو رص الجبنة، إن كان الفصل ربيعاً، أو تخثير اللبن. يد عاملة صغيرة، تنتظر بفارغ الصبر انتهاء المواسم الفلسطينية وابتداء الحياة!!

لا تأخذ أجراً على عملها، لأنها تأكل وتشرب في هذا البيت وتنام فيه أيضاً، هو بيتها بلا شك، ولكن ألا يتم بيع هذه المنتجات المنزلية!! فلم ليس لها نصيب منها مثل أخيها الأكبر!! تساءلت كثيراً أثناء شرودها: هل هناك حياة أخرى غير التي أعرف!! هل هناك عمل آخر غير الذي أقوم به!! هل تتقاضى الفتيات أجرة عن أعمالهن في مزارع أهلهن، أم هو واجب فقط!! وتساؤلات كثيرة تجوب رأسها الصغير، ولا تجد إجابات مرضية بعد.

وهنا يأتي دورنا لنسأل: هل هؤلاء النسوة والفتيات أضفن شيئا لسوق العمل!! هل يستحققن أجراً على عملهن!! هل هن أداة من أدوات الانتاج؟ إذن لماذا نغفل دورهن دائماً، ولماذا نتجنب الحديث عنهن!! لكم الإجابة.

الحلقة 3

الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق المرأة الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية

المحامي علي أبوهلال

ثالثاً: انتهاك حق المرأة في العمل وفي الحياة الكريمة

عشية الأول من أيار، عيد العمال العالمي، تسلط هذه الحلقة الضوء على الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق المرأة العاملة الفلسطينية، حيث نتناول فيها أوضاع وحقوق المرأة العاملة وطبيعة الإنتهاكات التي تتعرض لها.

تشير الإحصاءات الرسمية الفلسطينية، إلى ارتفاع نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة خلال السنوات العشر الماضية، حيث بلغت حوالي ١٥٪ من مجمل الإناث المشاركات في القوى العاملة في عام ٢٠١٠، مقابل حوالي ١٠٪ في عام ٢٠٠١. وعلى الرغم من أن مشاركة المرأة في العمل، تعتبر متطلباً تنموياً مهماً في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، إلا أن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة بين النساء، حيث ارتفعت من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠ بمعدل زيادة ٩١٪. وإلى جانب ارتفاع نسبة البطالة في صفوف المرأة العاملة الفلسطينية، فإنها تعاني أيضاً من تدني نسبة الأجور، وغياب الضمانات الاجتماعية والصحية وغيرها من الحقوق الاقتصادية والقانونية والنقابية، التي تكفلها لها كافة التشريعات والمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة العاملة.

فإذا كان هذا هو واقع المرأة العاملة الفلسطينية بشكل عام، فقد تدهورت أوضاعها وتكثفت معاناتها بشكل مضطرد بسبب وجود الاحتلال وممارساته القمعية، التي تأخذ شكلي الاضطهاد القومي والطبقي في آن واحد.

فمنذ الأيام الأولى لوجود الاحتلال الإسرائيلي على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو يتبع أساليب جديدة، كان من أبرزها العقاب الجماعي والحصار والإغلاق المستمر ومنع حرية الحركة والتنقل، حيث عانى السكان المدنيون من جراء هذه السياسة الممنهجة، وكانت المرأة العاملة الأكثر تضرراً منها، حيث يشل هذا الأسلوب حركة تنقل المواطنين بشكل تام، مثل: الذهاب للعمل أو المدرسة أو المستشفيات، وحتى العلاقات الشخصية، مثل: زيارة الأقارب أو الأصدقاء. وتأتي الإجراءات الإسرائيلية على مستويين: الأول هوالإجراءات الإسرائيلية المنظمة مثل: النقاط والحواجز العسكرية الثابتة، أما المستوى الثاني فهو الإجرءات المؤقتة التي تقوم بها إسرائيل بشكل عشوائي، وبشكل غير منظم، بهدف الضغط النفسي والعقاب الجماعي، وكلا المستويين يؤديان إلى النتائج نفسها.

وبالرغم من أن معظم الدراسات الفلسطينية، قد أشارت إلى خطورة عمل النساء في قطاعات العمل المختلفة، التي تقتضي تنقلهن من وإلى مواقع العمل، لا سيما أن وجود المدن الفلسطينية داخل مناطق (كنتونات) معزولة بفعل سياسات الاحتلال، ما أجبر النساء على التنقل في الطرق بين القرى والمدن، الأمر الذي فاقم من معاناتهن في سبيل حصولهن على حق العمل، وقد واجهن خلال ذلك إنتهاكات عديدة، من أبرزها مضايقات واعتداءات واستفزازات المستوطنين، وتحرشات جنسية من قبل قوات الاحتلال، وخصوصاً على الحواجز العسكرية.

وتخضع المرأة العاملة الفلسطينة لظروف بالغة القسوة من جراء سياسة الاحتلال، لا سيما تلك المتعلقة منها بالإجراءات والأنظمة والقوانين المتعلقة بالعمل في المشاريع الإسرائيلية، حيث تتعارض هذه السياسات مع الشرعة الدولية لحقوق الانسان، ومع اتفاقيات العمل الدولية المختلفة، التي تكفل لها حق العمل ضمن شروط لائقة، تتوفر فيها المعايير الإنسانية والقانونية.

وتتجلى إنتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحق المرأة العاملة الفلسطينية، في العديد من المجالات، نسلط الضوء على أبرزها فيما يلي:

أولا: إنتهاك الحق في العمل

لا تتمتع المرأة العاملة بحق الحصول على فرصة للعمل، أو الحصول على حقها في اختيار العمل المناسب والمنظم، ما يضطرها إلى اللجوء لإيجاد فرص عمل بديلة، دون النظر إلى طبيعة العمل، ومدى ملاءمته للمهارة أومكان العمل، وهذا يتعارض مع كافة المواثيق والتشريعات الدولية والوطنية، التي تكفل لها حق العمل الملائم.

فقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة ١/٢٣ " لكل شخص الحق في العمل في وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة"، كما أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢٥) منه، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في المادة (١١) على: حق كل إنسان في العيش الكريم، وما يعنيه ذلك من مأكل وملبس ومسكن وعناية طبية..الخ. وخصوصاً في كل الظروف الخارجة عن إرادته، والتي تفقده أسباب عيشه كالبطالة والمرض. كما أكدا على أهمية التعاون الدولي لتوفير هذه الحقوق "التي لا غنى عنها لكرامة الإنسان ولتنامي شخصيته في حرية"، حيث نصت المادة (٢٢) من الإعلان العالمي، على حق الإنسان في أن (يتم توفير هذه الحقوق له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي..). ورغم وضوح الشرعة الدولية لحقوق الإنسان في النص على حق العمل للمرأة العاملة، إلا أن سلطات الاحتلال وأصحاب مشاريع العمل الإسرائيلية، يتنكرون لهذه الحقوق، ويقومون بخرقها بشكل متعمد، من خلال جملة الممارسات والإنتهاكات سالفة الذكر، ما يفاقم من معاناة المرأة العاملة ويسلبها حقوقها القانونية والإنسانية.

ثانياً: تدني الأجور وشروط ال عمل

تتقاضى المرأة العاملة أجوراً متدنية جداً، وتعمل في ظروف وشروط عمل غير إنسانية، حيث لا تحترم سلطات الاحتلال وأصحاب مشاريع العمل الإسرائيلية القانون الدولي الإنساني، باعتباره مرجعية تحدد العلاقة بين الاحتلال والمواطنين، وفي هذا المجال تعد المادة ٤٠ من اتفاقية جنيف الرابعة، بمثابة المثال الأفضل لتعامل القوة المحتلة مع العاملين من سكان الإقليم المحتل. كما أن قيمة الأجور للعمال في إسرائيل والمستعمرات الإسرائيلية، لا تفي باحتياجات العمال والعاملات، وذلك بسبب عدم الانتظام في العمل داخل إسرائيل، أو بسبب الارتفاع في مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، نتيجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، وهناك تمييز واضح في الأجور بين العمال الفلسطينيين والإسرائيليين، الذين يعملون في نفس المنشأة، سواء في قيمة الأجر أو التعويض.

وتنص المادة ٤٠ على: "أن القوة المحتلة ملزمة في حالة تشغيلها للمواطنين الذين تحتل أراضيهم، بتوفير شروط عمل جيدة لهم، ولا تختلف عن شروط العمل لمواطني دولة الاحتلال". وتنص المادة نفسها أيضاً على أنه "ينتفع الأشخاص المحميون الذين يرغمون على العمل، بنفس شروط العمل وتدابير الحماية التي تكفل للعمال الوطنيين نجاحه فيما يتعلق بالراتب، وساعات العمل، والملابس، وتجهيزات الرقابة، والتدريب السابق، والتعويض عن حوادث العمل والإصابات المهنية".

وتنص المادة ٢٢ فقرة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أن "لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية، تكفل له ولأسرته عيشه لائقة بالكرامة البشرية وتستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية". كما تنص المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، على أن "تعترف الدول الأطراف في هذا العهد، بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، تكفل على الخصوص: مكافأة توفر لجميع العمال كحد أدنى: أجراً منصفاً.. الخ، وعيشاً كريماً لهم ولأسرهم، طبقاً لأحكام هذا العهد".

لكن سلطات الاحتلال لم تلتزم بتوفير الحد الأدنى من الأجور، ولم توفر للعاملات شروط عمل مقبولة كما جاء في المواثيق الدولية، بل أمعنت في خرقها لهذه الحقوق، من خلال فرض الحصار والإغلاق الشامل على المناطق الفلسطينية، علاوة على تقطيع الأوصال بين المدن والقرى الفلسطينية، ما أدى إلى فقدان أكثر من ١٤٠ ألف عامل وعاملة لعملهم المنظم وغير المنظم في سوق العمل الإسرائيلي، كما فقدوا حقهم في الأجر، الذي يقدر بحوالي (٣,٥ مليون دولار أمريكي) يومياً، رغم أن التشريعات العمالية الإسرائيلية التي يعملون وفقها، تقر بحق العامل في الأجر، طالما أن عدم وصوله لمكان عمله يعود لعوامل خارجة عن إرادته وفوق طاقته، أو لأسباب قاهرة.

مثلما أدت هذه الإجراءات إلى فقدان حوالي (١٢٠ ألف) عامل وعاملة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية حقهم في الأجر، الذي يقدر بحوالي ١,٦٨ مليون دولار أمريكي يومياً.

ثالثاً: ساعات وأوقات العمل الطويلة

ويتمثل هذا الانتهاك في طول فترة غياب العامل او العاملة عن المنزل، إذ يخرج معظم العمال والعاملات من منازلهم من قبل الساعة الخامسة صباحاً، حتى السادسة مساءٍ، والسبب طول مدة الانتظار للوصول إلى أماكن العمل بسبب الحواجز العسكرية التي تحاصر المناطق الفلسطينية المحتلة.

رابعاً: تقييد حرية الحركة والتنقل

إن عمليات الإغلاق المتكررة للمناطق الفلسطينة، وعمليات الحصار والإغلاق التي كانت تشهدها المناطق الفلسطينية، والمستمرة منذ سنوات طويلة، علاوة على بناء جدار الفلصل العنصري، قد ساهمت بشكل ملموس في تقييد حرية الحركة والتنقل للعاملات الفلسطينيات، وأثرت على حقهن في الحصول على العمل المناسب، سواء في المشاريع العربية أوالاسرائيلية. حيث تنتهك هذه الإجراءات حرية الحركة والتنقل التي كفلتها المواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان.

خامساً: حق المفاوضة وحق التنظيم النقابي

لا تعترف سلطات الاحتلال وأرباب العمل الإسرائيليين، بحق العمال والعاملات في التنظيم النقابي وسائر الحقوق النقابية الأخرى، بما في ذلك حقهم في الإضراب وحقهم في إجراء المفاوضات لتحسين شروط عملهم وللدفاع عن حقوقهم الأخرى، التي كفلتها لهم سائر المواثيق والإتفاقيات الدولية ذات الصلة. وقد فصل العديد من العاملات والعمال بسبب المطالبة بحقوقهم ومستحقاتهم القانونية، سواء من خلال الوسائل الجماعية المنظمة أو الفردية منها، وهذه الإجراءات تخالف المادة (٢٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي أكدت على حق العمال بتأسيس النقابات أو الانضمام إليها حماية لمصالحهم.

سادساً: انعدام الصحة والسلامة المهنية والتأمين الصحي والضمانات الاجتماعية

لا توفر سلطات الاحتلال وكذلك مشاريع العمل الاسرائيلية، شروط الصحة والسلامة المهنية للعاملات والعمال، ورغم استقطاع الحسومات المالية العالية من أجورهم، التي تزيد عن ٢٥٪ من قيمة الأجر الشهري، فإنها لا توفر لهم التأمين الصحي، ولا توفر لهم تعويضات مالية عن إصاباتهم في العمل، أو الحصول على المكافئات عن نهاية الخدمة، على الرغم من أن القانون الإسرائيلي يكفل للعمال الإسرائيليين تعويض العمال في حال تعرضهم للإصابة أثناء العمل، أو حتى أثناء السفر إليه، كما يكفل لهم المكافئات عن نهاية الخدمة، ويعتبر حرمان العاملات من هذه الحقوق انتهاك آخر لهذه الحقوق المكفولة لهن في المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

سابعاً: ممارسة سياسية التمييز العنصري والإضهاد القومي

علاوة على الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق المرأة العاملة الفلسطينية السالفة الذكر، تمارس سلطات الاحتلال ومشاريع العمل الإسرائيلية، سياسة تمييز عنصرية واضحة تجاه العاملات والعمال الفلسطينيين في كل ما يتعلق بحقوق وشروط العمل، وسائر التأمينات والضمانات الصحية والاجتماعية، ويستأثر العمال والعاملات اليهود بكل الحقوق والامتيزات والحقوق الأخرى لكونهم يهود.

ثامناً: انتهاك حق الحياة والتعرض للإعتداءات البدنية والجسدية والإهانة والحط من كرامتهن الإنسانية

إلى جانب الانتهاكات التي تم التعرض لها آنفاً، تتعرض المرأة العاملة إلى إنتهاك حقها في الحياة، وتقوم قوات الاحتلال المتمركزة في المناطق الفلسطينية، ولا سيما على الحواجز العسكرية، بالإعتداءات البدنية والجسدية عليها، وتمارس ضدها سياسة الحط من كرامتها الإنسانية.

وتتجلى هذه الإنتهاكات في عمليات القتل والإعتقال التي تستهدف النساء العاملات، وسائر الإعتداءات الجسدية التي تصبيها بجروح بالغة أحياناً، وتلحق بها الأذى الجسدي والنفسي والمعنوي، بما يتعارض مع كافة المواثيق الدولية، التي تكفل لها الحق في الحياة والكرامة الإنسانية.

تلك هي أهم الإنتهاكات الإسرائيلية لحق المرأة العاملة الفلسطينية، وهي انتهاكات تتناقض مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ومع تشريعات واتفاقيات العمل الوطنية والإقليمية والدولية، ما يملي مسؤوليات جسام على المجتمع الدولي وهيئاتة الدولية، سواء من خلال فرض المزيد من المراقبة والمتابعة لشروط وظروف عمل المرأة العاملة في مشاريع العمل الإسرائيلية، والسعي من أجل تحسينها، أو فيما يتعلق بمتابعة إنتهاكات حقوق الإنسان، التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من أجل إدانتها والعمل على وقفها.

عن الحور العين

قراءة: علي أبو خطاب

في كتابه الرائع «الجنس في القرآن»، يخلص إبراهيم محمود في ختام حديثه عن الجنس في الآخرة والجنة وعن الحور العين تحديداً، اللاتي تحتفي بهن أغلب كتب الأئمة الذكور، أصحاب التأويل الذكوري للدين إلى الملاحظات التالية:-

- ألا تبدو نساء الجنة في منتهى السلبية، من خلال خضوعهن المطلق لرغبات من ينالهن أو يوهبن له، حيث يتحولن إلى هبات أعطيات للرجل، دون تحديد لملامحهن الداخلية.

- النساء هؤلاء مجردات من كل تفكير، مصوغات ومكونات وفق رغبات الرجل، شبقات كما يريدهن الرجل، مثيرات كما يبتغيهن الرجل، كذلك جاهزات له مستجيبات لمطالبهم في لحظة.
- النساء هؤلاء هلاميات موصوفات بالجمال الأخاذ، والاستعداد التام لتلبية رغبات الرجل، ولعل صفتين فيهن تلفتان النظر: سحر الجسد المثير والبكورة الدائمة مع صغر السن، وهما كافيتان دائماً لإنهاض الرجل ووفق المقاسات المطلوبة والمنشودة من قلبه، إن بكورة متجددة مقابل ذكورة فحولية متجددة كذلك.
- إن الأوصاف الجنسية تلهم الرجل وتدفعه أن يفكر بالمتعة الجسدية فقط، وهذا يعني وكأن ما يهم الرجل هو ما يمتعه جسدياً، كأن علامته الفارقة هي الجنس فقط، وصورة الجسد الأنثوي مرسومة ومزخرفة بطريقة ذكورية تماماً.
- صورة النساء امتداد لصورتهن في الدنيا بل أكثر سلبية وفظاعة.
- المخاطب في الجنة والمعني بها هو الرجل، والمرأة هي جسد فقط وحضورها ملحق بشهوات الرجل.
- تذكرنا الأوصاف المذكورة للجنة ومكوناتها من حيث الغنى، ببيئة قاحلة ورجال خشنين، للجنس حضور كبير في أذهانهم (الجزيرة تذكر هنا مباشرة بمحيطها المادي والبشري).
- ثمة فزع ينتابنا ونحن نقرأ هذه الأوصاف، بخصوص التفاوت الفظيع بين الرجل والمرأة، فالجنة نفسها محكومة بسلطة الرجل ولغته ورغباته الشهوية، وهذا يذكرنا بما انطلقنا به من البداية، عندما ارتبط الجنس بالممارسة الجنسية، وبنقصان الأنثى وتبعيتها للرجل المطرود خارج دائرة الفرج الملعون، وكأن حواء التي قدر لها أن يتفخذها آدم وتتلاشى بين يديه، وفي محيط رغبته الذكورية، أصبح هنا أكثر من حواء يخضعهن الرجل لسلطته الجسدية، يقتحم (فراغهن) الميتافيزيقي، يلاحق الشيطان فيه وهو في الجنة.

هكذا، حسب محمود، يبرز الجنس في بعديه الأخروي ممنوعاً عن التعبير عن حضوره الأنثوي إلا هامشياً، وممنوعاً من الإفصاح عن الأنثى إلا ملحقة بمدار الرجل.

أما الباحثة غادة كرمي، ففي دراسة لها بعنوان "الحور العين"، تبدأ أولا باستقصاء المعنى اللغوي الذي اختلف فيه المفسرين، فالحور عند البعض معنى البياض، وبالتالي الحوراء هي المرأة نقية بياض العين شديدة سوادها، أما البعض الآخر فيرى أن الحور من الحيرة، بمعنى يحار الطرف حين النظر إليهن. ثم تسرد الباحثة اختلاف معاني "قاصرات الطرف"، فهن عند ابن كثير العفيفات، فلا يرين غير أزواجهن، أما الطبري فيرى أنهن متراضيات لا يتحاسدن، في حين يرى القمي، أن الطرف يقصر عنها من ضوء نورها، وتذكر كرمي أوصافهن الأخرى، التي اختلف المفسرون حولها أيضاً، حيث أنهن "مقصورات في الخيام"، و"خيرات حسان" و"كواعب أتراباً"...الخ.

كما تشير الباحثة الى اختلاف الفقهاء في قضية خلقهن، فذهب فريق منهم الى أن الحور العين هن نساء هذا العالم، اللواتي أجيز لهن دخول الجنة لإيمانهن وصلاح أعمالهن، بينما ادعى فريق آخر من الفقهاء، أن الحور العين لسن النساء الآدميات، هذا إضافة للخلاف حول وجود حور عين إنسيات وجنيات، وقد عرضت عدة آراء حول المادة التي خلقن منها، فيقول الطبري إنهن خلقن من الزعفران، بينما يعتقد القمي أنهن خلقن من تربة الجنة النورانية، أما الترمذي فيقول أن سحابة أمطرت من العرش فخلقت الحور من قطرات الرحمة، في حين أن ابن عباس يورد أن الله خلق الحوراء من أصابع رجليها إلى ركبتيها من الزعفران، ومن ركبتيها الى ثدييها من المسك، ومن ثدييها الى عنقها من العنبر، ومن عنقها إلى رأسها من الكافور.

أما عن عددهن، فثمة خلاف شديد، فالعدد غير ثابت، والحد الأدنى هو حوريتان، وكذلك هناك خلاف حول الأفضلية: هل للحور العين أم للنساء الآدميات؟ فثمة من يرى من الفقهاء أن الحور أفضل، والآخرون يرون العكس، وتخلص كرمي من دراستها إلى تعقيب تؤكد فيه على بعض نقاط أهمها:

- أن أوصاف الحور العين تعطينا لمحة عن النظرة للمرأة، فهي مخلوقة للمتعة الحسية لتغذية نرجسية الرجل.
- كون الحوراء تظل بكراً، يدل على أفضلية وطء البكر وحلاوته على وطء الثيب، حيث يزيد تعلق البكر بمن وطئها أولاً وتتبع له، وبالتالي فإن فكرة عذرية المرأة في الجنة، ليست إلا رمزاً لتبعيتها وتعلقها بالرجل، وما رجوع عذريتها إلا تأكيدا على هذا الرباط الذي لا يعفو عليه الزمن.

نخلص من ذلك، إلى أن الأئمة الذكور، يتناسون أن النبي أمر المسلمين بأن يأخذوا نصف دينهم عن زوجته عائشة الحميراء، التي لا يمكن أن تكون كائناً هلامياً كما نرى صورة الحور العين كما تشكلت في ذهنية الذكر. بل إن نساء الآخرة لا يختلفن عن نساء الدنيا من حيث ملامحهن الواضحة، وكينونتهن الخاصة، التي تؤهل المرأة أن تكون على قدر من المساواة مع الرجل في العالم الآخر، كما كانت معه في عالم الدنيا حسب الشرع والمنطق، وليست مجرد أداة متعة أو جسد مادي خالي من العقل والإرادة.

رياح التغيير إلى أين؟؟!!

هبة فارس عداسي

في الوقت الذي تظهر فيه الأيادي عاجزة عن تقديم أي موقف ظاهر وحازم، فيما يسمى بثورات الربيع العربي في كل من سوريا واليمن، تمد يد العون للثوار في ليبيا فجأة للقضاء على العقيد ونظامه المستبد.

لماذا ليبيا تحديداً دون غيرها من الدول، التي تحتاج فعلا ليد تمد لها، ففي كل يوم في سوريا يتم قتل مواطنين أبرياء، كل ما اقترفوه أنهم نادوا لاسقاط نظام رأوا فيه كل الاستبداد والظلم، فأين موقف الغرب من ذلك، أمساعدة ليبيا وشعبها اللذين يملكون أسلحة فتاكة للقتال أولى، أم مساعدة أشخاص أبرياء يرمونهم بالرصاص أمام العالم أجمع.

أين موقف الغرب من مجازر تقترف بحق اليمنيين، أغابت أعينهم عن رؤيتهم يقتلون، أم أن مصالحهم نادتهم لليبيا دون غيرها.

يا ترى ما هو السر وراء كل الثورات العربية التي عصفت بالعالم العربي، أهي رياح التغيير أتت فعلا تحمل الحرية والعدل والأمان في ميزان النزاهة والشرف، أم أنها رياح التغيير أتت تعصف بالأوطان لتحملها من مكانها المظلم الفاسد، إلى مكان آخر يزيد حلكة وسواداً، شمس حرية تلك التي لمستها تلك الدول أم أنوار مزيفة تخدع الناظرين إليها، وإن كانت شمس الحرية فهل ستدوم؟؟ أم أنها ستحرقهم كلما اقتربت أكثر لتأخذهم إلى التدمير لا التعمير والتطوير؟؟

يا ترى من المخطئ، الشعوب أم حكامها، هل كانتا مصر وليبيا تحتاجان إلى طول تلك السنين لتستيقظان من غيبوبتها، وتنفجران بوجه الظلم وتنطقان بالحق أخيراً، من المذنب؟ أرى أن الشعوب حملت ذنباً أكبر، أكانت تحتاج ضمائرهم لكل تلك السنين لتعود لصحوتها، لتعود لإنسانية تركت أعواماً وأعوام.

أتخلصت دولنا العربية من أنظمة طاغية فعلا، أم أنها قررت نزع الحكام من مقاعدهم لتسلمها لمن هم أكثر عدلا وإنسانية، أو لعلها ستسلمها لمن هم أكثر بطشاً وظلماً ونهباً للخيرات، لمن سيجعلون شعوبهم تحت رحمة الغرب دوماً.

موقف التحالف الأطلسي بات يبدو عادياً لليبيين، كما عادياً أيضا للناس البسطاء غير المحنكين سياسياً.

كل الأسئلة التي طرحتها، ربما يجد كل واحد منكم لها ألف إجابة، وتختلف وجهات النظر، ولكن تبقى أسئلة تنتظر عقارب الزمن تسير لتعرف عمق التأثير، والسؤال الذي ينتظر الإجابة الواضحة والصريحة دون تبعثر الإجابات والأقوال، على صعيد القضية الفلسطينية، هل ستتغير السياسة القائمة للعرب قبل الغرب من تجاهل وإهمال وتهميش وهي القضية الأهم. فهل رياح الثورة العربية ستصل للب القضية الفلسطينية، وتحفظ لها حقها المتبقي، أم أنها ستجري مع تياراتها السابقة لتعود إلى نفس الوتيرة.

وما زال التساؤل في أعماقي يدور، أسيبقى الربيع العربي مزهراً في كل الفصول، أم أنه فصل عابر يأتي من بعده الخريف العربي.

نساء من أجل إنهاء الإنقسام

سماح الشيخ

لم يكن يوم المرأة العالمي سوى مناسبة جديدة تمر على المرأة الفلسطينية، التي تتكبد الأمرين وهي على حالها من الصمت الطويل، الذي لا تكاد تخرج عنه سوى بالحراك المؤسساتي أو الحزبي بسلبياتهما وإيجابيتهما. تنتظر التغيير، حالها حال بنات جنسها من العالم العربي ودول العالم الثالث، لكنها لا تعمل لأجله كما تعمل المرأة في الدول المتقدمة، والتي أيضاً تشاطر الأخريات في عدم أخذ الدور الحقيقي حتى اللحظة، وإن كانت استطاعت المزيد على أكثر من صعيد.

الفلسطينية ترزح تحت نير الاحتلال والانقسام الداخلي معاً، ورغم أن الحالة العربية تبشر بالمزيد من الاحتلالات على أشكالها المتعددة، وتفتقر معظم البلدان للاستقرار الداخلي، إلا أن المرأة الفلسطينية ولعدة سنوات تدفع ثمن قرارات الرجل المحتل، وابن بلدها السياسي والمقاوم والشريك..إلخ، الذين أوصلوها إلى ما هي عليه من رداءة الحال واستحالة استيعابه. فأي مصائب أخرى ستتوالى عليها من جراء ذكوريات الحلول السياسية والعسكرية، التي يقررها وينفذها الرجل، وهل هناك أكثر من أن تحيا في دولتين ولا دولة!

ما معنى المشاركة السياسية التي نعتقد كنساء أننا حصلنا عليها مؤخراً، ونحن لا نزال أدوات لسياسة أحزابنا الوطنية الذكورية؟ كم من مسؤولة تحمل عقل الرجل، باركت إدارة الانقسام حفاظاً على مصالحها ومنصبها؟ أينه الحراك الشعبي للمرأة، الذي ينأى عن المصالح الحزبية، وعن أجندات المؤسسات النسوية، بحلوهما ومرّهما؟ هل هناك مشروع وطني نسوي حقيقي، أم أن في الأمر نكتة؟ وهل يمكن لأي ثورة أن تنجح إلا إذا نبعت من القاع؟ إن ثورة المرأة هي ضمان السلام والعدالة الوحيد.

من يسود في النهاية هو فعل الخيارات السياسية والعسكرية للرجل الحاكم في الضفة وغزة، فالمقاومة هي حكر كتعريف وحدود وتطبيق لوجهة نظره وقوة يده، والسياسة هي أمره وعقله ولسانه. ليس لها سوى السمع والطاعة وتمثيل المشاركة، حتى يظل أمام نفسه متحضراً جندرياً.

في غزة دفعت المرأة وتدفع أماً وأختاً وابنة ثمن أزمة الوقود المفتعلة، لصالح جيوب التجار من حكومة غزة والمنتفعين عموماً، تدفع ثمن الانقسام أضعافاً مضاعفة لتأجيل المصالحة التي يماطل بها مقرري شأن حماس، ويباركها نظرائهم في فتح، في حين يصمت اليسار والأحزاب الأخرى. بل عليها أن تهلل للقضايا الأخرى المفتعلة، لترحيل المصالحة إلى علم الغيب. تمر بها تقلبات الطقس المريرة، غير ما تمر على الرجل، فهي الملزمة برعاية الأطفال وحمايتهم من البرد والأمراض، وتوفير التهوية وإبعادهم قدر المستطاع عن الرطوبة وتيارات الهواء الصقيعي، وملاحقة الغسيل وطهي الطعام وتنظيف المنزل، كل هذا وأكثر في ظل عدم وجود كهرباء منتظمة، تؤمن لها الإضاءة في الحد الأدنى وتؤدي أيضاً لانقطاع الماء. كم من العائلات فقدت ضحايا من نساء وأطفال وغيرهم، بسبب مشاكل الموتور وحرائق الشمع المشتعل والمنسي وغيره و(غيراته). لم آتي على ذكر المرضى ومعاناتهم المتفاقمة والمودية بحيواتهم، إذا استمرت، بسبب غياب الكهرباء والحصار وفرض القيود على التنقل والسفر، الذي يلحق الناس العاديين، ولا يشعر به المسؤولون والمتنفذون في القطاع. المرأة الفلسطينية هي الضحية الأولى لأي عدوان إسرائيلي، على نفسها، جسدها، عائلتها، أرضها، أمنها وذويها، لكنها في غزة لا تملك أن تقول للـ(مقاوم): أرجوك لا تطلق الصواريخ قرب بيتي أو من أرضي، لأنك ستلوذ بالفرار، ونحن من سيدفع الثمن!

برأيي، لن ينهي الانقسام سوى جهد النساء. تلكم اللواتي حملن وزر كل ما حدث، دون أن يكون لهن قرار ولم يسألهن أحد. من فقدت أمها، أختها، زوجها، ابنها، أبيها، من لا تأمن نفسها وعائلتها، من تقاسي ويلات انقسام القوانين وانقسام تطبيقها، من انقسم بيتها وتفسخت عائلتها، كلهن يستطعن، كلهن يردن، بل وحدهن القادرات إن تحركن.

قصائد سجينات

تسليمة نسرين
ترجمة: محمَّد حلمي الرِّيشة

كتبت تسليمة نسرين (شاعرة من بنغلاديش، مواليد ١٩٦٢)، قصائدِ تحت عنوان: «قصائدِ سجيناتٍ»، حين أُجبرتْ على العيشِ في السِجنِ في مكانٍ لمْ يُكشفْ عنهُ في دِلهي، في الفترةِ من ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧ إلى ١٩ آذار ٢٠٠٨. هذه ترجمةٌ لبعضٍ منها.

الغرفةُ التي أُجبرتُ عليها
الغرفةُ الّتي أعيشُ فيها الآن لها نافذةٌ مغلقةٌ،
نافذةٌ لا أستطيعُ فتحها بإرادتي.
تمّ تغطيةِ النافذةِ بستارةٍ كثيفةٍ بحيثُ لا يمكِنني أن أتحرَّكِ كما أشاءُ.
أعيشُ الآن في غرفةٍ،
حيثُ لا يمكِنني أن أفتحَ البابَ بإرادتي، ولا يمكِنني أن أتخطى العتبةِ.
أعيشُ في غرفةٍ، حيث السُّكانُ الآخرون فقطْ هما
سِحليَّتانِ واهنتانِ على الحائطِ. لا يسمحُ لرجلٍ أو لأيِّ مخلوقٍ يشبِهِ الرَّجلِ هنا.
أعيشُ في غرفةٍ حيثُ أجبِها تشكلِ ضغطًا كبيرًا على التنفسِ.
ما منْ صوتٍ حولِها، ولكنْ لخبطِ رأسِكِ تجاهِ الحائطِ.
لا أحد آخر يتفرَّجُ في العالمِ، ويتوقّعُ اثنتينِ من السِحالي.
إنهمْ يَرونَ بأعينٍ مفتوحةٍ على سعتِها، ومن يدري إذا كانوا يشعرونَ بالألمِ، ربَّما يشعرونَ بهِ.
هل يَبكونَ كذلكِ، حينَ أبكي؟
أعيشُ في غرفةٍ حيثُ لا أريدُ أن أعيشَ،
غرفةٌ حيثُ أجدُ نفسي مجبرةً على العيشِ،
غرفةٍ حيثُ الديمقراطيَّةِ تجبرني على العيشِ لأيَّامٍ لا تنتهي، في غرفةٍ في الظلامِ، وفي الشكِّ، معَ تهديدٍ بالشنقِ، وفي الألمِ، والتنفسِ بصعوبةٍ، والديمقراطيّةِ التي تجبرني على العيشِ، في غرفةٍ حيثُ تستنزفني العلمانيَّةِ بعيدًا عنِ الحياةِ، قطرةٍ قطرةٍ.
في غرفةٍ تجبرني عليْها حبيبتي الهندِ...
أنا لا أعرفُ إذا كانَ كلُ هؤلاءِ الرِّجالِ المشغولينَ كثيرًا جدًا أوِ المخلوقاتِ التي تبدو مثلَ الرِّجالُ سيكونَ لديْهم ثانيتانِ لتجنيبِ تحويلي إلى كتلةٍ هامدةٍ قدْ تخرجُ منِ الغرفةِ في يومٍ منِ الأيَّامِ، البغيضةِ، الكتلةِ الدهنيَّةِ، كتلةِ العظامِ.
الموتُ سيكونُ إفراجًا؟ ربَّما الموتِ يحدِدِ واحدًا جزًا، حرٍّ في الماضي ليَعبرَ العتبةِ.
السُّحليَّتانِ اللتانِ ستحدِقانِ بعيدًا طوالَ اليومِ، ربَّما تشعرانِ بالحزنِ أيضًا.
شخصٌ ما سيدفِنني، وربَّما رجلٌ منِ الحكومةِ، ملفوفةٍ بعلمِ الديمقراطيَّةِ، في تربةِ حبيبتي الهندِ.
سأعثرُ على بيتٍ هناكِ أخيرًا، معَ عدمِ وجودِ عتبةٍ للعبورِ، سأعثرُ على بيتٍ هناكِ حيثُ سيكونُ التنفسُ سهلاً.

إرهابٌ
جنودٌ، وبنادقٌ في أيديهم، يجُولونَ على مِقربةٍ، كلهمْ حولي.
أقفُ في وسطِهمْ، غيرِ مسلحةٍ.
الجنودُ لا يعرفونني، ويحدِقونَ في المرأةِ غيرِ مسلحةٍ من وقتٍ لآخرٍ، بنظرةٍ غريبةٍ.
لا أحد يَعرفُ لماذا أنا هنا فجأةٍ.
هيئةٍ قذرةٍ، وثيابٌ وسخةٍ، وشعرٌ أشعثٌ مكتئبٌ، ليستْ فيَّ أغلالٍ، لكنها لا تزالُ في مكانٍ ما،
يمكِنهمُ الإحساسُ بها، ويمكِنهمُ الشعورُ بها، وأنا لنْ أكونَ قادرةٍ على اتخاذِ خطوةٍ في أيِّ اتجاهٍ إذا كنتُ أرغبُ في ذلكِ.
أستطيعُ أن أرى إدراكا مرعبًا في مقلِ عيونِهم.
البنادقِ، هم يعرفونَ، تهدفُ إلى ضربِ الإرهابِ
والجرابُ، والبساطيرُ، تهدفُ إلى ضربِ الإرهابِ.
قدْ يُصابونَ بأذى فظيعٍ، إذا لم يتمكنوا من ضربِ الإرهابِ.
ليسَ لديَّ الحقُّ القانونيُّ لإيذاءِ أحدٍ.
يمكِنهمْ إبلاغ رُؤسائِهم بأنَّ هذهِ الواحدةِ ترفضُ أن تكونَ مروَّعةٍ،
ويحاولونَ التقاطِ سلاسلِها بلا هوادةٍ.
سيأمرُ الرُّؤساءِ مؤكِدا بأن أشنقَ.
يتمُّ مرَّةٍ واحدةٍ تحديدِ اليومِ والوقتِ لعمليَّةِ الإعدامِ،
لقدْ كانوا يُطعِمونني سمكَ الكاري، والهلسا، والقريدسِ.

بعدِ ذلكِ لو أقول: لن آكلَ!
لو كنتُ لا أسمحُ لتنهيدةٍ على منصةِ الإعدامِ!
لو كانتْ لديَّ الشجاعةِ في أن لا أكونَ مروَّعةٍ حتى حينِ يضعونَ حبلِ المشنقةِ حولِ عنقي!

معتقلٌ
فُكرْ بيَّ، إذا أنتِ معتقلٌ دائمًا،
وإذا ساقيكِ مقيَّدتانِ دائمًا.
إذا هناكِ أحدٍ ما يَمضي بعيدًا دائمًا
بعدِ قفلِ الغرفةِ التي كنتِ فيها
منِ الخارجِ، ولستِ داخلها، فكرْ بي.
ما منِ أحدٍ هناكِ حولها يستطيعُ سماعكِ،
وفمكِ ملصقٍ، وشفتاكِ مختاطتانِ ضيِّقا،
وتريدِ أن تتكلمَ، فلا يُمكنكِ.
أو تتكلمُ، ولكن لا أحدٍ يستطيعُ سماعكِ،
أو يستمعُ، ولكن باستخفافٍ فقطْ،
تمامًا كما كنتِ ترغبُ حتى بجنونٍ أن يفتحَ أحدِهم البابَ،
ويحرِّرك من كل أغلالكِ وغرزكِ،
لذلكِ كنتُ أتوقّ أيضًا.
مرَّ شهرٌ، وما منُ أحدٍ جاءِ من هذهِ الطريقِ.
كانوا يعتقدونَ أنَّ هناكِ منِ يَدري ما قد يَحدثُ إذا فتح البابُ.
فكرْ بي.
حين يجرحكِ الأمرُ بقسوةٍ، فكرْ أنَّ هذا ما شعرتُ بهِ أيضا.
حتى لو يتحرَّكِ أحدٍ بحذرٍ في كلِ خطوةٍ،
يمكِن للمرءِ أن ينالِ اعتقالاً مثلِ ذاكِ، وأيِّ شخصٍ، حتى أنتِ،
ثمَّ أنتِ وأنا متشابهانِ، معَ أنه ليسَ أقلِ فرقا،
ثمَّ أنتِ مثلي، تنتظرُ شخصا أيضا،
ويطبِقِ الظلامُ، وما من شخصٍ يأتي.

حرِّيةٌ
دعوا جميعِكم معًا يعثرُ على غلطةٍ لي،
على الأقلِ غلطةٍ تشتركونَ معًا في العملِ عليْها،
وإلا، سيصِيبُكمْ ضررٌ.
دعوا جميعِكمْ معًا يجمعُ بينِ الكلامِ لماذا كنتمْ أرسلتمونني إلى المنفى.
قولوا: تسليمة، أنتِ في جذرِ الأوبئةِ، ووفيَّاتِ الرُّضعِ
أو ارتكبتِ جريمةٍ فظيعةٍ مثلِ الإغتصابِ أوِ الإبادةِ الجماعيَّةِ؛
قولوا شيئًا من هذا القبيلِ، على الأقلِ اثنتينِ أو ثلاثًا منِ الوصماتِ لإثباتِ نفيي.
حتى يمكِنكمْ اكتشافِ عيبٍ فيَّ،
وحتى يمكِنكمْ أن تجعلوني أقفُ في منصةِ الشهودِ،
لرفعِ أصابعِكمْ متهمينِ في حنقِ حاقدٍ نعجتِكمُ السوداءِ،
فكيفِ يمكِنكمْ العفوِ عن أنفسِكمْ؟
كنتِ قادرةٍ لأقول أينِ أنا مخطئةٍ،
فإنَّ آلامَ النفيَ لنْ تجتاحني بصورةٍ مروِّعةٍ جدا.
أنا حريصةٍ على رُؤيتِكمْ تكشفونَ خطئي،
لذلكِ يمكِنني أن أعانقكمْ كما المهنئينِ لي.
سمُّوا خطئي الذي جعلكمْ تنبذونني،
وحددوا على الأقلِ ثغرةٍ في شخصيِّتي.
بوساطةِ تخصيصٍ لومٍ عليَّ،
يمكِنكمْ التأكدِ من براءتكمْ.
لماذا ينبَغي السماحَ لعبوسِ التاريخِ أن يظهرِ عليْكمْ؟
لماذا حجبتمْ ضوءِ الحضارةِ،
بوساطةِ المساكنةِ معَ ظلامِ القرونِ الوسطى؟
أثبتوا سببًا لعملكمْ،
وإذا لمْ تستطيعوا، عندها حرِّرُوني،
ليسَ لأجلِ الحفاظِ عليَّ،
ولكنِ لأجلِ بقائكمْ.
بعضُ الطرفاتِ من حياتي في السبيَ
استحمامٌ... يوما بعدِ يوم لم أستحِمْ.
تجري أشهرٌ، ورائحةٍ لاذعةٍ تفوحُ من جسدي.
حتى الآنَ، لا أشعرُ بالحاجةِ إلى الاستحمامِ.
لماذا يجبُ أنا؟ ما هيَ فائدةِ الاستحمامِ؟
لا مبالاةٍ لا يمكِنِ تفسيرُها عن استحمامٍ ينغمسُ فيَّ.

كل عام وأنت اقرب

رسائل فلسطيني إلى امرأة نائية

بقلم: عدنان الصباح

سيدتي الرائعة
ضعيف أنا أمام موسيقى الضحك الذي تعزفينه، لأنني أخلط بين مخارج الحروف لديك ونبضات البيانو، بين صدى ضحكك ورقص أوتار الناي، ولأنني أدرك حجم الجفاف الذي أصاب الكون منذ غبت، أرى ما سيجري للكون لو وصل إلى أرض البشر البسطاء من أمثالي نبضات ضحكتك.

تضحكين
يتساقط المطر الجميل من السماء
تورق الأشتال
وتشع عيون الفلاحين
بريق فرح

تضحكين
يصيب الكساد
شركات الإنتاج الموسيقي
وتخجل الأوتار
يموت كل المطربين
يوصد الأطفال بأكفهم أبواب المزامير
وتسكن الرياح
خجلا من روعة ظهورك

تضحكين
تهطل الحلوى
على دنيا الصغار
تغلق دكاكين السكاكر
يتوقف عمال مصانع الحلوى
ينتشي الفقراء
ويفرح الأطفال

تضحكين
ترقص الأشجار
يجري المقعد
ينتصب الشيوخ عن المقاعد
ويدير الأطرش عينيه لجهة الصوت
يدخل الأعمى خيطاً في الإبره
وتورق قصائد الشعراء حبق
ترقص الأشجار
على وقع خطوك

تضحكين
تدق أجراس الكنائس
تنفخ الأبواق يرتفع الآذان
وتبدأ فرحة الأطفال
إيذاناً ببدء العيد
تضحكين
يغلق الشعراء دفاترهم
تضرب أوتار الناي عن فعل العزف
يفقد النقاشون ألوان الطلاء
وتورق كل جدائل النساء
بالحنون

آذار ٢٠١٢

أنا امرأة من فلسطين

شاشات تنقل سينما المرأة للجمهور

عباد يحيى

تسدل مؤسسة شاشات الستار على جانب من أحد أضخم مشاريعها السينمائية في الأشهر الأخيرة «أنا امرأة من فلسطين»، وجاء المشروع استكمالا لجهد المؤسسة ومخرجاتها في مهرجان «شاشات السابع لسينما المرأة في فلسطين»، وتمثل في إنتاج ست حلقات تلفزيونية كاملة هي خلاصة مقتضبة لنقاش الأفلام، في جولة المهرجان على ثماني جامعات وعشر مؤسسات موزعة على ثلاث عشرة مدينة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وامتدت لثلاثة أشهر من منتصف شهر أيلول إلى منتصف شهر كانون الأول ٢٠١١.

وبعد إنتاج الأفلام وعرضها في المواقع المختلفة ورصد النقاش حولها، ومن ثم إنتاج حلقات تلفزيونية، تكون شاشات حققت كما ترى الكاتبة في قضايا المرأة ريما نزال، الحاضرة بنقدها في الحلقات التلفزيونية؛ قد استطاعت «الخروج بالسينما من إطارها النخبوي المشغول دوماً بالحالة الثقافية، وذلك من خلال نقل السينما والأفلام إلى الجامعة». وترى المخرجة غادة الطيراوي رئيس مجلس إدارة شاشات، أن المؤسسة من خلال «أنا امرأة من فلسطين»، تسير وفق قناعتها بأن السينما للجميع، وأن الطابع النخبوي لا بد من إلغائه عن الفن السابع، مع التأكيد على أهمية ما يتبع الأفلام من نقاش وجدل وحوار يبثّ الروح في القطاع السينمائي.

ومما يبرز بوضوح خلال مشاهدة الحلقات التي عرضت على تلفزيون فلسطين، وستعرض على محطات تلفزيونية محلية، الجهد المهول المبذول في سبيل الحصول على أكبر عدد من الآراء حول الأفلام، ومن فئات اجتماعية متباينة ومتعددة وفي مواقع مختلفة؛ بدءاً بطلبة الجامعات والمختصات والنسويات، مروراً بالنقاد السينمائيين والإعلاميات، وصولا إلى ربات البيوت والفتيات في الشارع، أو رجل ستيني في مقهى شعبي، كل هذا للوصول إلى تنوّع فريد إزاء المادة السينمائية يضمن تمثيل كل قطاع وفئة.

الحالة تعبانة

أولى الحلقات كان محورها فيلم المخرجة دارا خضر «الحالة تعبانة»، وفيه محاكاة لبحث المرأة عن عمل، في واقع يرزح تحت البطالة والحاجة، وقبل كل ذلك ومعه استغلال المرأة وحرمانها من حقوقها أو منحها إياها مبتورة منقوصة، وفي الفيلم اهتمام بواقع الأنثى الخريجة الجامعية، التي تبدأ كفاحها قبل الزواج والإنجاب، وتسعى لتحقيق ذاتها عبر كسب الرزق الشريف وهذا ما يحمل غالباً الكثير من المصاعب.

وفي إطار النقاش بدا واضحاً كيف دفع الفيلم الكثيرات من الجمهور لطرح تجربتهن الشخصية، وما يتعرضن له في سعيهن للعمل، وتحدثت المحامية سوسن صلاحات عن أشكال حرمان المرأة والتعسف بحقها عند حصولها على الوظيفة، من خلال القطاعات المسموحة لها والممنوعة منها، وانخفاض الأجور وغيرها، وتمت الإشارة إلى أن تشغيل المرأة يتم في الغالب كجزء من التمييز ضدها، كأن يتم استغلال جسدها، أو يتم منحها أجراً أدنى من الرجال.

تمر الحلقة في ختامها على حالة فريدة من عمل المرأة، عبر لقاء مع نساء عاملات في بيع الخضار المنتج في أراضي عائلاتهن، وهنا يظهر مآل آخر لواقع المرأة في سوق العمل؛ فهذه السيدة اجترحت عملها بيدها ومن أرضها، وحققت لذاتها إنجازاً يكفيها القوت دون مذلة سؤال أحد، أو طلب تعاطف منه قد ينقلب استغلالا.

التين والزيتون

جاءت الحلقة الثانية لتحكي قصة نضال شخصي يمتد بعمر الأرض والمكان، وارتكزت على فيلم جورجينا عصفور «التين والزيتون» ،عن جدتها المقدسية المناضلة دفاعاً عن العائلة بعد وفاة المعيل، ودفاعاً عن الأرض والبيت بعد هزيمة الأشقاء وسقوط القدس بعد حرب حزيران، ويزخر الفيلم بعديد الدلالات والإشارات التي تروي حكاية المرأة في القدس، وتحكي شطراً من حكاية كل امرأة تحت الاحتلال وتحت سطوة المجتمع بتصوّراته الذكورية.

وثار في هذا الفيلم نقاش مفعم بالإعجاب بالقصة، وبطلتها وبالمعالجة الإخراجية، فيجد المشاهد تفاعلا يتجاوز الإدلاء بوجهات النظر، وتم إخراج الحلقات بما يضمن إدارة حوار عابر لمناطق العرض المختلفة، فيأتي رأي من غزة ليرد على وجهة نظر من جامعة النجاح، فكأن الفيلم يعقد حلقة تمتد على ثمانية عشر موقعاً، لأشخاص متباينين شاهدوا الفيلم في ظروف متباينة.

رأت الناشطة حليمة أبو صلب، أن السيدة في الفيلم كانت نموذجاً واضحاً عن بنت المجتمع بظروفه وهمومه، وفي ذات الوقت هي سيدة نفسها حين يتعلق الأمر بالدور الذي ينبغي عليها اتخاذه»، رغم مواجهتها مع العائلة والمجتمع والسلطات العسكرية، وتتلمس ريما نزال في الفيلم دور المرأة في المسيرة النضالية للشعب الفلسطيني، وهنا مستوى شخصي ذاتي للتضحية، هو بالضرورة وطني وخارج عن المألوف من أدوار المرأة.

ودعا الجمهور إلى البحث في حكايات العاديين والعاديات، فالكل لديه ما يقوله، وإبراز نساء فلسطينيات مغمورات وبعيدات عن الضوء ولديهن ما يستحق أن يعلمه الجميع، والسينما مساحة غنيّة في هذا الشأن، وهذا ما أكدت عليه عائلة المخرجة والجدة، فهم يرون الفيلم توثيقاً لحكاية كان يمكن أن تنسى ولا تذكر، لولا السعي لتوثيقها كفيلم يثار حوله نقاش طويل.

حلو ومر

يقارب فيلم لنا حجازي من غزة «حلو ومر»، حالة الأنثى الأم من خلال صورتين لأمين؛ واحدة تحتفي بابنها البكر وتمنحه كل الوقت والعناية، وتعيد ترتيب اليوم والحياة بما يتناسب مع حاجاته، وفي المقابل أم أخرى لديها خمسة توائم ولدت معهم مسؤولية هائلة والتزام متعب، يأخذ منها كل شي ويسلبها متعة الأم تحت ضغط الالتزامات. وجاءت آراء الجمهور متعاطفة مع أم التوائم الخمسة، وأخذ النقاش منحى يدعو لمساندة المرأة حين تصبح أماً، وعند ضرورة التثقيف بكل العوارض النفسية التي تنتاب الأم خلال الحمل والولادة، وأهمية توفير الدعم الرسمي في حالة إنجاب توائم، وصولا إلى التشديد على أهمية مناسبة التشريعات لحاجات المرأة وظروفها الصحية والنفسية، خاصة المرأة العاملة، ودعت الناشطة النسوية مريم المزين، إلى التحول بحالة الولادة والإنجاب إلى الشراكة بين الزوجين، وهذا ينفي التمييز في الأسرة وبالتالي في المجتمع.

وفي الحلقة الثالثة عقبت مديرة مركز المرأة للإرشاد القانوني في الخليل أمل الجعبة، على أفلام شاشات بالقول، إنها تساهم في تقريب الأفكار ووجهات النظر بين الأجيال وفئات المجتمع المختلفة، وتحديداً بين الأنثى ومحيطها الاجتماعي، ومن هنا أهمية دور شاشات في عكس الواقع عبر هذه الأفلام وإثارة النقاش حولها.

خمسة فناجين وفنجان

تتمثل الحلقة الرابعة في فيلم «خمس فناجين وفنجان»، وما دار حوله من نقاش؛ ويسلط فيلم المخرجة ليلى عباس الضوء على العمل النسوي الفلسطيني، وعلى طبيعة الخطاب النسوي الذي تقوده النساء في مراكز صنع القرار، سعياً منهن لمحاولة تحسين وضع المرأة والمجتمع، إضافة للبحث في المشاكل التي يواجهنها والتي تقف في وجه العمل النسوي، وعلق الفيلم بأسلوب ساخر على عجز الحركة النسوية عن حل قضايا المرأة، بسبب انغماس أفرادها بمصالحهم الشخصية، متجاهلين المصلحة العامة.

في الفيلم خمس سيّدات على طاولة واحدة، قبل لقاء مفترض مع الرئيس محمود عباس، لمطالبته بجملة من التعديلات في القانون المتعلقة بشؤون المرأة، وفي المقابل تجلس سيدة أخرى تتولى أعمال الضيافة لرائدات العمل النسوي، وفي الجدل والحوار والنقاش قبل اللقاء المهم، الكثير الكثير من الإشارات والإيحاءات حول واقع العمل النسوي، سكبت في قالب من السخرية الجادة والنقد المبطن. وأثار فيلم «خمس فناجين وفنجان»، جدلاً واسعاً في الوسط النسوي والثقافي بعد عروضه الأولى، ضمن مشروع «أنا امرأة من فلسطين»، ورأت مديرة معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت الدكتورة إصلاح جاد، أن الفيلم يخوض في جملة من إشكاليات الخطاب النسوي، وتحديداً «الذي يستند على مبادئ ليبرالية راسخة، تتعلق بضرورة تأمين حقوق أساسية للإنسان أو لشرائح محددة، فتستوى الحقوق المطالب بها في بلد محتل مع بلد غير محتل، في بلد فقير مع بلد آخر غني، في بلد قليل السكان مع آخر ذو كثافة سكانية عالية، وإهمال هذه الفروقات تشكل أحد أشكال النقد الأساسية للفكر الليبرالي المعولم، الذي يسعى لوضع مسطرة واحدة تقاس بها الحقوق في كافة المجتمعات، بغض النظر عن واقعها المختلف».

غزة بعيون أنثوية

كانت الحلقتان الخامسة والسادسة غزيتين بالأفلام المعروضة المناقشة فيهما، وفي الأعمال الأنثوية بامتياز، ترسم صورة لقطاع غزة بعين سينمائية لطالبات في جامعة الأزهر، وعن غزة بأعين ثلاث فتيات هن عماد الأفلام الثلاثة، ففي «لوحة» للمخرجة رنا مطر، تمضي الرسامة رشا أبو زايد في سرد حكايتها مع اللوحات وألوانها، وكيف ترى غزة من خلال الريشة؛ تفصح من خلالها عما يجول في خاطرها، وتحكي قصتها عن الحياة في القطاع، حيث الحصار بكل تجلياته أكثر المفردات حضوراً.

وأخذت لوحة آية برادعية الحاضرة بشكل رئيس في الفيلم نقاشاً طويلاً حول القتل على خلفية الشرف، وهنا تتداخل مستويات عدة من حالة المرأة في المجتمع الفلسطيني، حيث المرأة الضحية والمرأة المبرزة لهذا الظلم والقهر، ويظهر في الفيلم كما اللوحة والنقاش الألم الكبير من واقع تعاني فيه المرأة الغزية من كل أشكال السلطة والتحجيم لدورها.

وفي «مادلين» للمخرجة رهام الغزالي، تصحب الكاميرا مادلين مطر في رحلة صيد في بحر غزة؛ فمادلين أول صيادة سمك في القطاع؛ تدعم أسرتها بما تجلبه من خيرات البحر، وتجد في البحر ملاذاً مختلفاً عن البر بكل همومه وضغوطه، ولها في البحر شخصية وفي البر شخصية أخرى، وهذا ما ترصده وتعالجه المخرجة رهام في فيلمها، وجاء النقاش بعد الفيلم ليتحدث عن مجالات عمل المرأة، ولأي مدى هي قادرة على تغيير الإطار المحدد لها العمل من خلاله، وهنا إضاءة على جانب مجهول لغير الغزيين، والمتعلق بعمل المرأة في صيد السمك، وهل يعكس وعياً مجتمعياً بقدرتها، أم أنه مجرد لجوء إليها عند الحاجة لعملها وجهدها. ويعرض فيلم « دوت كوم» للمخرجة فاطمة عودة، المبادرات الأولى لفتيات سعين لإنهاء الانقسام بين الضفة وغزة، كيف خرجن من الدور التقليدي المرصود لهن مجتمعياً، ليواجهن واقع القطاع والفصائل والحالة السياسية الشائكة، واسم الفيلم مستقى من رصده دور الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في تحريك الشارع الغزي صوب الخامس عشر من آذار، يوم إنهاء الانقسام وكل ذلك كما صاغته وصنعته الفتيات.

«خطوة ونص» في بلد «السردين والفلفل» و«الكمكمة»

حملت الحلقة السادسة الأخيرة، جوانب من الحياة في القطاع كما تراها مخرجات من جامعة الأقصى، اختارت كل واحدة منهن جانباً من حياة الحصار والإغلاق المادي والمعنوي، وعالجته كما تراه هي، وضمن القالب الإخراجي المعبّر عن حياتها كأنثى تسعى وسط مجتمع «الكمكمة» للتحرك ولو «خطوة ونص»، في بلد يعرف بالبحر و «الفلفل والسردين».

يقارب فيلم «فلفل وسردين»، للمخرجتين آثار الجديلي وآلاء الدسوقي، الواقع الغزي مقاربة لطيفة، حين ترى الفتيات غزة كعلبة سردين والحياة كحبة فلفل، وحيث الناس تشبه أشهر أصناف الطعام هناك، فالسردين يهاجر ليصل إلى غزة والناس هاجروا مثله، وحيث الفلفل حار حاد يستمد من الغزيين طباعهم وتلوّنهم بألوان الفصائل والأحزاب، وواصل جمهور الفيلم في مختلف نقاط العرض محاولة إسقاط الرموز الحافلة في الفيلم على الواقع والحياة السياسية في غزة، استكمالاً للعلاقة الرئيسية المفترضة بين الفلفل والسردين وغزة.

وفيلم «كمكمة» للمخرجتين إسلام عليان وأريج أبو عيد، يتحدث عن واقع الاختباء والتستر خلف الأقنعة؛ فكل ما في غزة مكمكم رمزياً وواقعياً، كل السواتر موجودة، والناس تحيا من خلف حجاب، وعند الحديث عن الكمكمة، تبرز الأنثى كجسد، يريد له المجتمع الاختباء والاستتار عن الأعين، وهنا مزيج من تفسير ديني وعادات اجتماعية وتقاليد، سيطرت عليها نزعة ذكورية طاغية.

وفي «خطوة ونص»، للمخرجة إيناس أبو عياش، نرى فتاة من غزة، تتجرأ لأول مرة في الخروج من حيها وطريقها الاعتيادي إلى الجامعة، لتصل إلى خانيونس الواقعة على بعد «خطوة ونص»، وهي بخروجها إلى خانيونس، إنما تخرج أيضاً عن طريق رسمه المجتمع والخوف لها، فتكون التجربة جديرة بالتأمل.

ورأى الجمهور أن الحواجز النفسية التي تم ترسيخها خلال الاحتلال، وبفعل العادات والتقاليد، لا بد من البحث عن سبل تكسيرها والخروج عن المرصود والمرسوم من دور للمرأة في المجتمع، مع التأكيد على أن المرأة لا بد أن تبادر وتسعى للخروج عن الدور الذي يحاول المجتمع إلصاقها به، ويتضح أن الكثير من جمهور الفيلم ليسوا أفضل حالا من بطلة الفيلم، فهم لا يعرفون شيئاً خارج محيطهم، ولا يعرفون البلدات القريبة منهم، وهنا دلالة رمزية عن الركون إلى الدور المرصود سلفاً، وعدم مواجهة الواقع أو حتى اكتشاف حدوده.

وضعت شاشات مخرجات الأفلام على بداية طريق الاحتراف بعدة وافية وخبرة رصينة، ووفرت للمهتمين بالسينما حالة من التفاعل مع الجمهور ورصد تلقيه لفن جديد عليه، ووضعت الجمهور أمام واقع لم يره قبلا، أو رآه منقوصاً أو مشوهاً، أو تحاشى النظر إليه، وعبر نقل السينما إلى الناس يعود لها دورها في استكمال النقاش والحوار المجتمعي عن قضايا جوهرية، تغيّب بفعل علاقات السلطة في المجتمع، أو لجهل الكثيرين بفعالية العدسة والشريط وقماشة بيضاء تحمل الكثير ليتجاوزها.

طاقم شؤون المرأة
هنا الصوت
صوت فلسطين
90.7 FM

الدهون الثلاثية

تزيد جلطات القلب والدماغ والوفيات المفاجئة

أولاً: إن الدهون الثلاثية مركبات عضوية دهنية، يصنع جزء منها في الجسم، ويمتص الجزء الآخر من الطعام، ويحتفظ بها لإنتاج الطاقة، وهي قد تكون في مجرى الدم جاهزة لإنتاج الطاقة في الخلايا (نسبة قليلة)، وما زاد عن حاجة الجسم يخزنه على شكل شحوم موزعة في مناطق الجسم المختلفة، تستدعي عند الحاجة إليها (الغالبية العظمى)، وإن زادت عن مستواها المقبول، فهي قد تتسبب في مشاكل عضويه كثيرة، ومن ضمنها المساهمة في انسداد شرايين القلب. والدهون الثلاثية قد تزيد وتنقص في نفس المريض حسب نوعية الأكل المستهلك، مثل السكريات والدهون الحيوانية، وقد لوحظ أنها ترتفع في من لديهم زيادة في الوزن، أو عدم الاستمرار على التمارين اليومية أو التدخين، بعض الأمراض الوراثية أو تناول الكحول أو بعض الأدويه مثل أدوية حبوب منع الحمل، وبعض أدوية الإيدز، وبعض أدوية علاج سرطان الثدي، أو نقص إفراز الغدة الدرقية، أو بعض أمراض الكبد والكلى والسكري، وأخيراً الوراثة بنقص معين في الإنزيمات التي تتعامل مع هذه الدهون. وهناك نقطة هامة يجب توضيحها، وهي أن الكلسترول والدهون الثلاثية، كل منهما عامل مستقل للإصابة بأمراض شرايين القلب، فالدهون الثلاثية هي ثلاثة أحماض دهنية مرتبطة بجلسرين، تستخدم لإنتاج الطاقة في خلايا الجسم، أما الكلسترول فهو مركب يشبه مركب الكحول إلى حد ما، وإن كان أكثر تعقيداً منه، وهو مهم لبناء الخلايا في الجسم وبالذات الجهاز العصبي، وبعض الهرمونات والعصارة الصفراء. ويشترك الكلسترول والدهون الثلاثية في عدم ذوبانهما في الدم، وعدم وجود طريقة طبيعية لإخراج الزائد عن حاجة الجسم، سواء من الجهاز البولي أو الهضمي، وكذلك كلاهما يتسبب في زيادة جلطات القلب والرأس وأمراض أخرى، إذا زاد عن المستوى الطبيعي في الجسم لفترة طويلة من الزمن، وأخيراً كلاهما الكلسترول والدهون الثلاثية يحتاجان لناقل يسمى البروتين الدهني، من وإلى الكبد والأمعاء والأنسجه الأخرى. ومن هذه البروتينات الدهنية ما يسمى البروتين الدهني الثقيل الحميد، وهو ينقل الكلسترول من جدار الشرايين إلى الكبد، ويعتبر نقصه في الدم من الأسباب القوية لسدد الشرايين بالكلسترول، ومنها البروتين الدهني الخفيف الضار، وهو ينقل الكلسترول من الكبد إلى جدران الشرايين، وارتفاعه يساهم في انسداد الشرايين بالكلسترول (تبسيطا للمفهوم).

ثانياً: إن ارتفاع الدهون الثلاثية يزيد جلطات القلب والوفيات المفاجئة بنسبة ٤ إلى ٦ مرات، والجلطات الدماغية ٢ إلى ٣ مرات.

ثالثاً: إنه يمكن علاج المرضى المصابين بارتفاع الدهون الثلاثية بالحمية الغذائية والتمارين الرياضية وإنقاص الوزن للمصابين بالسمنة، وأخيراً باستخدام الأدوية. ومن الملاحظ أن مجرد حدوث نقص بسيط في الوزن، من الممكن أن يحدث تغيراً كبيراً في مستوى هذه الدهون في الجسم، ويوازي في بعض الأحيان تأثير الأدوية على الدهون الثلاثية، ويجب التنويه على أن المأكولات البحرية وزيت السمك خصوصاً، يساعد على خفض الدهون الثلاثية، وبالذات إذا كان تناوله منتظماً.

رابعاً: كمقارنة بين خطورة ارتفاع الدهون الثلاثية وخطورة ارتفاع الكلسترول، فإن درجة خطورة ارتفاع الدهون الثلاثية على شرايين القلب، أقل من خطر ارتفاع الكلسترول السيئ، وهو بالتالي أقل خطورة من نقص الكلسترول الحميد (أي أن نقص الكلسترول الحميد، يعتبر أخطر من سابقية)، ولكن تظل المسألة نسبية وتتعلق بعوامل متعددة تحد من استخدام هذا المفهوم على إطلاقه.

خامساً: حسب الدراسات الحديثة، فان ارتفاع الدهون الثلاثية في الدم حتى بعد الوجبات (أي من دون صوم قبل إجراء التحليل)، يعتبر علامة خطر يجب التوقف عندها ومناقشتها مع الطبيب.

سادساً: ليس كل المصابين بالسمنة لديهم ارتفاع في الدهون الثلاثية، ولكن العلاقة بين زيادة الوزن وارتفاع الدهون الثلاثية تعتبر علاقة وثيقة. وخصوصاً من كان محيط جدار البطن لديهم أكثر من ١٠٢ سم في الرجال و٨٨ سم في النساء.

سابعاً: الارتفاع الشديد في الدهون الثلاثية أكثر من ٨٠٠ ملغ/مل من الممكن أن يسبب التهاب البنكرياس الحاد، أو سدد أحد شرايين الشبكية في العين. وفي الغالب تجد عند فحص هؤلاء المرضى، أن هذه الدهون مترسبة في الجلد حول العينين والركبتين والظهر، ومن العلامات المميزة بعد سحب الدم من هؤلاء المرضى، أن تتكون فوق عينة الدم طبقه بيضاء بسبب تجمع الدهون الثلاثية.

ثامناً: هناك علاقة وثيقة بين ارتفاع الدهون الثلاثية ومرض السكري، وكذلك بمدى قابلية الإصابه بمرض السكري مستقبلاً.

تاسعاً: إن المستوى الطبيعي للدهون الثلاثية هو أقل من ١,٧ ملمول/لتر وهو مايعادل أقل من ١٥٠ملغ/لتر، ويجب أن يقاس في جميع من هم فوق العشرين سنة، ثم كل خمس سنوات بعد ذلك في الأصحاء، وأما المرضى مما ذكر أعلاه، فيجب متابعتهم عن قرب، حتى يتم التحكم في مستوى الدهون الثلاثية، وذلك بعد إتباع الخطة العلاجية المتفق عليها بين المريض وطبيبه.

هي و هو

حكاية بيت

عندما يستفحل الظلم ويختفي العدل لا يعد باليد حيلة

كتبت: إكرام عمر

لطالما احتلت هموم الآخرين كتابتي، ومشاكلهم خطت بحبر أقلامي، لكن اليوم لا أجد أقلاماً تخط مشاكلي، كنت دوماً أبحث عن تلك المرأة في تلك الزوايا وخلف الجدران، التي تقطن هناك في عالم الظلم والجبروت، أحاول أن أجدها، أتفقدها في مناماتي، لأسطر من قصصها ومعاناتها وقفات اجتماعية، تجعل المتتبع لها والقارئ لكلماتها، يقف ليتساءل عن أسباب تلك الأوجاع المتمثلة بالعنف الأسري، وغيرها من مظاهر القهر والحرمان، لتلك النساء اللواتي يسكن في بيوت مغلقة على أحزانهن ومعاناتهن.

اليوم أعود وأكتب عن قصة أخرى، قصة امرأة وبيت، تجلى الظلم لهما في أبهى صوره، ليختفي شعور الأمن والأمان من ذلك البيت، ويحل الخوف على ذلك المنزل الذي لم يعد بمنزل.

تعود القصة إلى ذلك البيت في تلك القرية، التي قرر أصحاب المعالي والفخامة والقائمين على تسير أمورها (المجلس القروي)، بتنفيذ مشروع توسعة للطرق الداخلية فيها، وبالفعل، لعل هذا ما كان في بادئ الأمر، أجمل ما يقومون به، لطرق لم تكن البهائم تقدر على السير بها، ولكن لم تكتمل الفرحة، فبينما كانت أعمال الهدم والبناء تجري على أطراف ذلك البيت، إذ بشاحنة كبيرة تنقلب على جدران البيت وتحطم رمز الأمن والسكينة به، ولعلي لا أنسى ذلك اليوم، الذي بكت أمي فيه على بيتها، سكنها، أمنها، حلمها ذكرياتها، أحزانها، أفراحها كل ذلك، لا بل أكثر كان البيت.

هنا انتهت قصة بيت لأم وابنتها، وبدأت قصة أخرى انعدمت فيها ضمائر البشر، واختفت الرحمة من قلوب العباد، فلم تجد تلك المرأة في ذلك اليوم من يمد لها يد العون والمساعدة، لتصلح رفات بيتها، بل تخلى عنها أصحاب المعالي والقائمين على شؤون الرعية، لتجد نفسها تقف أمام قضاة، وتركض لاهثة في جلسات المحاكم، بعد أن ظنت أن العدل في القانون، لكن الأمر لم يستغرق أكثر من أيام لجلسات محددة، وشهور من الانتظار، لتكون الصدمة الكبرى، حيث أصبح المتهم بريئاً، ومن تسببوا بهذا الضرر طلقاء يعيثون في الأرض فساداً، ولم يبق من القصة إلا امرأة لا تملك حيلة، بعد أن نفذت وتقطعت بها السبل، سوى أن تشكو همها إلى العدل الصمد الواحد الأحد، ولم يبقى من القضية إلا بيت شاهد على ظلم البشر، يحكي بحجارته المتساقطة وجدرانه الهرمة، قصة ظلم الإنسان لأخيه الإنسان.

بالشراكة مع
بنك فلسطين BANK OF PALESTINE
MDG:F MDG ACHIEVEMENT FUND

همو عادية!!؟

الأول من أيار

بقلم: عطاف يوسف

لطالما شكل لي الأول من أيار في الماضي، ولا زال يشكل حدثاً هاماً، يحمل دلالات ومعاني كثيرة، فهو يوم العمال العالمي، أو هو عيدهم. ولطالما كانت الاحتفالات بالأول من أيار تثيرني، خاصة في الدول الاشتراكية، فقد كانت الرايات والجموع الغفيرة المنظمة المحتفلة بذلك اليوم تثير الأمنيات لدي، بأن تكون لنا في فلسطين طبقة عاملة منظمة، تناضل من أجل حقوقها وتنتزعها انتزاعاً من براثن أصحاب رؤوس الأموال والمحتكرين، ليكون احتفالها بالأول من أيار عيد حقيقي لها.

لكن من يلقى نظرة سريعة على أحوال الطبقة العاملة في فلسطين، إن جاز لنا اطلاق اسم الطبقة عليها، سيجد ما لا يسره، فلا يوجد تنظيم لهذه الفئة يستوعب طاقاتها، وقادر على حل مشاكلها وإنصاف أفرادها كما يليق بهم. فلا زالت حركتهم النقابية متشرذمة وغير موحدة، مما يضعف من قدرتها على العطاء وخدمة العمال.

أما العمال أنفسهم فهم قصة أخرى بحد ذاتها، فالعمال الذيين يعملون في «إسرائيل» أو في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية، فحالهم لا يسرهم، فهم يواجهون المخاطر التي تهدد مصدر رزقهم بشكل يومي، منهم من يحصل على تصاريح تمكنهم من العمل داخل الخط الأخضر، لكن هذه التصاريح ليست دائمة ومعرضة لعدم التجديد بين فترة وأخرى، ما يؤدي لتوقف العامل عن العمل لفترات طويلة، ينفق فيها كل ما وفره أثناء انتظامه في العمل، هذا إن كان قد وفر شيئاً. يضاف إلى ذلك، أنهم يتعرضون للابتزاز من قبل ضباط المخابرات الاسرائيليين، مقابل الحصول على التصاريح، ويتعرضون للسرقة من المقاول الإسرائيلي، ففي كثير من الأحيان يتنكر لهم ذلك المقاول، ولا يعطيهم مستحقاتهم، خاصة، إذا كانوا بدون تصاريح.

\أما العمال الذين يدخلون داخل الخط الأخضر عن طريق التهريب، فأوضاعهم مزرية، وفي كثير من الأحيان يضطرون للتغيب عن عائلاتهم لفترات طويلة، مما يساهم في بروز مشكلات أسرية كثيرة تتعلق بالزوجات والأبناء، ينامون حيث يعملون في ظروف سيئة وليست إنسانية، وفي حال تم إمساكهم إما يسجنون وإما تفرض عليهم غرامات باهظة، تفوق ما جنوه من وراء عملهم، عدا عن أنهم لا يتمتعون بأية حقوق، في حال تم الاستغناء عنهم أو تعرضوا للإصابة.

أما العمال في مناطق السلطة الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، فأوضاعهم ليست أحسن بكثير من زملائهم العاملين وراء الخط الأخضر وفي المستوطنات الإسرائيلية، فلا زال الاستغلال موجوداً بالرغم من صدور قانون العمل الفسطيني، إلا أن هناك ثغرات في القانون لا زالت تستغل من قبل أصحاب رؤوس الأموال، فلا زالت المصانع تشغل العمال والعاملات أكثر من ساعات العمل المقرة حسب قانون العمل، ولا زالت ساعات العمل الإضافي تحتسب الساعة بساعة فقط، رغم أن قانون العمل ينص على أن تكون ساعة العمل الإضافي بساعة ونصف.

بالنسبة للنساء العاملات، وبالرغم من مرو ١٢ عاماً على صدور قانون العمل، إلا أن أوضاع العاملات لا زالت مزرية، خاصة من يعملن في رياض الأطفال وفي مصانع الخياطة والنسيج، والعاملات في الزراعة وفي المنازل.

هناك حديث عن أن الحكومة ستقوم بتحديد الحد الأدنى للأجور، وهذا أمر جيد إذا تم فعلاً، سيساهم في رفع الظلم عن فئات كثيرة من العاملين، وخاصة النساء العاملات، وأيضا تشكيل المحاكم العمالية بات ضرورة قصوى لا بد من تحقيقها، حتى لا تبقى قضايا العمال حبيسة أدراج المحاكم النظامية ربما لسنوات طويلة.

أما فيما يتعلق بوضع النقابات والاتحادات العمالية، فقد آن الأوان للسعي الحثيث من أجل وحدة الحركة النقابية وتطويرها، بحيث تصبح ممثلاً حقيقياً للطبقة العاملة، قادرة على مساندة العمال والدفاع عن حقوقهم وحل مشكلاتهم. وكل عام وجميع عمالنا بألف خير.

itaf1957@yahoo.com

صاحب الإمتياز طاقم شؤون المرأة
طاقم شؤون المرأة
المشرفة العامة : سريدا حسين
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر
تحرير وتدقيق: عطاف يوسف
شارع الإرسال - مركز عواد ص.ب : ٢١٩٧ رام الله
هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ - فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc_media@palnet.com)
الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها
تطبع في مطابع الايام